بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كليـة الآداب
قسم العلوم السياسية

أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية

The Impact Of Economic Globalization Upon Sovereignty In Developing Countries

إعداد الطالب:
عبدالرحمن محمد أحمد ربابعة

إشراف:
د. مسعود الربضي

حقل التخصص:
الاقتصاد السياسي الدولي

الفصل الدراسي الثاني
٢٠٠٧م

أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية

إعداد

عبدالرحمن محمد أحمد ربابعة

بكالوريوس علوم سياسية، الجامعة الأردنية، ١٩٩١م

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علوم سياسية/اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها:

د. مسعود موسى الناصر الربضي .... رئيساً

أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

أ.د. فيصل عودة الرفوع .... عضواً

أستاذ في العلوم السياسية، الجامعة الأردنية

أ. د. أحمد سعيد نوفل .... عضواً

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. محمد كنوش الشرعة .... عضواً

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة ٢٠٠٧/٣/٢٥م

الإهـــداء

إلى من يعود لهم الفضل ... كل الفضل

" والدي و والدتـي"

إلى
إخواني وأخواتـي

إلى
زوجتي وولدي زيد

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى، على إتمام هذا العمل، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور مسعود الربضي لما قدّمه لي من علم وتوجيه وإرشاد، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع والأستاذ الدكتور أحمد نوفل والدكتور محمد الشرعة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأقدم جزيل شكري وعرفاني إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية وفي برنامج الاقتصاد السياسي الدولي، وإلى السيد رمزي ردايدة والسيد عماد شدوح، والسيد محمود دلالعة. وإلى الدكتور يوسف ربابعة الذي قام بالتدقيق اللغوي للرسالة، وإلى كافة موظفي المكتبة الحسينية في جامعة اليرموك

وأختم بشكر الآنسة رانيا شوتر التي تولت الطباعة والتصميم الفني للدراسة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول: العولمة

الموضوع	الصفحة

الفصل الثاني: السيادة

الفصل الثالث: علاقة العولمة بالسيادة

الملخص

ربابعة، عبدالرحمن محمد، أثر العولمة الاقتصادية على السيادة في الدول النامية رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، ٢٠٠٧م، (المشرف: الدكتور: مسعود الربضي)

سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير العولمة بمؤسساتها الاقتصادية على السيادة في الدول النامية وذلك باستخدام المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم الذي يفترض أن النظام الدولي يتألف من مجموعة النظم الفرعية والتي تتفاعل فيما بينها للوصول إلى الاعتماد المتبادل.

تتألف هذه الدراسة من ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، منذ الرأسمالية التجارية وصولاً إلى العولمة الاقتصادية التي سادت في الثلث الأخير من القرن العشرين وبرزت تجلياتها بشكل أكثر وضوحاً في العقد الأخير منه خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية عظمى.

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة السيادة بوصفها الميزة الأساسية للدولة والصفة الملازمة والمميزة لها عن سائر أعضاء المجتمع الدولي، كما تناول الفصل الثاني التطور التاريخي لمفهوم السيادة وأهم مظاهرها وعناصرها وأنواعها ومحدداتها.

وفي الفصل الثالث تناولت الدراسة أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية على السيادة من البرامج والسياسات التي تفرضها وتمليها على الدول، الأمر الذي يُعد تدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي لهذه الدول وهو ما يتناقض مع مبدأ السيادة الوطنية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. إن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي في العلاقات الاقتصادية الدولية إذ برز هناك فاعلون جُدد وأبرز هؤلاء الفاعلين مؤسسات العولمة الاقتصادية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية.

٢. إن السيادة لم تكن مطلقة فيما مضى وإنما هناك عدد من العوامل والعناصر التي تشكل محددات للسيادة ومقيدات لها، ثم جاءت العولمة الاقتصادية لتضيف عنصراً آخر من عناصر التحديد والتحجيم لهذه السيادة.

٣. ساهمت مؤسسات العولمة الاقتصادية بتقويض السيادة وتهميشها وذلك من السياسات الاقتصادية لهذه المؤسسات متمثلة بتحرير التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، السيادة، الدول النامية.

المقدمة:

تُعدّ السيادة واحدة من أبرز الموضوعات التي تناولها علم السياسة باعتبارها ميزة الدولة الأساسية وواحد من أهم أركانها، ويُعدّ المفكرون: جان بودان، توماس هوبز، وجان جاك روسو، وجون أوستون، وقبلهم أرسطو من أهم المفكرين الذين عالجوا موضوع السيادة وعلاقته بالدولة والنظام السياسي.

وأكد ميثاق الأمم المتحدة على أن تقوم هيئة الأمم المتحدة على مبدأ المساواه بين جميع أعضائها، فأعلنت جميع الدول الأعضاء تمسكها بهذا المبدأ وضرورة احترامه، باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية التي قام عليها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وحيدة في العالم بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية تقوم على الانفرادية والهيمنة، وبدا انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي كما لو أنه انتصار للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

وفي هذه الأثناء شاع استخدام مصطلح العولمة، واتسع نطاق تداوله في المجالات والحقول المعرفية كافة، السياسية منها والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، بما يعنيه من تنام لدور الشركات متعددة الجنسية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين على حساب الدور التقليدي للدولة، وهو ما يمكن أن يُسمى تآكل دور الدولة من الأعلى والأسفل، فالدولة تتآكل من الأعلى من خلال جهود القوى العاملة التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية، وتتآكل من الأسفل نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية ليست مرتبطة بالإطار الوطني، وبعد تهميش دور الدولة تبرز سلطة الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي لا تقوم على أسس وأهداف وطنية، وتبدأ بالترويج لمفاهيم عالمية، مثل المجتمع المدني، والاعتماد المتبادل والتجارة الحرة محاولة التركيز على الجوانب الإيجابية لهذه المفاهيم، الأمر الذي يهدد الوظيفة التقليدية للدولة.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة للتعرف على مدى تأثير العولمة بآلياتها الاقتصادية على السيادة في الدول النامية للوصول إلى نتائج حول العلاقة بين المتغيرين.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من محاولتها وضع تفسير علمي لظاهرة سياسة اقتصادية معاصرة، ومحاولة الربط بين المتغيرات السياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة، ومدى تأثير المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما هو تأثير العولمة الاقتصادية بمؤسساتها المختلفة على السيادة الوطنية للدولة.

٢. هل للتشابك والترابط الدوليين المتزايدين تأثير على السيادة الوطنية في الدول النامية؟

٣. هل السيادة بمفهومها التقليدي ما زالت قائمة في ظل العولمة الاقتصادية؟

مشكلة الدراسة

يمكن تحديد مشكلة الدراسة بمعرفة مدى تأثير العولمة الاقتصادية بمؤسساتها الاقتصادية على السيادة الوطنية في الدول النامية، فالعولمة مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي وما حملته من تغيرات سياسية واقتصادية أحدثت تأثيرات على دور الدولة الاقتصادي لصالح تنامي دور الشركات متعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك وصندوق النقد الدوليين، وتدخل هذه المؤسسات في الشؤون الداخلية للدول متجاوزة الحدود السياسية والسيادية لها بشكل يهدد سيادتها واستقلالها.

- التحديد الزماني:

تم تحديد زمن الدراسة في العقد الأخير من القرن العشرين، وهي المرحلة التي تبلورت فيها ظاهرة العولمة بمستوياتها كافة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث شهدت هذه المرحلة انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وخروجه من دائرة التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية، وزيادة نشاط المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة بزيادة انسياب السلع والخدمات عبر الحدود بشكل أكثر كثافة وسرعة.

- التحديد المكاني:

تم تحديد الإطار المكاني للدراسة بالدول النامية بشكل عام ويمكن تعريف هذه الدول بأنها دول ذات مستوى معيشي منخفض بالمقارنة مع الدول المتقدمة في ميدان الرفاه الاقتصادي ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي.

وهي الدول التي لم تصل إلى مرحلة التطور الاقتصادي الذي يتميز بنمو التصنيع، وأن نسبة النمو السكاني أعلى من نسبة النمو الاقتصادي، وحسب تصنيف البنك الدولي فإن هذه الدول تنقسم إلى أربعة أقسام:

١. دول منخفضة الدخل وهي الدول التي يقل نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي عن ٧٤٥ دولاراً في السنة.
٢. دول الدخل المنخفض المتوسط، وهي الدول التي يكون متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي بين (٧٤٦-٢٩٧٥) دولاراً في السنة.
٣. دول الدخل المرتفع المتوسط، وهي الدول التي يكون نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٢٩٧٦-٩٢٠٥) دولاراً في السنة.
٤. دول الدخل المرتفع، وهي الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٩٢٠٦ دولارات[1].

---

(١) World bank, world development indicators, 2003, P. 16.

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على وجود علاقة عكسية تربط بين العولمة الاقتصادية وبين السيادة الوطنية في الدول النامية، بمعنى أنه "كلما زادت درجة العولمة الاقتصادية في الدولة تراجعت وتهمشت فيها السيادة الوطنية".

وعليه فقد عُدّت العولمة الاقتصادية متغيراً اقتصادياً مستقلاً والسيادة الوطنية متغيراً سياسياً تابعاً، ولذلك تسعى هذه الدراسة لمعرفة نمط العلاقة بين المتغير الاقتصادي (المستقل) والمتغير السياسي (التابع)، واختبار هذه الفرضية للتأكد من صحتها أو عدمه.

منهجية الدراسة :

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم، فالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة تاريخياً؛ لأنه لا يمكن عزل أي ظاهرة اجتماعية أو سياسية عن سياقها التاريخي، أي أن هذه الظاهرة ليست وليدة اللحظة ولابد لها من جذور ومقدمات تاريخية ساعدت على بلورتها وتكاملها، قد تمتد هذه الجذور والمقدمات لعشرات السنين، وبذلك سيتم استخدام هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي لظاهرتي العولمة والسيادة.

أما منهج تحليل النظم، والذي يقوم على افتراض أن النظام هو وحدة التحليل الرئيسية، والنظام هو مجموعة من العناصر المترابطة بشكل منتظم لتصل إلى الاعتماد المتبادل، أي أن كل عنصر أو جزء من الأجزاء المكونة للنظام يؤثر ويتأثر ببقية الأجزاء[1]، وعليه فإن أية ظاهرة يمكن دراستها نظاماً مستقلاً كلاً مركباً من أجزاء عديدة يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به. وبما أن النظام الدولي يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي تتفاعل فيما بينها وتتشارك للوصول إلى الاعتماد المتبادل فإن هذا المنهج أحد المناهج المناسبة لدراسة هذا النظام.

---

(١) المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٧م، ص٩٤،٩٥.

والنظام وفق هذا المنهج يتكون من مدخلات ومخرجات، فقد عُدّت العولمة الاقتصادية إحدى المدخلات، والتأثير على سيادة الدولة المخرجات.

ولذلك سيتم الاستفادة من هذا المنهج لدراسة ظاهرة العولمة الاقتصادية على أنها تشير إلى تزايد الترابط والتداخل العالمي، وأن آلياتها المختلفة تعدُ مدخلات جديدة تؤثر على السيادة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع العولمة وتأثيرها على الدولة وأهم هذه الدراسات هي:

١. البزاز، حسن، عولمة السيادة: حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢م.

تناولت هذه الدراسة أصل نشأة الدولة وارتباط مفهوم السيادة بها وأثر العولمة كمرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي على الدولة ووظائفها، ويرى الباحث أنه ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية سعت الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الاقتصادية العملاقة فيها إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي انتهى إلى ما أصبح يعرف بالعولمة وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على مقدرات الأمم والشعوب بدعوى حرية التجارة، ويتناول الباحث أثر العولمة على الدول العربية، ويخلص إلى أنه لابد من إعادة تقييم للعلاقات العربية والسعي لاتخاذ خطوات نحو إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة ليكون للأمة العربية مكان في القرن القادم.

عالجت هذه الدراسة أثر العولمة السياسية على الدول العربية حصراً، أما دراستنا فسوف تتناول أثر العولمة ببعدها الاقتصادي على الدول النامية.

٢. حيدر، محمود، السيادة في تحولات العولمة: الدولة المغلولة، مجلة شؤون الأوسط، عدد (١٠٠)، ٢٠٠٠م، بيروت، لبنان.

تناول الباحث التحولات في النظام الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وأن هذا النظام يتجه نحو النمط الغربي المتمثل بالنظام الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً على مجتمعات العالم الثالث بشكل يُهدد بتجاوز دول الجنوب وإلغاء سيادتها ويعمل على إعادة استعمار هذه الدول سياسياً واقتصادياً بأدوات وآليات جديدة.

تناول الباحث في دراسته هذه أثر النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي على باقي الأنظمة السياسية العالمية بما فيها الدول الصناعية، ويرى أن التحول في النظام الدولي أدى لبروز قوة عظمى وحيدة في العالم تحاول فرض نموذجها سياسياً، واقتصادياً وثقافياً على باقي أجزاء النظام الدولي.

٣. المجذوب، أسامة، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، عدد (١٠٩)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٢م.

تناولت هذه الدراسة المتغيرات الدولية المفصلية التي عصفت بالعالم في العقد الأخير من القرن العشرين، وأهمها انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، ويتناول الباحث الموضوع من زاوية قانونية، وأثر هذه المتغيرات في العلاقات الدولية على الأزمة العراقية الكويتية وتداعياتها، والتي انتهت بحرب الخليج الثانية، ويرى أن هذا العمل تعدى حدود المشروعية باتجاه تقليص سيادة العراق على أرضه ومواطنيه، ثم تناول الباحث أزمة لوكربي بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويخلص الباحث إلى أن ذلك أدى إلى تقليص السيادة الوطنية المطلقة للدول وانحسارها وذلك بجعل مجلس الأمن بمثابة سلطة عليا تدير العالم بما ينسجم والرؤية الأمريكية.

والملاحظ أن هذه الدراسة بحثت في أثر المتغيرات الدولية على مفهوم السيادة المطلقة، واقتصرت على دولتين في حالتين هما: حرب الخليج الثانية على العراق، وأزمة لوكربي على

ليبيا، وتناولت هذه الدراسة أثر اختلال ميزان القوى على العلاقات الدولية خاصة إثر انـــهيار الاتحاد السوفييتي الأم، الذي أدى إلى انتقال العالم من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تبحث هذه الدراسة في الجوانب الاقتصادية لهذا التحول فـــي ميزان القوى.

٤. ولتر ب. رستون، أفول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ١٩٩٥م، ترجمـــة سمير عزت نصار وجورج خوري.

تناولت هذه الدراسة أثر ثورة الاتصالات والمعلومات على سيادة الدولة التي صـــاحبت التقدم التكنولوجي وساهمت في الحد من قدرة الدولة على السيطرة على حدودها، فالتقدم التقني المتسارع ساعد على اختراق حدود السلطة السياسية للدولة القومية تمثل بالاختراق الإعلامـــي عبر القنوات الفضائية التي لا تستطيع أجهزة الدولة التقليدية الحد من تأثيرها على رعاياهـــا، وأن هذه القنوات تنقل أحداث العالم لحظة حدوثها إلى أنحاء العالم كافة.

والملاحظ أن هذه الدراسة تناولت أثر التقدم التكنولوجـــي فـــي مجـــالي الاتصـــالات والمعلومات على سيادة الدولة، أي أنها عالجت بعداً واحداً من أبعـــاد العولمـــة، هـــو البعـــد التكنولوجي على سيادة الدولة، كما أنها تناولت أثر التقدم التقني على الدولة القوميـــة بشـــكل عام، باعتبار أن هذا الأثر طال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

٥. Hoton, Robert, Globalization and the Nation State, London, Macmillan Press, 1998.

تناول الباحث في هذه الدراسة التحديات التي تواجه الدولة القومية في هذه المرحلة مـــن مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي، وأن هذه التحديات مختلفة الجوانب منها السياســـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، وأنه وبسبب التقدم التكنولوجي الهائل الـــذي رافق هذه المرحلة ازداد ترابط أجزاء العالم بعضه ببعض، وأن التقارب الذي يشـــهده العـــالم بسبب تطور وسائل الاتصالات المختلفة ساهم في زيادة التقارب العالمي وتعزيزه في مختلـــف

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي بات يشكل تأثيراً مباشراً على السيادة الوطنية للدولة.

تناولت هذه الدراسة أثر العولمة بأبعادها المختلفة على الدولة القومية بشكل عام، ولم تتناول مؤسسات العولمة الاقتصادية وأثرها على سيادة الدولة، وإنما جاءت الدراسة لتبحث في الأثر على الدولة بمختلف عناصرها. وركزت على البعد التكنولوجي للعولمة وأثر هذا البعد على الدولة بوصفها صاحبة السيادة المطلقة داخلياً وخارجياً، دون الاهتمام بآليات العولمة الاقتصادية المختلفة.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسات في أنها درست أثر العولمة بمؤسساتها الاقتصادية الرئيسية على السيادة في الدول النامية باعتبار العولمة الاقتصادية متغيراً مستقلاً والسيادة متغيراً تابعاً، أي دراسة مدى تأثير العامل الاقتصادي على السياسي، وما هي آليات هذا التغير ومؤسساته، وأثرها على الدول النامية تحديداً وهو ما لم نجده في الدراسات السابقة.

الفصل الأول

العولمـــــة

مقدمة:

شاع استخدام مصطلح العولمة الاقتصادية في نهايات القرن العشرين خصوصاً في العقد الأخير منه، بما تعنيه من زيادة الترابط والتداخل العالميين في مختلف المجالات، وللعولمة أبعاد وانعكاسات مختلفة، سياسية، اقتصادية وثقافية، وقد ساعد على الدفع باتجاه العولمة العديد من العوامل والمتغيرات لعل أبرزها انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية عظمى، وبدا هذا الانهيار لدول الكتلة الشرقية كما لو أنه انتصار حتمي للرأسمالية الغربية، كما يُعتبر التقدم التكنولوجي وتطور شبكة الاتصال والمعلومات إحدى أهم العوامل التي دفعت باتجاه توحيد العالم وتقريب المسافات بين أجزاءه المتباعدة والمختلفة.

وتعتبر المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية، والشركات متعددة الجنسية، أبرز مرتكزات العولمة الاقتصادية، التي تعتمد على مبادئ الليبرالية الاقتصادية وحرية وتحرير التجارة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الشأن الاقتصادي.

وسيتناول هذا الفصل ظاهرة العولمة من حيث مفهومها وأبعادها وتأريخها ومؤسساتها المختلفة، ولذلك سيتم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، إذ يتناول المبحث الأول مفهوم العولمة، ويتناول المبحث الثاني أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويتناول المبحث الثالث تأريخ العولمة، أما البحث الرابع فسيتناول مؤسسات العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول
مفهوم العولمة

المطلب الأول: تعريف العولمة:

يُعرف قاموس ويبستر "Webster" العولمة بأنها "إكساب الشيء طابع العالمية وجعل الشيء منتشراً في كافة أنحاء العالم وتطبيقه عالمياً"[١] أي نقله من حيز الدولة "المحدود" إلى الحيز العالمي "اللامحدود" ليكون العالم كله إطاراً للحركة والتعامل والتبادل والتفاعل. ويُعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها "مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها، أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة"[٢]، أما صندوق النقد الدولي فيعرفها بأنها "الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي لجميع بلدان العالم الذي نتج عن تزايد حجم وتنوع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود للموارد والمنتجات والخدمات، والانتشار المتسارع المطلق للتكنولوجيا[٣].

ويشير مفهوم العولمة إلى زيادة كثافة التفاعلات الدولية، فهي تمثل عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات، وتنامي شبكات الاعتماد المتبادل على صعيد العالم على نحو أكثر وأكثف وأعمق[٤]. وقد ساعد على تكثيف النشاطات والعلاقات ظهور وسائل الاتصال الحديثة التي أصبحت تربط بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل من الأحداث المحلية تكتسب طابع العالمية، ولذلك فهي مزيج مركب من عمليات تعمل بأساليب وأدوات مختلفة بحيث ينتج عنها أشكال جديدة من التحالفات[٥].

---

(١) Mariam–Webster, Webster's Ninth New collegiate Dictionary, London Mariam-Webster, INC Publishers, 1990, p521.

(٢) مصطفى، هالة، العولمة، دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٤، ١٩٩٨، ص٤٣.

(٣) البزاز، حسن، عولمة السيادة، حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٨٢.

(٤) سميث، ستيف، وبيليس، جون، الجزء الأول من عولمة السياسة في عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بيليس وستيف، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٣.

(٥) جيدنز، أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص١١.

وتُعرّف موسوعة الثقافة السياسية العولمة بأنها إضفاء طابع كوني على النشاطات والفعاليات الإنسانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية بهدف ربط التطور التكنولوجي والاقتصادي وما يرافقها من تحرير للتجارة وتبادل السلع والخدمات المختلفة لتأسيس حضارة كونية جديدة قوامها توحيد النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتشير كذلك إلى الاندماج المتسارع للاقتصاد العالمي عبر التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وانتقال التكنولوجيا، وانتشار شبكات الاتصال عبر العالم(١).

وتتضمن العولمة زيادة في تقارب المسافات وانكماش العالم وتقليصه، وهو ما يعبر عنه روبرتسون (Robertson) بأنها عملية تتماشى في الأساس مع التسارع المتزايد للاعتماد المتبادل، وتشير إلى ضغط العالم وتصغيره(٢).

وبهذا المعنى يقوم مفهوم العولمة على فكرة ضغط الزمان والمكان وتكثيفهما، وزيادة الترابط بين الوحدات، وتزايد تأثير الداخل بالخارج، بما يؤثر على هوية الوحدات وقدراتها المركزية، بحيث تبدو هذه التغيرات في الدول والمجتمعات نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات داخلها(٣).

وهناك مَن يرى أنّ العولمة تمثل مرحلة تاريخية للرأسمالية، وتُعبر عن مشروع الرأسمالية لإدارة أزمتها، وأنها تعني سيطرة النظام الرأسمالي على العالم، بإقامة شبكة من العلاقات والتفاعلات متعددة الجنسية وسيلة لتجاوز الحدود المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي، لتُشكل عملية استعمار جديد بهدف هيمنة القوى الرأسمالية على أسواق الجنوب وإلحاق اقتصاداتها بقوى العولمة الاقتصادية(٤)، بمعنى أنها أحد أشكال الهيمنة الغربية الجديدة التي تعبر عن سعي النظام الرأسمالي العالمي لأحكام سيطرته على دول الجنوب.

---

(١) موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، تحرير عامر رشيد مبيض، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٠م، ص٩٦٣.

(٢) روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٧.

(٣) بارتلسون، جنز، ثلاثة مفاهيم للعولمة، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، عدد (١٠٦)، ٢٠٠١م، ص٣٩-٤٠.

(٤) أدا، جاك، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة، مطانيوس حبيب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٨م، ص٢١

ويرى سمير أمين أن العولمة ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية إلا أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وأن هذا التغير تزامن مع أزمة التراكم على الصعيد العالمي، مما أدى لتآكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد المحلي[1].

ويرى توماس فريدمان (T. Friedman) أن العولمة تقوم على ثلاثة توازنات متداخلة بعضها ببعض[2]:

التوازن الأول: تقليدي بين الدول والأمم، ففي ظل العولمة أصبحت الولايات المتحدة القوة المسيطرة الوحيدة وباقي الأمم تابعة لها بدرجة أو بأخرى.

التوازن الثاني: التوازن بين الدول والأمم والأسواق العالمية القائمة على ملايين المستثمرين الذين يحركون أموالهم عبر جهاز الحاسب الآلي بلحظة، إن تصرفات هؤلاء ومواقفهم تؤثر تأثيراً كبيراً على الدول قد يصل الأمر حد التسبب بإسقاط حكومات.

التوازن الثالث: التوازن بين الأفراد والدول والأمم نظراً لأن آليات العولمة حطمت كثيراً من الأسوار التي كانت تحد من الحركة والوصول إلى الناس، ولأنها ربطت العالم بشبكة اتصالات عالمية، فقد أعطت مزيداً من القوة للأفراد تمكنهم من التأثير في الأسواق وفي الأمم.

وعليه تعد العولمة مجموعة من العمليات المترابطة ذات تأثيرات متداخلة جاءت نتيجة للتطور في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية، وزيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات وانتقالها مما أدى إلى زيادة الترابط الدولي وتعميق مستويات التعامل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات.

---

(١) غليون، برهان، وأمين، سمير، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، ص٧٢.

(٢) فريدمان، توماس، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٠-٣١.

المطلب الثاني: العالمية والعولمة

يُلاحظ أن هناك خلطاً بين العالمية والعولمة، فالعولمة بوصفها مرحلة من مراحل التطور التاريخي للنظام الاقتصادي الرأسمالي، تخص التكنولوجيا والسوق والحرية الاقتصادية، وهي شبكة العلاقات والتفاعلات المتبادلة متجاوزة الحدود والحواجز القومية، أما العالمية فتنحو نحو القيم وحقوق الإنسان والحريات الثقافية، كما تقوم العولمة على السيادة للطرف الأقوى، والتبعية من طرف الأضعف، فيما تحترم العالمية سيادة الآخرين وتتعامل معهم معاملة ندية قائمة على احترام الخصوصية الحضارية والثقافية والدينية لباقي الدول والجماعات والأقليات(١).

والعالمية هي تكثيف للروابط بين أمم ذات سيادة، بمعنى أن التأثير يتعمق ويزداد ولكن بين كيانات منفصلة بعضها عن بعض، وتحدها حدود وحواجز سياسية وجغرافية وسيادية، بمعنى أن العالمية هي محصلة عمل دول محددة إقليمياً(٢).

أما العولمة فهي محاولة لفرض نمط ونموذج بعينه في السياسة والاقتصاد والثقافة على باقي أجزاء العالم، فهي تحاول نفي الآخر وتهميشه وعدم الاعتراف به محاولة فرض نموذج محدد على باقي أجزاء النظام بالمقارنة مع العالمية التي تتكون من مجموعة من النظم الفرعية والعلاقة بينها قائمة على التفاعل والمشاركة، وهذه النظم الفرعية كل منها يساهم بقدر معين في بناء الحضارة الإنسانية، فكل منها يعترف بالآخر ويؤثر ويتأثر به.

والعالمية هي عملية تتكثف فيها الروابط بين أمم ذات سيادة مستقلة أي أن التأثير المتبادل يتعمق ويزداد اتساعاً وتجذراً بين كيانات لها شخصية مستقلة منفصلة بعضها عن بعض زماناً ومكاناً، وتقوم على احترام خصوصيات الآخرين وتؤثر كل منها بالأخرى وتتأثر بها، ثم إن هناك فرقاً بين وجود الظاهرة ووعي الظاهرة وإدراكها، فقد تكون الظاهرة موجودة منذ زمن بعيد إلا أن الوعي بها لم يبرز إلا في الربع الأخير من القرن العشرين(٣).

---

(١) E.J. Hobsbowm, the future of the state, development and change, vol. 27, 1999, p125.

(٢) Anderson, James, the exaggerated death of the nation state, in James Anderson and allan coherence, a global world, 1995, p 66.

(٣) Anderson, James, the exaggerated death of the nation state, in James Anderson and Allan Coherence, a Global Worlds, 1995, p 75.

المبحث الثاني
أبعاد العولمة

تنطوي ظاهرة العولمة على مجموعة من الأبعاد الرئيسية والفرعية التي تُشكل بمجموعها التجليات المختلفة للظاهرة، ولعل أهمها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي سيتم تناولها في ثلاثة مطالب كما يأتي، مع التركيز على البُعد الاقتصادي باعتباره يُمثل موضوع الدراسة.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية:

يأتي البعد الاقتصادي للعولمة في مقدمة الأبعاد الأكثر وضوحاً واكتمالاً، إذ تشير العولمة الاقتصادية إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية، يجري فيه النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، وانتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر شركات عابرة للجنسيات والقارات، لا تخضع نشاطاتها لسيطرة الدول وتدخلها، وللرقابة الحدودية التقليدية إلا بالقدر القليل[1].

وبرزت التجليات الاقتصادية للعولمة، وتسارعت في أعقاب انهيار دول المنظومة الاشتراكية، وتميزت العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الحقبة بمجموعة من الميزات أبرزها[2]:

١. التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول نحو اقتصاد السوق الرأسمالي، وذلك في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الدول النامية، والتراجع في مفهوم دولة الرفاه في كثير من الدول الرأسمالية.

---

(١) Jan. Sholte, Global Capitalism and the State, International Affairs, vol. 73, July 1997, p135.

(٢) العيسوي، إبراهيم، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م، ص٤٦.

٢. تسارع معدلات النمو في التجارة الدولية في السلع والخدمات ونمو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول غير آبهةٍ بالحدود الجغرافية والسياسية والسيادية للدول وبخاصة تلك الأموال التي تبحث عن الربح السريع من عمليات المضاربة وليس بهدف الاستثمار في أصول إنتاجية.

٣. بروز دور الشركات متعددة الجنسية فاعلاً رئيسياً في التجارة والإنتاج وزيادة النفوذ الاقتصادي لهذه الشركات.

٤. ظهور تقسيم دولي جديد للعمل وزيادة درجة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، إلا أن الاعتماد والتكامل بين الدول النامية والدول الصناعية والرأسمالية غير متكافئين.

٥. تقلص سلطة الدولة الوطنية وانحسار قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها بما ينسجم وخصوصية كل بلد وفق منظور وطني، وتحول هذه الصلاحيات من الدولة إلى مؤسسات اقتصادية دولية.

٦. التقدم التكنولوجي خصوصاً في مجالي الاتصالات والمواصلات والذي تلعب الشركات متعددة الجنسية الدور الرئيسي فيه، وما أدى إليه هذا التقدم من إمكانات فائقة للحركة والانتقال عبر الحدود الوطنية، وما صاحب ذلك من سهولة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات.

ومن الممكن القول: إن العولمة الاقتصادية هي محصلة لبروز التكتلات التجارية العالمية الكبرى والتغيرات العميقة في سوق العمل وأساليب الإنتاج وبروز القوى الاقتصادية والصناعية الجديدة والسريعة[١]، إنها -العولمة- عبارة عن تحول نوعي من اقتصاد مُدول كانت فيه "الاقتصاديات القومية" المنفصلة هي المسيطرة رغم اتساع النشاط بين الدول، إلى اقتصاد معولم أصبحت فيه الاقتصاديات القومية المختلفة جزءاً من النظام، بواسطة عمليات أو تعاملات دولية.

---

(١) Druker, Peter, Global Economy and the Nation-State, Foreign Affairs, vol. 76, No. 5, Sep. October 1997. P145.

أما في عام ٢٠٠٦م فقد بلغت قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من (١٠) ترليون دولار كان نصيب الدول المتقدمة منه أكثر من (٧) ترليون دولار بينما كان نصيب الدول النامية منه أقل من (٣) ترليون دولار[١].

وإلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً بارزاً في العولمة الاقتصادية، فيُوجد حول العالم (٦٥٠٠٠) شركة (أم) متعددة الجنسية و (٨٥٠٠٠٠) شركة منتسبة لها تساهم هذه الشركات بحوالي عُشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثُلث الصادرات العالمية[٢]، وتشكل المبادلات التجارية بينها حوالي ثلث مجمل التجارة العالمية[٣].

وعليه يمكن القول إن العولمة الاقتصادية هي سلسلة مترابطة متشابكة من الظواهر الاقتصادية، تتضمن تحرير التجارة وخصخصة الأصول، وسرعة انتقال رؤوس الأموال، وزيادة التكامل والاعتماد المتبادل عبر الحدود، باستخدام التكنولوجيا الحديثة خاصة في مجالي الاتصالات والمواصلات، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها الاقتصادية وإفساح مجال أوسع وأرحب للقطاع الخاص ممثلاً بالشركات متعددة الجنسية، ولذلك فهي عملية قفز على الحدود السياسية والسيادية والجغرافية، وتهميش لكل هذه العوائق أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال المعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي.

المطلب الثاني: العولمة السياسية:

تُعدُّ العولمة السياسية، أكثر أبعاد العولمة إثارةً للجدل، وترتبط أساساً بتراجع أهمية الدولة ودورها، وتخليها طوعياً أو اضطرارياً عن مظاهر سيادتها وانحسارها، إضافة إلى التغير الذي تشهده في وظيفتها ودورها وموقعها وتأثيرها، في مقابل بروز مجموعة من القوى -غير الدول- العالمية والإقليمية والمحلية، وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي على الصعيد

(١) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦م.

(٢) United Nation – UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporations and Export competitiveness, 2002.

(٣) Yeung, Henry Wai – Chung, and Dicken, Peter, Economic Globalization and the Tropical World in the New Millennium, p226.

العالمي تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في السياسة العالمية، كما أن الانتشار السريع لأخبار الأحداث والقرارات والسياسيات في أبعد نقطة إلى مختلف بقاع العالم يُلغي الحدود الجغرافية القائمة، ويؤدي إلى بروز مجال سياسي عالمي جديد[1].

المطلب الثالث: العولمة الثقافية:

تُشير العولمة الثقافية، إلى بروز عالم بلا حدود ثقافية تنتقل فيه الأفكار والاتجاهات والقيم والأذواق بكل حرية، نتيجة الانفتاح الحاصل للثقافات على بعضها، مقابل تآكل الحدود الجغرافية والقيود السياسية، والتدخل من الدول بأقل قدر ممكن.

وعولمة الثقافة من شأنها أن تؤدي إلى تنميط الثقافات المحلية، وتجعل من تلك الثقافات والمجتمعات مجتمعات هامشية، وتكرس من تبعيتها للخارج، فهي تجمع بين المحلي والعالمي والفردي والإنساني، وبشكل يجعل تأثير الحضارة العالمية والإنسانية أو المواطنة العالمية كتأثير الحضارة المحلية والمواطنة المحلية[2].

مما سبق يمكن القول إنه من الصعب تحديد تعريف جامع لمصطلح العولمة، وإنما يمكن لنا أن نقول: إن مفهوم العولمة الاقتصادية يشير إلى مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية المرتبطة بالتطور التاريخي للنظام الاقتصادي الرأسمالي المنطلق من مبدأ الحرية الفردية والمنافسة الحرة، وتسعى للوصول إلى إزالة الحدود والحواجز السيادية والسياسية كافةً أمام تدفق السلع والخدمات، وتهميش دور الدول في النشاط الاقتصادي والتجاري وصولاً إلى إخضاع العالم للنظام الرأسمالي، ومحاولة فرض المفاهيم والأنماط الاقتصادية الرأسمالية على باقي دول العالم دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية لباقي شعوب العالم، وبذلك فهي عملية تراكمية لتطور المؤسسة الاقتصادية والرأسمالية العالمية تتجه نحو تحرير التجارة والتمويل الدوليين.

---

(١) عبدالله، عبدالخالق، عولمة السياسية والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٧٨، نيسان، ٢٠٠٢م، ص٢٤.

(٢) Abhisit, Sen, the Impact of American Population Culture in the Third World, Media Asia, vol. 20. 1993, p 215.

المبحث الثالث
النشأة التاريخية للعولمة

إن تحديد تاريخ لظهور العولمة ليس موضع اتفاق بين الباحثين، فإذا نظرنا لها باعتبارها زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية فإنه يمكن القول إن العولمة بدأت مع بروز نمط الإنتاج الرأسمالي نظاماً اقتصادياً ظهر قبل أكثر من ٣٠٠ عام، وحين نعدها تجسيداً للتطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية وزيادة انكماش العالم من حيث الزمان والمكان وزيادة وعي الأفراد بهذا الانكماش، فإنه يمكن القول إنها قد بدأت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، أما أكاديمياً فقد بدأ استخدام مصطلح العولمة في منتصف الستينيات وبالتحديد عام ١٩٦٤م في كتابات الكندي مارشال ماك لوهان (Marshal Mack Louhan) في كتابه "القرية الكونية"[١].

المطلب الأول: مراحل روبرتسون لتأريخ العولمة:

صاغ رولاند روبرتسون (Robertson) فرضية أساسية مفادها ارتباط ظاهرة العولمة بظاهرة الدول القومية الموحدة ولذلك جعل لحظة ظهور الدولة القوية هي اللحظة التاريخية المفصلية في تاريخ المجتمعات المعاصرة، وقد قسّم مراحل نشوء العولمة وتطورها إلى خمسة مراحل هي[٢]:

١. المرحلة الجنينية، وتمتد هذه المرحلة منذ بدايات القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة ولادة النظام الرأسمالي، ونمو المجتمعات وتوسعها القديمة في أوروبا، بعد إضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى وهي المرحلة التي انتشرت وتعمقت فيها الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية مركزية للعالم،

---

(١) قابل، محمد صفوت، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤م، ص١٤.

(٢) روبرتسون، رونالد، العولمة النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد أمين، نور محمود، مراجعة محمد حافظ، ذياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٣٢-١٣٥.

وتعني العولمة الاقتصادية تحول نمط الإنتاج الرأسمالي من التركيز على التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى التركيز على تقسيم مراحل دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، من نشرها في كل مكان خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله، وهي بهذا المعنى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح[١].

ويرى توماس فريدمان (T. Friedman) أن العولمة الاقتصادية هي: عملية ديناميكية مستمرة تنطوي على ذلك التكامل في الأسواق وفي الدول الأمم والتكنولوجيا بطريقة تُمكّن الأفراد والشركات من التجول حول العالم، والوصول إلى مسافات أبعد بصورة أسرع وأعمق وأرخص من أي وقت مضى، وأن الفكرة الدافعة وراءها هي رأسمالية السوق الحرة، إذ كلما تركت قوى السوق تحكم فتحت أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة الكاملة وأصبح الاقتصاد أكثر قوة وكفاءة وازدهاراً، وهي تعني انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة تقريباً في العالم ولها مجموعة خاصة من القوانين الاقتصادية تدور حول انفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له، وخصخصته[٢].

وتتسم العولمة الاقتصادية بتطور العمليات والمؤسسات عبر الأممية الأجنبية كنمو حركة التجارة العالمية وزيادة التدفقات المالية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في ظل إزالة الحواجز السياسية والسيادية أمام نقل رؤوس الأموال ونفوذ المؤسسات الاقتصادية العالمية في اتخاذ القرار الوطني في ظل سياسات الخصخصة وكسر الاحتكارات الحكومية[٣]، فقد نما الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ١٩٩٥م بنسبة ٥٩% عما كان عليه عام ١٩٦٠م وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٣١٥) مليار دولار عام ١٩٩٥م[٤]، وفي المرحلة بين عامي (١٩٨٦-١٩٩٢م) بلغ المعدل السنوي للاستثمار الأجنبي غير المباشر (٢٠٥,٣) مليار دولار، بينما لم يتجاوز في نهاية السبعينات مليار دولار[٥].

---

(١) حنفي، حسن وجلال العظم، صادق، ما العولمة؟ دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢م، ط٢، ص٢٣.

(٢) فريدمان، توماس، السيارة ليكساس، وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٣٠-٣١.

(٣) Helton, Robert. Globalization and the Nation – State, London, Macmillan press, 1998, p52, 80.

(٤) تقرير منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بعنوان العولمة أمم فقيرة وقوم فقراء، مجلة الاجتهاد، بيروت، عدد ٣٨، ١٩٩٧م، ص٨٩.

(٥) Frieden, Jeffry A. and Lake, David, International Paitical Economy Perspectives on Global Power and Wealth, London, Routledge, 1995, p206.

وذاع التقويم الجريجوري(*)، ويربط روبرتسون في هذه المرحلة بين الرأسمالية التجارية والعولمة، وهي المرحلة التي شهدت نمو التجارة على حساب الإقطاع الذي كان سائداً قبل هذه الفترة.

٢. مرحلة النشوء، امتدت منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى عام منتصف القرن التاسع عشر، وترتبط هذه المرحلة بعهد التنوير الذي جاء ليقضي على العديد من المفاهيم المغلقة التي كانت سائدة في أوروبا بسبب سيطرة رجال الكنيسة مدة طويلة من الزمن وهي المرحلة التي حدث فيها تحول حاد في فكرة الدولة الموحدة والمتجانسة، وأخذت تتبلور مفاهيم خاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة في الدولة، ونشأ مفهوم أكثر تحديداً للإنسانية وزادت الاتفاقات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأ الاهتمام يتزايد بالقومية والعالمية[1].

٣. مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة الممتدة من سبعينات القرن التاسع عشر حتى بداية العشرينات من القرن العشرين، تبلورت فيها مفاهيم كونية، مثل المجتمع القومي، كما ظهرت مفاهيم الهوية الفردية والقومية، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، كما حدث في هذه المرحلة تطور كبير في عدد الأشكال الكونية وسرعتها وظهرت بعض المفاهيم التي بدأت تأخذ طابعاً عالمياً مثل الألعاب الأولمبية وجائزة نوبل، وطبقت خلال هذه المرحلة فكرة الزمن العالمي، وبدايات الحكومة العالمية إذ نشأت عصبة الأمم[2].

٤. مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، وهي المرحلة الممتدة من عشرينات القرن العشرين حتى منتصف الستينيات من القرن نفسه، وشهدت هذه المرحلة صراعات كونية،

(*) بسبب عدم الدقة في تحديد مواعيد عيد الفصح، عهد بابا الفاتيكان جريجوري الثالث عشر عام ١٥٨٢م إلى الراهب كريستوفر كلافيوس بتعديل التقويم الذي كان سائداً آنذاك، وبدأ الراهب بهذه المهمة وقرر البابا إبطال العمل بالتقويم القديم وتطبيق العمل بالتقويم الجديد الذي اشتق من اسم البابا اعتباراً من ذلك التاريخ وما زال يعمل به حتى الآن.

(١) المسافر، محمود خالد، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م، ص٢٥.

(٢) روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، مرجع سابق، ص١٣٥.

حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وتم التركيز على الموضوعات الإنسانية ذات البعد العالمي، وفي هذه المرحلة تبلور مفهوم عالم الجنوب أو دول العالم الثالث[1].

وانقسم العالم في هذه المرحلة إلى معسكرين، الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والغربي بقيادة الولايات المتحدة، وكان كل منهما يسعى نحو التوسع على حساب الآخر، فالنظام الرأسمالي كان يسعى وراء عولمة رأس المال وإشاعة منظومة القيم الرأسمالية، والمعسكر الشرقي كان يسعى لتوسيع فكرة الأممية الشيوعية والداعي لهيمنة البروليتاريا على السلطة.

٥. مرحلة عدم اليقين، وهي المرحلة الممتدة منذ أواخر الستينيات وما بعدها حيث تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي وتعمقت خلال هذه المرحلة القيم المادية، وشهدت نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة الذرية وزادت الحركات الكونية والمؤسسات العالمية وتعددت الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة، وظهرت حركات الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة وانتهى النظام ثنائي القطبية، وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية[2]، كما شهدت هذه المرحلة انهيار المعسكر الاشتراكي وزيادة تدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية في الشؤون الداخلية للدول مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

ومن بين (٤٠) حدثا عالمياً منذ عام ١٨٦٥م مثل (إطلاق أول قمر صناعي للاتصالات عام ١٩٦٢م وبدء المكالمات الهاتفية عبر الحدود عام ١٩٦٣م وأول صورة للكرة الأرضية من الفضاء الخارجي) هناك (١٩) حدثاً كانت في الربع الأخير من القرن العشرين، وبنسبة ٤٧,٥% من مجموع الأحداث العالمية، وهذا يعني أن ما أنجزته البشرية في هذه المرحلة، يعادل حوالي نصف ما أنجزته منذ عام ١٨٦٥م، مما أدى إلى إعطاء زخم أكبر، باتجاه العولمة، وعملية الاندماج العالمي، والتي تعمقت بشكل أكثر وضوحاً خلال هذه المرحلة[3].

---

(١) روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ص١٣٥.
(٢) الزبيدي، حسين لطيف كاظم، العولمة ومستقبل الدول الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب العالمي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢، ص١٣٦.
(٣) سميث: ستيف، وبيليس، جون، عولمة السياسة العالمية، ص٣٣-٣٤.

المطلب الثاني: تاريخ العولمة كمرحلة رأسمالية:

تمثلت نشأة النظام الرأسمالي بمجموعة من المراحل التاريخية التي أدت إلى سيادة اقتصاد السوق وسيطرة الإنتاج الصناعي، وإزالة الحواجز أمام تدفق رأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود، ولم تكن العولمة الاقتصادية وليدة الساعة بل سبقها عدة مراحل تاريخية من الرأسمالية التجارية، والصناعية الاحتكارية، وصولاً إلى العولمة الاقتصادية والتي برزت تجلياتها في نهايات القرن العشرين.

فأثر سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وما ترتب عليه من زوال الحكومة المركزية، حاولت القبائل الجرمانية المنتصرة إقامة نظام حكومي مركزيّ للسيطرة على الإمبراطورية الجديدة إلا أنها لم تتمكن من ذلك، فاستعان الإمبراطور الجرماني بالقادة العسكريين، ونصبهم حكاماً على الأقاليم التي تم الاستيلاء عليها، فاستغل القادة مراكزهم وراحوا يُعززونها لمصالحهم الشخصية، وأصبحوا يجمعون الضرائب لتقوية مراكزهم وأسسوا لأنفسهم سلطات مباشرة في الأقاليم التي يحكمونها، كما قاموا بتأسيس وحدات لجيش يعمل تحت إمرتهم وأصبح ارتباطهم بالإمبراطور ارتباطاً شكلياً، كما أكد هؤلاء الحكام سلطاتهم على الأقاليم بالوسائل كافة من ترغيب وترهيب وحولوا الفلاحين الأرقاء إلى أقنان أرض[1]. وبسقوط الإمبراطورية سقط النظام الاقتصادي الذي كان قائماً فيها وهو النظام العبودي وقام على أنقاضه النظام الإقطاعي[2].

وتميز النظام الاقتصادي في هذه المرحلة باعتماده على حياة زراعية مغلقة في إطار الإقطاعية الريفية المرتبطة بالسيد الإقطاعي، وكان الهدف من الإنتاج الاكتفاء الذاتي وكانت كل إقطاعية تعمل بشكل مستقل عن غيرها دون أي علاقة مع الإقطاعيات الأخرى، كما كانت علاقة السيد بقنّ الأرض تقوم على التبعية المطلقة، وعندما زاد ترف الأسياد الإقطاعيين

---

(١) عبيد، سعودي علي، التطور التاريخي لوظيفة الدولة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد السادس، العدد ١١، يونيو ٢٠٠٣، ص٣٥.

(٢) النابلسي، محمد سعيد، الاقتصاد السياسي، مطبعة جامعة دمشق، الجزء الأول، د.ن، ص٦٨.

بسبب زيادة ثروتهم أخذوا يبحثون عن السلع الترفيهية، مما أدى لظهور صناعات تقليدية يدوية تُصنع لتلبية رغبات الأسياد الترفيهية فقط[1].

وكان هذا النظام يشمل القارة الأوروبية بأكملها، إذ لم تكن فكرة الدولة بمعناها الحديث قد تجسدت حتى تلك المرحلة، فكل إقطاعية بما عليها من أسياد وأقنان أرض تخضع من الناحية الدنيوية للإمبراطور وتتبع الكنيسة من الناحية الروحية والدينية، إلاّ أن هذا النظام لم يكن له أن يستمر في ظل التطورات الاقتصادية المتلاحقة مثل نمو التجارة بسبب الكشوف الجغرافية وتوسع الصناعات الحرفية وحاجتها المتزايدة للأيدي العاملة، وقد ساهمت عوامل عديدة في انهيار هذا النظام ولعل أهم هذه العوامل هي[2]:

١. هروب رقيق الأرض من العمل بالزراعة والهجرة إلى المدن، نتيجة زيادة استغلال رقيق الأرض، وزيادة أعمال السخرة من قبل السادة الإقطاعيين للحصول على مزيد من الإنتاج لمواجهة الطلبات والاحتياجات المتزايدة لهم، الأمر الذي أدى إلى الهروب من الإقطاعيات إلى المدن حيث يوجد الصناع والتجار، وأخذت هذه المدن تتسع وتزداد أهميتها وتبرز عاملاً مستقلاً مناهضاً للنظام الإقطاعي، وازداد كذلك النشاط التجاري مع العالم الخارجي خصوصاً بعد اكتشاف العالم الجديد واكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة[3].

٢. سعي المدن لتحرير نفسها من التبعية للسيد الإقطاعي وذلك عن طريق شراء حقوق هذا السيد بدفع جزية سنوية للسيد مقابل إعفاء أهلها من واجباتهم نحوه، وشيئاً فشيئاً ضعفت سلطة السيد على هذه المدن وظهرت قوة مستقلة عن الأسياد الإقطاعيين[4].

---

(١) سفر، إسماعيل، ودليلة، عارف، تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠م، ص١٠٩.
(٢) شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ص٦٠-٦٩.
(٣) إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٢٢، ١٩٩٧م، ص٧.
(٤) شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١١١.

٣. ظهور النقود وزيادة استعمالها وخصوصاً الذهب والفضة، مما أدى إلى لجوء الأسياد الإقطاعيين إلى بيع حقوقهم العينية مقابل النقود، وهكذا انحسر نفوذهم، مما أدى إلى تحطيم روابط التبعية التي كانت تربط رقيق الأرض بالأسياد.
٤. تعاون التجار مع الملوك للقضاء على نفوذ أمراء الإقطاع، ففي هذه المرحلة التقت مصالح التجار مع مصالح الملوك في سبيل تدعيم سلطانهم والقضاء على نفوذ الأسياد الإقطاعيين، مما مهد لظهور الدولة القومية بالمفهوم الحديث، وكان على الدولة أن تتدخل تدخلاً مباشراً في الاقتصاد القومي من توحيد السوق القومية وتوفير الأمن وشق الطرق وفرض الرقابة الجمركية لحماية اقتصادياتها الناشئة من منافسة الدول الأخرى[1].

هذه العوامل مُجتمعة أدت إلى زعزعة النظام الإقطاعي، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية بلغت حداً تجاوزت إمكانيات هذا النظام، بمعنى أن هذا النظام أصبح غير منسجم مع التطورات الجديدة، وهكذا بدأ يظهر نظام اقتصادي جديد يقوم على علاقات وأسس جديدة تتناسب والتطور الجديد، فأصبح الإنتاج يهدف لتحقيق الربح لا لإشباع الحاجات الشخصية والاكتفاء الذاتي، الأمر الذي أدى إلى نشوء شكل جديد من أشكال التركيب الاجتماعي والاقتصادي هو النظام الرأسمالي.

ولدراسة تاريخ الرأسمالية وتطورها عبر الزمن لابد من الإشارة إلى أهم مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي مهد لهذه الظاهرة تاريخياً بدءاً من الرأسمالية التجارية وانتهاءً بالعولمة الاقتصادية.

أولاً: الرأسمالية التجارية:

سُميت هذه المرحلة بالرأسمالية التجارية نظراً للدور البارز الذي لعبته التجارة في الاقتصاد العالمي آنذاك، وتمتد هذه المرحلة من بداية القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن

---

(١) عبيد، سعودي علي، التطور التاريخي لوظيفة الدولة الاقتصادية، ص٣٣-٣٧.

عشر الميلادي[1]، وتُعتبر هذه المرحلة بداية بزوغ الرأسمالية، من خلال محاولات تكييف الهياكل الاقتصادية للبلاد المُستعمَرة، والبحث عن أسواق خارجية جديدة، تتناسب والمصالح الاقتصادية والسياسية لتلك الدول، ومن هنا استهدفت حركة الكشوف الجغرافية البحث عن مصادر جديدة للذهب والفضة[2]. فكانت الكشوفات الجغرافية باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واكتشاف أمريكا على يد كريستوفر كولمبوس عام ١٤٩٢م، مما أدى لزيادة تدفق الذهب والفضة والمعادن النفيسة من العالم الجديد إلى أوروبا[3].

هذه الكشوفات والرحلات التجارية، كانت تتم بتمويل من الأمراء وكبار التُجار، مما يعني أن الأهداف السياسية من هذه الرحلات لم تكن منفصلة ومعزولة عن الأهداف التجارية والاقتصادية[4].

وتمكن الأوروبيون في تلك المرحلة من تحويل اتجاهات التجارة الدولية وطُرقها لصالحهم بخلق أسواق جديدة لاستيعاب صادرات القارة الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد النشاط التجاري، وازدياد حدة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية للسيطرة على تلك الأسواق، واستخدمت الدول الأوروبية لهذا الغرض الشركات الاحتكارية التي تحتكر النشاط التجاري في منطقة معينة مثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية، وشركة الهند الشرقية الهولندية، ولم يكن نشاط هذه الشركات بمعزل عن الأغراض والأهداف السياسية للدول الأوروبية الاستعمارية إلى جانب الأغراض والأهداف التجارية[5].

إن الرأسمالية في هذه المرحلة استطاعت أن تكدس أرباحاً ضخمة من استنزاف مناجم الذهب والفضة من المستعمرات عن طريق الامتيازات الأجنبية، والاتفاقيات التجارية وكان من شأن ذلك تحقيق موازين تجارية لصالح دول القارة الأوروبية، وأن هذه الأرباح والفوائض المالية التي تحققت وفرت أحد أهم المصادر للتراكم الرأسمالي لدول القارة الأوروبية، وبهذا

(١) شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١٠٧.
(٢) زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سيناء للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٢.
(٣) كاظم، محسن، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٩م، ص٥٣.
(٤) عبدالرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ت، ص١٤٢.
(٥) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٥م، ص٧٠-٧١.

تكون الرأسمالية تمكنت من تكييف المناطق المستعمرة بما يتلاءم ومصالحها من رأس المال التجاري.

ثانياً: الرأسمالية الصناعية:

تمتد هذه المرحلة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث استمرت المراكز الرأسمالية في هذه المرحلة، بتكييف المناطق المسيطر عليها بما يتناسب مع تطور الحاجات الرأسمالية، إذ لم تعد الحاجة مُقتصرة على استيراد المعادن النفيسة، وبعض المواد الغذائية، بل تعدته لاستيراد المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للصناعة[1].

وفي هذه المرحلة انتقل الاقتصاد الأوروبي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية بفضل الثورة الصناعية، التي أدت إلى تغيير الفن الإنتاجي، بإحلال الآلة محل العمل اليدوي البدائي، مما أدى إلى زيادة القدرة الإنتاجية بشكل واسع، وقد ترتب على انتشار الآلة، اتجاه أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا الجانب[2]، وانحسار الرأسمالية التجارية، بحيث أصبحت التجارة في خدمة الصناعة، وزادت طبقة الرأسماليين الصناعيين قوة ونفوذاً، وزاد الطلب الخارجي على البضائع والمصنوعات الأوروبية خصوصاً الإنجليزية[3].

وسادت في تلك المرحلة القوانين الطبيعية ومقولة "دعه يعمل، دعه يمر" التي تعيد التوازن للأسواق بشكل آلي، ولذلك لا ضرورة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالنظام من القوة والحيوية، بحيث إنه يستطيع السير بانتظام، لأنه يخضع لقوانين ثابتة ولذلك فإن أي تدخل من الدولة يُعيق النشاط الاقتصادي[4].

---

(١) زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة، ص٢٤.
(٢) شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١٦٠-١٦١.
(٣) كاظم، محسن، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١٢٣-١٢٥.
(٤) عبدالرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، ص١٨٢.

ولهذا تركزت مطالب المنتجين في هذه المرحلة، على إلغاء القيود التي كانت تفرضها الدولة على الأنشطة الاقتصادية، وترك حرية النشاط الاقتصادي لنظام المنافسة الكاملة والحرة، وتخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية[1].

ونودي بتطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية، وجعل النشاط الاقتصادي من اختصاص الأفراد وليس الدولة، واقتصرت مهمة الدولة على حفظ الأمن والنظام لخلق حالة من الحرية التامة للأفراد[2]، وانسجاماً مع هذه المبادئ نودي بالحرية التامة للأفراد في ممارسة نشاطاتهم في مجال الحريات الشخصية والمدنية.

وهكذا نرى أن هذه المرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي تميزت بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وحرية العمل، والإنتاج، والاستهلاك، وترك النشاط الاقتصادي لقوى السوق (العرض والطلب) انسجاماً مع الفلسفة السياسية والاقتصادية التي سادت آنذاك، والمستندة إلى الحرية الفردية واقتصار دور الدولة على أمور الدفاع والأمن.

وفي تلك المرحلة جاء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لمحاربة القيود المترسبة من مرحلة الرأسمالية التجارية، كالقيود التي كانت مفروضة على حرية التجارة، ومزاولة النشاط الاقتصادي، والتدخلات الحكومية فيها، ولهذا قامت المدرسة الكلاسيكية في هذه المرحلة على عدد من المرتكزات الفكرية أهمها[3]:

١. فكرة القوانين الطبيعية: فالقوانين الطبيعية هي التي تتحكم في الشؤون الاقتصادية وأن هذه القوانين ذات طابع صارم ومطلق، ولا يستطيع الأفراد أو الدولة تغييرها أو الخروج عنها، وعند حدوث أي خلل فيها فإن الطبيعة ما تلبث أن تولّد قوى مضادة تعيد تصحيح الأوضاع.

---

(١) شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١٩٠.
(٢) شقير، لبيب، تاريخ الفكر الاقتصادي، ص١٦٤.
(٣) زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٢٦، ١٩٩٧م، ص١٦٣-١٨٠.

٢. فكرة الحرية الاقتصادية: فهي الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي، وهي تشمل حرية العمل وحرية صاحب رأس المال في استخدام العمال مقابل الأجور التي تتماشى وقوانين العرض والطلب في سوق العمل، دون أن يتقيد بما تفرضه الحكومة من قوانين.

٣. الميزة النسبية والتقسيم الدولي للعمل: فالدولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وهو ما يؤدي إلى قيام التجارة الدولية حسب تلك الميزة، وعلى الدولة أن لا تتدخل في شؤون التجارة الخارجية من استيراد وتصدير انسجاماً مع مبدأ الحرية الاقتصادية.

ثالثاً: الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية:

إثر التطورات المتلاحقة لأدوات الإنتاج وتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة المنتوجات والصراع على الأسواق لتصريف هذه المنتوجات دخلت الرأسمالية في طور جديد من مراحلها التاريخية هي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية الإمبريالية[١]، إذ حلَّ الاحتكار محل المنافسة، ففي مرحلة المنافسة الحرة يكون الإنتاج السلعي في الاقتصاد الرأسمالي موزعاً بين مجموعة متعددة من المشاريع الرأسمالية، وتؤدي هذه المنافسة إلى نشوء الاحتكار الرأسمالي، ومع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تطورت قوى الإنتاج بسبب تطور المستوى التقني في الصناعة، وهذا التطور يتطلب مؤسسات صناعية كبيرة تسعى إلى زيادة حجم رأس المال بهدف تحقيق المزيد من الإنتاج والربح[٢].

وكان دور الدولة حتى هذه المرحلة مقتصراً على الأمن والدفاع ضد الأخطار الداخلية والخارجية بمعنى أنها لم تكن تتدخل في الشأن الاقتصادي انسجاماً مع مبدأ الحرية الاقتصادية النابع من فلسفة الحريات الفردية[٣].

---

(١) عرفة، محمد حسين مرتضى، جذور العولمة، دار الطارق للدراسات والثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص٧٤.

(٢) النابلسي، محمد سعيد، الاقتصاد السياسي، مطبعة جامعة دمشق، الجزء الأول، د.ت.ن، ص٢٨٣.

(٣) عبيد، سعودي علي، التطور التاريخي لوظيفة الدولة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد السادس، العدد (١١) يونيو، ٢٠٠٣م، ص٣٨-٤٠.

وتعرضت النظريات الاقتصادية الكلاسيكية التي تدعو لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لهزات عنيفة، مما أدى لوجود تيار فكري اقتصادي يدعو إلى دور للدولة أكثر اتساعاً لتنشيط الطلب الفعلي وتحقيق التشغيل الكامل وتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، ولهذا أصبح تدخل الدولة ضرورياً خصوصاً وأن زيادة الإنتاج وضيق الأسواق المحلية أدى إلى تراخي معدلات النمو في العالم الصناعي، فعادت الدولة لتمارس دورها في الحياة الاقتصادية بهدف جعل النظام الاجتماعي أكثر مساواة، مما أدى إلى وجود دولة الرفاه الأمر الذي عزز القناعات الفكرية بإمكانية تحديث الرأسمالية عن طريق تصاعد دور الدولة الرأسمالية الجديدة[1]، ولهذا أعيد تركيب النظام الاقتصادي الرأسمالي وفق الدور الجديد للدولة الذي يعمل محفزاً للنمو الاقتصادي من الإنفاق الحكومي[2].

ثم جاءت أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م وانهيار الاقتصاد العالمي حيث انخفض حجم الإنتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة ٤٥-٦٠% وارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي ١٠٠ مليون، وانهارت العملة الوطنية لحوالي ٥٦ بلداً رأسمالياً، وأفلست مئات الآلاف من الشركات العالمية، وانهار نظام النقد الدولي، فاندفعت الحكومات بكل قواها لتطبيق سياسات اقتصادية جديدة، التي عبرت عنها نظرية الاقتصادي الإنجليزي جون كينز (Keynes) الداعية إلى أن آليات السوق لا يمكن التعويل علها لتحقيق التوازن الاقتصادي، وأن الدولة هي الجهاز الوحيدة القادر على ضمان تحقيق هذا التوازن، ولهذا لابد من زيادة التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية، وتمثل التدخل الحكومي المباشر بمجموعة من القوانين مثل تخفيض قيمة العملة وزيادة حجم الإنفاق الحكومي[3]، مما عصف بالأفكار الاقتصادية الداعية لعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والقائلة بوجود قوانين ثابتة تنظم النشاط الاقتصادي بشكل تلقائي.

---

(١) ولعلو، فتح الله، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١م، ص٢٠٦.

(٢) المعموري، عبد علي كاظم، الخطاب الاقتصادي الرأسمالي من الميركانتيلية إلى العولمة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، عدد ٢٠٠١/٢٣م، ص٤٩.

(٣) زكي، رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، ص٣٢٤.

كل هذا أظهر عجز النظرية الاقتصادية الكلاسيكية عن تفسير هذه الأحداث ومعالجتها مما عزز المناداة بإعادة الاعتبار لدور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية[1].

وفي بداية الثمانينيات من القرن العشرين بدأت الدعوات لإعادة النظر في طبيعة النظام الاقتصادي، وبدا أن دولة الرفاة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وجاءت الدعوة على لسان رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك "مارغريت تاتشر" والرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" إذ دعت (تاتشر) للعودة إلى تخلي الدولة عن التدخل المباشر في الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ونادت ببيع صناعات القطاع العام للأفراد والمشروعات الخاصة وهو ما عرف بالتخصصية أو الخصخصة بحيث يقتصر دور الدولة على ضمان حسن انتظام قواعد السوق وضمان النظام القانوني والقضائي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم[2].

وهكذا جاءت الدعوة لاعتماد آليات السوق انسجاماً مع الطروحات الليبرالية التي تقول بالتفوق المطلق للملكية الخاصة والمناداة بتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وهو ما كان سائداً في مرحلة الرأسمالية الصناعية في بداية القرن العشرين، فإذا كانت بداية القرن العشرين قد شهدت المناداة بإعادة الاعتبار لدول الدولة في الحياة الاقتصادية إثر أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م، فإن نهاية القرن شهدت المطالبة بتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وقد عزز من هذه المطالبة انهيار المعسكر الاشتراكي ممثلاً بالاتحاد السوفييتي، مما أعطى دفعة قوية لهذه المطالبة.

وهذا ما يُعيد للأذهان بداية عصر الرأسمالية الصناعية حيث نودي بكف يد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية للأفراد انسجاماً مع فلسفة الحرية الفردية والمنافسة الحرة والملكية الخاصة وحياد الدولة اقتصادياً ومحدودية دورها في الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص ممثلاً بالشركات متعددة الجنسية بحيث كانت هذه المرحلة هي البداية الفعلية لما أصبح يعرف بالعولمة الاقتصادية.

---

(١) بيضون، توفيق سعيد، الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ص١٥٨.

(٢) الببلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٢٥٧، ٢٠٠٠م، ص٢١٩.

وفي هذه المرحلة أدت الاحتكارات إلى تمركز رأس المال ونشوء ما يسمى "رأس المال المالي: ورأسمالية الدولة الاحتكارية، الأمر الذي ساهم في إنشاء اتحادات مصرفية دولية لمساعدة الشركات الاحتكارية الدولية العملاقة على مزاولة نشاطها خارج حدود بلادها الوطنية والتي صارت تعرف فيما بعد "بالشركات متعددة الجنسية"، مما أدى إلى "تدويل رأس المال وتدويل الإنتاج" على الصعيد العالمي.

وبالنظر إلى تاريخ الرأسمالية نجد أن النظام ارتكز على نظم إنتاجية أقيمت تاريخياً في إطار الدولة الوطنية، نتيجة لتطور البرجوازية الغربية من توافق بين المنظومة الوطنية المتمركزة حول الذات والمنطلقة للتوسع نحو الخارج في الوقت نفسه، وصاحب هذه العملية محاولة سياسية لإزالة التناقض بين رأس المال ومصالح الطبقة العاملة بشكل يضمن لرأس المال السيادة[١].

وفي الثلث الأخير من القرن العشرين عانى النظام الاقتصادي الرأسمالي من أزمة تمثلت بتراجع معدلات النمو الاقتصادي وبروز ظاهرة التضخم الركودي وتدهور الإنتاجية وسقوط نظام النقد الدولي وأزمة الديون الخارجية في الدول النامية للتمهيد لمرحلة جديدة من مراحل النظام الرأسمالي، وهي مرحلة العولمة الاقتصادية، وقد ساعد على الدفع باتجاه هذه المرحلة عدد من المؤسسات الاقتصادية الدولية أهمها وصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة الدولية.

وقد تداعت هذه المؤسسات للبحث عن أفضل السبل لخروج الرأسمالية من أزمتها وإيجاد البرامج الكفيلة بإعادة احتواء الدول النامية في النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهذا ما يؤكد أن النظام الرأسمالي في مراحل تطوره عانى من أزمات، وأنه في كل مرحلة كان يبتدع آليات جديدة للخروج من الأزمة والانتقال إلى مرحلة جديدة، والعولمة الاقتصادية تمثل آلية جديدة من هذه الآليات التي ابتدعها النظام الرأسمالي للخروج من الأزمة التي بدأت تواجهه منذ بداية السبعينات من القرن العشرين.

---

(١) أمين، سمير: العولمة ومفهوم الدولة الوطنية، في الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٢.

المبحث الرابع
مؤسسات العولمة الاقتصادية

بعد قيام العديد من الدول بتخفيض عملاتها الوطنية، واتخاذها إجراءات وسياسات وقائية لحماية تجارتها الخارجية، وبهدف إصلاح النظام النقدي الدولي قدمت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحاً يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية، تحد من سياسة حماية التجارة الخارجية، ومن تدخل الحكومات في النشاطات الاقتصادية[1].

وكان هذا الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية يُعبر عن مصالحها باعتبارها أكبر دولة دائنة لدول الحلفاء، وأن فرض مثل هذه القيود على التجارة الدولية يضر بمصالحها الاقتصادية والتجارية، خصوصاً أن صناعات الدول الأوروبية دمرتها الحرب العالمية الثانية.

وفي عام ١٩٤٤م اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في مدينة (بريتون وودز) في الولايات المتحدة الأمريكية، لمناقشة قواعد السلوك النقدي التي يتعين على الدول الامتثال لها خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتوفير السيولة الدولية للدول الأعضاء، والعمل على إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، والتوصل إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات[2].

وقد نتج عن المؤتمر إنشاء كل من[3]:

١. صندوق النقد الدولي: (International Monetary Found: IMF)

٢. البنك الدولي للإعمار والتنمية: (International Bank For Reconstruction and Development: IBRD)

٣. منظمة التجارة العالمية: (World Trade Organization: WTO)، ابتدأت بالاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة التي تأسست عام ١٩٤٨م.

---

(١) عجام، ميثم صاحب، وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد- الأردن، ٢٠٠٢م، ص١٦٩-١٧٤.

(٢) زكي، رمزي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١١٨/الكويت، ١٩٨٧م، ص١٤٨.

(٣) الحسيني، عرفات تقي، التمويل الدولي، دار مجد لاوي للنشر، عمان، ١٩٩٩م، ص٢١٨.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

تم إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٦م بعضوية ٣٩ دولة واتفق على أن تكون واشنطن العاصمة مقراً دائماً للصندوق حيث يتألف الصندوق من[1]:

- مجلس المحافظين الذي يمثل السلطة التشريعية للصندوق ويكون لكل دولة عضو ممثل ويكون في العادة محافظ البنك المركزي أو وزير المالية لتلك الدولة العضو ويجتمع مرة كل سنة ويهدف لرسم السياسة العامة للصندوق وقبول الأعضاء الجدد وعقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية والإقليمية.
- مجلس المديرين التنفيذيين: الذي يُعدّ السلطة التنفيذية للصندوق ويقوم بالأعمال اليومية وإعداد التقارير السنوية والموافقة على تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء.
- مدير الصندوق: يعينه مجلس المحافظين كما يعين نائباً له على أن يكون النائب أمريكي الجنسية، ويقوم المدير بالتنسيق بين مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والدول الأعضاء كما يتولى إدارة أعمال الصندوق وتنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين.
- مجموعة الخبراء المتخصصين: وهم مجموعة من الخبراء في الشؤون الاقتصادية والمالية يقومون بمراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي وإعداد الدراسات الخاصة بالدول الراغبة بالاستفادة من موارد الصندوق المالية.
- مجموعة الموظفين الإداريين: ويتم اختيارهم من بين الدول الأعضاء في الصندوق.

وهكذا تم إنشاء الصندوق ليُشكل الركن الأساسي للنظام الاقتصادي العالمي برأس مال (٨) مليارات دولار (عند التأسيس) موزعة على الدول الأعضاء بحسب الحجم الاقتصادي لكل بلد، وحصة العضو هي التي تحدد قوته التصويتية بحيث يكون لكل عضو (٢٥٠) صوتاً يضاف لها صوت واحد عن كل مائة ألف دولار. تم تعديلها فيما بعد إلى مائة ألف وحدة

---

(١) عجام، ميثم صاحب علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، إربد، الأردن، ٢٠٠٣م، ص١٩٣-١٩٧.

سحب خاصة، وكانت الحصة الأكبر فيها للولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تساهم بـ (٢٧٥٠) مليون دولار تليها بريطانيا (١٣٠٠) مليون دولار.

وهكذا نُلاحظ الهيمنة الأمريكية الواضحة على التصويت في الصندوق، إذ بمقدورها أن تعطل أي قرار لا يتناسب ومصالحها الاقتصادية والتجارية، بحكم نظام التصويت الذي يُعطي القوة الأكبر للدولة صاحبة رأس المال الأكبر في الصندوق حيث تتخذ القرارات في الصندوق بأغلبية ٨٠% من مجموع الأصوات، وبما أن الولايات المتحدة تمتلك ٣٦% من مجموع الحصص عند التأسيس فإن بمقدورها أن تعطل القرار الذي لا ينسجم وسياساتها الاقتصادية والتجارية[1].

أهداف الصندوق[2]:

يهدف الصندوق لتحقيق ما يأتي:

١. استقرار في أسعار الصرف.
٢. نمو متوازن للتجارة الدولية وتنمية الموارد للدول الأعضاء.
٣. تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال بالمشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء.
٤. تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء.
٥. تنشيط التجارة الدولية ودعم تطورها.

وفي بداية الستينات من القرن العشرين أُسند للصندوق دور جديد يتمثل بدراسة أوضاع البلدان التي تطلب العون من الصندوق، علماً بأن هذا العون غالباً ما يكون وسيلة لدعم حكومة معينة وفق معايير سياسية بما ينسجم ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً وأنها هي وحلفاؤها يمتلكون قوة تصويتية قادرة على تعطيل أي قرار لا ينسجم وسياستها الاقتصادية ومصالحها التجارية مما يضفي على الصندوق الصفة السياسية غير المحايدة[3].

---

(١) عجام، ميثم صاحب، وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، ص١٨١-١٨٢.
(٢) الحسيني، عرفات تقي، التمويل الدولي، ص٢٨٦.
(٣) صالحاني، عز الدين، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣م، ص٥٦.

أما في الوقت الحالي فقد أصبحت عضوية الصندوق مفتوحة أمام كل الدول دون استثناء وتغيرت وظائفه وأهدافه عبر الزمن إذ أضيف إلى المهام التي أنشئ من أجلها مراجعة السياسات النقدية والمالية للدول التي تلجأ للصندوق للاستفادة من التسهيلات التي يقدمها والإشراف على برامج التعديل الهيكلي لمعالجة المشاكل والاختلالات الهيكلية في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، والإشراف على برامج الإصلاح الاقتصادي فيها لتتمكن من الدخول للأسواق المالية العالمية للحصول على ما تريده من تمويل[1].

المطلب الثاني: البنك الدولي:

يمثل البنك الدولي الركن الثاني من أركان النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وجاءت نشأة البنك الدولي بالتزامن مع نشأة صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ إثر التوقيع على اتفاقية (بريتن وودز) وبدأ البنك أعماله عام ١٩٤٦م[2].

ويُشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة الأهم لما أصبح يُعرف فيما بعد بمجموعة البنك الدولي والتي تتألف من خمس مجموعات مترابطة متكاملة هي[3]:

١. البنك الدولي للتعمير والتنمية.
٢. مؤسسة التنمية الدولية.
٣. هيئة التمويل الدولية.
٤. وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف.
٥. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

أولاً: البنك الدولي للتعمير والتنمية:

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك من مجلس المحافظين الذي يضم الدول الأعضاء البالغ عددهم ١٨٤ دولة ومجلس المديرين ويبلغ عددهم ٢٤ مديراً تنفيذياً يمثلون الدول الأعضاء بحيث يكون خمسة من هؤلاء يمثلون الدول التي تملك النصيب الأكبر من الأسهم في البنك

---

(١) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ٢٠٠٣م، بيروت، د.م، ص٨٤.

(٢) عجام، ميثم صاحب وعلي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، إربد، الأردن، ٢٠٠م، ص٢٦٤.

(٣) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ص١١٦.

وهي فرنسا، وألمانيا، واليابان، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، أما الباقون فيمثلــون دوائر انتخابية يمثل كل منهم دولاً أو مجموعة دول يجري انتخابهم مرة كل سنتين، وهــؤلاء هم الذين يعينون الرئيس ويعفونه من منصبه[1]، وقد جرى العُرف أن يكون رئيس البنك مــن مواطني الولايات المتحدة الأمريكية وهناك مجموعة من الموظفيــن الإداريــن والميدانييــن يعملون في مركز البنك في واشنطن العاصمة[2].

وكان الهدف من تأسيس البنك إعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الــذي أصابــها جــراء الحرب العالمية الثانية، إلا أن فتح باب العضوية للدول كافة، قد أضاف هدفاً آخر هو مساعدة الدول النامية على تحقيق معدلات نمو أعلى، ورفع مستوى المعيشة، ومحاربة الفقر، ودعــم النشاطات الاستثمارية الخاصة[3]، وتشجيع الاستثمار الأجنبي طويل الأمد في الدول الناميــة، وتوسيع التبادل التجاري الدولي وحماية مصالح الأعضاء الرئيسيين مــن الــدول الصناعيــة الرأسمالية[4].

وتقوم سياسة البنك الاقتصادي على الفكر الاقتصادي الليبرالي حيث يســعى لتقليــص التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتسريع الاندماج في السوق العالمية، وربط الــدول النامية بنظام السوق وقواعده[5]. كما يُنادي بالحرية الفردية، وحرية التملك، وتحرير الأسـواق وكف يد الحكومات عن التدخل في الشؤون الاقتصادية، فالسياسات التي يفرضها البنك الدولي تنسجم والشكل الليبرالي الاقتصادي واعتماد القواعد الدولية التي تتبعها الــدول الرأســمالية، ويؤكد البنك أن المشاريع الحرة وآليات السوق واحترام الملكية الخاصة هي مبادئ ثابتــة لا تتزعزع[6].

---

(١) بيار، شيريل، البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد، تقديم رمزي زكي، سيناء للنشر، القــاهرة، ط١، ١٩٩٤م، ص٤٩.

(٢) موقع البنك الدولي على الإنترنت، www.worldbank.org .

(٣) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ص١١٥.

(٤) عجام، ميثم صاحب وعلي سعود، التمويل الدولي، ص٢٦٥.

(٥) العابدي، زكي، التاريخ السري للبنك الدولي، ترجمة سيناء للنشر، مراجعة ريشار جاكمون، تحرير علــي حامد، سيناء للنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٩٩٢م، ص٢٣.

(٦) قرم، جورج، دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، طرابلــس، لبنــان، معــهد الاســتثمار العربي، ط١، ١٩٧٧م، ص٧٨.

ويقوم البنك بتقديم قروض للدول الأعضاء بأسعار فائدة تجارية لمدة زمنية تمتد لعشرين عاماً، وتكون هذه القروض موجهة أصلاً لإنشاء مشروعات محددة، إضافة لتقديم قروض لقطاعات متعلقة بتمويل الحاجات الأساسية للسكان والتنمية الريفية كالتعليم والصحة.

وفي ثمانينات القرن العشرين بدا البنك بمنح قروض جديدة للدول الأعضاء هي قروض التعديل الهيكلي وهي ما أصبح يُعرف فيما بعد بقروض السياسات وتنطوي هذه القروض على مجموعة من الشروط الضرورية لدخول الدولة المعنية في مناقشة مع مندوبي البنك حول السياسات الاقتصادية الكلية وإمكانية تعديل هذه السياسات وتغيرها بما يوفر بيئة مناسبة لمسار النمو لهذه الدولة وعلى الدولة التي تقدم طلب قرض من البنك لتمويل إحدى مشروعاتها التنموية عليها أن تعقد برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وتقوم سياسات البنك على اتباع برنامج التعديل الهيكلي ويتناول هذا البرنامج مجموعة من المحاور والجوانب الهيكلية للإصلاح الاقتصادي تستند أساساً لتحرير الاقتصاد من القيود ورفع يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي وتحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج والإسراع بعملية الخصخصة[1].

ثانياً: مؤسسة التنمية الدولية

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٦٠ هيئة تابعة للبنك الدولي وبدأت أعمالها في السنة نفسها، وجاء إنشاؤها تلبية لمطالب الدول النامية بإيجاد وكالة دولية لتقديم القروض الميسرة أو المنح بإشراف الأمم المتحدة[2]، ومما ساهم في إنشاء هذه الوكالة ارتفاع معدلات العائد الاقتصادي المتوقع من المشاريع الاستثمارية في الدول النامية ثم الانتقادات التي وجهت لإدارة البنك الدولي فيما يخص سياساته وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول النامية وتركيزه على إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان خلال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية[3].

---

(١) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ص١١٩-١٢٢.
(٢) بيار، شيريل، البنك الدولي، دراسة نقدية، ص٤٢.
(٣) عجام، ميثم صاحب وعلي سعود، التمويل الدولي، ص٢٦٨.

ورغم أن المؤسسة لها قانونها الخاص بها وتُعدّ من الناحية النظرية مستقلة ومتميزة عن البنك إلا أن حساباتها تدار من مسؤولي البنك وموظفيه، ويتم تمويل المشاريع وفق معايير البنك وشروطه، وتعدّ العضوية في البنك شرطاً للعضوية في هذه المؤسسة، وأهم أهداف المؤسسة تمويل المشاريع عن طريق منح قروض بشروط ميسرة للدول النامية والفقيرة وتسهيل المعوقات المتعلقة بخدمة الدين الخارجي لهذه الدول. بتوجيه الاهتمام للاستثمارات ذات المنافع الاجتماعية كالتعليم والإسكان.

ثالثاً: هيئة التمويل الدولية:

أنشئت عام ١٩٥٦ بسبب عدم قدرة البنك على تقديم قروض للقطاع الخاص من غير ضمانات حكومية، وبما أن الحكومات في الدول النامية لا تستطيع تقديم هذه الضمانات فقد تم إنشاء هذه الهيئة كي تكون قادرة على تقديم القروض للقطاع الخاص(١).

وأهم أهداف هذه الهيئة منح القروض والتسهيلات التمويلية للاستثمارات الصناعية للقطاع الخاص، ومنح القروض للمصارف والشركات المتخصصة بتمويل التنمية لإعادة منحها للقطاع الخاص خصوصاً تلك المؤسسات العاملة في قطاعي الصناعة والزراعة ومنح القروض للمصانع التحويلية والمؤممة التي كان يمتلكها القطاع الخاص ونقلت ملكيتها للقطاع العام، والعمل على تسوية المشاكل القائمة بين المستثمرين الأجانب والدول النامية بهدف إعادة الثقة بين هذه الأطراف والتنسيق بين المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية بهدف تشجيع الدول الصغيرة المانحة للقروض على العطاء والاستثمار من غير القيام بدراسات أولية في الدول النامية(٢).

رابعاً: وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف(٣):

تأسست عام ١٩٨٨م وكان الهدف من تأسيسها تشجيع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية بسبب كثرة المخاطر غير التجارية، مثل عدم تحويل العملة للخارج أو مخاطر نزع

---

(١) بيار، شيريل، البنك الدولي، دراسة نقدية، ص١٤٦.
(٢) عجام، ميثم صاحب وعلي سعود، التمويل الدولي، ص٢٦٧.
(٣) موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت، www.worldbank.org

الملكية مثل التأميم أو مخاطر الحروب والاضطرابات والنزاعات الأهلية، وتقديم الدعم الفني للدول النامية لنشر معلومات حول الفرص الاستثمارية في هذه البلدان والميزات التي تتمتع بها، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للتدفق على الدول النامية وتقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء لمساعدتها على تهيئة مناخ ملائم لرؤوس الأموال الأجنبية.

خامساً: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(1):

أنشئ عام ١٩٦٦م بموجب اتفاقية وضعت لهذا الغرض وجاء إنشاؤها بسبب كثرة المنازعات بين المستثمرين الأجانب وحكومات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى إبعاد مؤسسة التمويل الدولية عن الغرض الذي أنشئت من أجله مما دفع إلى إنشاء مركز دولي متخصص للنظر في هذه النزاعات خصوصاً المتعلقة بمشكلة الديون الموقوفة التي لم يتم تسديدها والمستحقة على الدول النامية لصالح المستثمرين.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية:

تُعدّ الركن الأساسي الثالث في النظام الاقتصادي الدولي، وجاء إنشاؤها إثر مقترح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف، حيث عُقد هذا المؤتمر في لندن عام ١٩٤٦م بحضور ممثلين عن خمسين دولة، وصدر عن المؤتمر الوثيقة الختامية التي عُرفت فيما بعد بوثيقة هافانا التي تضمنت مجموعة من القواعد الهادفة لتحرير التجارة الدولية(2)، ووضع الأسس للتوصل لاتفاقية التجارة الدولية، والعمل لإنشاء منظمة التجارة العالمية (I. T. O) (International Trade Organization) وفي عام ١٩٤٧ عُقد مؤتمر دولي في جنيف للبحث في صياغة ترتيب دولي لتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول المشاركة، وتمخض هذا المؤتمر عن ولادة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariff and Trade والتي

---

(١) موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت، www.worldbank.org

(٢) المجذوب، أسامة، الجات، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١، ١٩٩٦م، ص٣٥.

عُرفت فيما بعد باسم الجات (GATT) فأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول منذ عام ١٩٤٨م واستمرت خلال ثماني جولات للإشراف على تحرير التجارة الدولية[١]، كان آخرهـا جولـة (أروجواي) والتي استمرت بين عامي ١٩٨٦-١٩٩٣م وتم التوقيع عليها عام ١٩٩٤م بمدينة مراكش بالمغرب) وكان عدد الدول الموقعة عليها (١١٧) دولة وشهدت هذه الجولـة إحـلال منظمة التجارة العالمية محل الجات وأصبح أكثر من ٩٥% من التجارة الدولية يقـع ضمـن نطاق الدول الأعضاء في هذه المنظمة[٢].

بناءً على ما تقدم يُمكن القول بأن الجات (GATT)، هي الأسـاس القـانوني والعملـي لمنظمة التجارة الدولية وأن الانضمام لها مرهون بالانضمام لاتفاقية الجات التي عقدت بعـد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى، فسعت الولايات المتحـدة لعقد اتفاقية بعيدة عن الأمم المتحدة؛ لأن إنشاء مثل هذه المنظمة في إطار الأمم المتحدة يعنـي أن تكون المنظمة ملبية لحاجات جميع الدول، وبما أن العالم في ذلك الوقت كان منقسماً إلـى معسكر شرقي ممثل بالاتحاد السوفييتي يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يقوم علـى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ومعسكر غربي ممثلاً بالولايات المتحدة يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، بمعنى أن العالم كان ينقسم اقتصادياً إلى كتلة ترى أن مـن مـهام الدولـة الأساسية التدخل في الشؤون التجارية الداخلية والخارجية والسيطرة على وسـائل الإنتـاج، وكتلة تدعو لحرية التجارة وتهميش دور الدولة في الشأن الاقتصادي وإعطاء حرية مطلقـة للأفراد والقطاع الخاص[٣].

شكل هذا الخلاف عائقاً أمام إنشاء منظمة تجارية عالمية لأن هذا يعني أن تخضع إحدى هاتين الكتلتين للأخرى، وحتى تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية الخضوع لمنظمة دوليـة لا يكون لها الدور الأساسي فيها لجأت لعقد مؤتمر دولي لتدشين اتفاقية تجارية دولية في جنيـف

---

(١) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، ص١٣٧-١٣٨.

(٢) عبدالمطلب عبدالحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربيـة، ٢٠٠٣م، ص٤٥-٤٧.

(٣) الفتلاوي، سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمـان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٢-١٥.

بسويسرا عام ١٩٤٧ بهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها من القيود والحواجز الجمركيـة[١] وتحقيق قدر متزايد من حرية تدفق التجارة الدولية وسهولتها لهذا كان لابد من إجراء سلسلة من المفاوضات على شكل جولات متعاقبة شاركت بها الدول الأعضاء في الاتفاقية بهدف توسيع إطار المشاركة وكانت هذه الجولات كما يأتي[٢]:

١. جولة جنيف عام ١٩٤٨م في سويسرا.

٢. جولة أنسي عام ١٩٤٩م في فرنسا.

٣. جولة توركاي عام ١٩٥١م في إنجلترا.

٤. جولة جنيف عام ١٩٥٦م في سويسرا.

٥. جولة ديلبون عام ١٩٦٠-١٩٦٧م في سويسرا.

٦. جولة كندي عام ١٩٦٤-١٩٦٧م في سويسرا.

٧. جولة طوكيو عام ١٩٧٣-١٩٧٩م في سويسرا.

٨. جولة اورغواي عام ١٩٨٦-١٩٩٣م.

وتعدّ جولة الأورغواي أهم جولات (الجات) وأطولها وتمخض عنها إقرار إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإعادة رسم الخريطة الاقتصادية الدولية، ووضع القوانين الناظمة لحركة التجارة الدولية من منظور النظام العالمي الجديد الذي بدأ بالتشكل في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، والذي عكس حرص الدول الصناعية الرأسمالية على مواصلة سيطرتها على النظام الاقتصادي العالمي، وتم توقيع الاتفاقية في ١٥ نيسان عام ١٩٩٤م في مراكش بالمغرب معلنة ولادة منظمة التجارة الدولية[٣] لتشكل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي الدولي، وتمثل هذه المنظمة أحد أبرز مرتكزات العولمة الاقتصادية متمثلة بتحرير التجارة وإزالة العوائق والقيود التي تعيق

---

(١) اللقماني، سمير، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار حامد للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٣م، ص٢٧.

(٢) العبادي، عبدالناصر نزال، منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول النامية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٩م، ص٣٩-٥٤.

(٣) عبدالحميد، عبدالمطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، ص٤٥.

حرية التجارة العالمية، وحرية انتقال السلع والخدمات بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل وما يتبع ذلك من سيادة مبادئ الليبرالية الاقتصادية وهيمنة اقتصادية سياسية تعطي للدول الكبرى الأفضلية في توجيه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية(١).

شروط الانضمام لمنظمة التجارة الدولية:

تضع كل منظمة شروطاً للعضوية فيها، وتختلف هذه الشروط من منظمة دولية لأخرى، إلا أن هناك شروطاً عامة تشترك فيها المنظمات الدولية وشروط خاصة تخص كل منظمة على حدة.

أولاً: الشروط العامة للانضمام لمنظمة التجارة الدولية(٢):

١. استقلال الدولة.

٢. حرية الدولة.

٣. الالتزام بقواعد المنظمة التي تعقد في إطارها.

٤. التمثيل في المنظمة.

٥. دفع الاشتراكات.

٦. ضمان الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

ثانياً: الشروط الخاصة بالانضمام لمنظمة التجارة الدولية(٣):

١. تقديم تنازلات للتعرفة الجمركية على السلع والخدمات التي تستوردها.

٢. تقديم التزامات في الخدمات، أي إزالة كافة العوائق والحواجز التي تعترض عمل القطاعات الخدمية المختلفة.

٣. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

---

(١) الفتلاوي، سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦م، ص١٤٥.

(٢) الفتلاوي، سهيل، منظمة التجارة العالمية، ص١٢-١٥.

(٣) اللقماني، سمير، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ٢٠٠٣م، ص٥٥.

٤. وقف الدعم عن الشركات الوطنية لأن الدعم يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج مما يجعل هذه الشركات في وضع تنافسي أفضل، مع المنتجات المستوردة.

٥. تطبيق مبدأ الشفافية: أي أنه يتوجب على الدولة العضو في المنظمة إشعار الأعضاء بالقوانين التي تصدرها والمتعلقة فيها بالسلع والخدمات بحيث تكون هذه القوانين منسجمة وقواعد وسياسة المنظمة.

مما سبق يمكن القول إن هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية) هي سلطة تمتلك حق إنشاء القواعد، واتخاذ الإجراءات ضد من يخل أو لا يلتزم بهذه القواعد، وأنها من خلال آلية عملها لا تتوقف عند الدور المعنوي أو الرقابي، بل يمكنها أن تفرض القواعد التي ينبغي على الدول الأعضاء احترامها في سياساتها المالية والاقتصادية، وهذا يعني أن هذه المؤسسات هي فاعل قوي آخر يلعب دوراً مؤثراً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وينافس الدول في ذلك على حساب سلطتها المطلقة وأداء دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتجاوز حدودها الجغرافية والمعنوية في التحكم بمواطنيها، ويُعدّ ذلك يعتبر نقيضاً لمفهوم السيادة المتعارف عليه حتى هذا التاريخ.

الفصل الثاني

السيـــادة

المقدمة:

يرتبط مفهوم السيادة بالدولة، وتُعد هذه الخاصية المعيار الأساس الذي يُميز الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي؛ لأن الدولة هي وحدها صاحبة الحق في تحديد سلطاتها واختصاصاتها ووضع القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم سلوكها، كما أنها الجهة الوحيدة صاحبة السلطة المطلقة في سن القوانين والتشريعات التي تُنظم العلاقة وتحكمها بين تلك المؤسسات ذات الشخصية القانونية داخل الدولة نفسها، فوجود الدولة تنظيماً سياسياً اجتماعياً يتطلب توفر عناصر ثلاثة هي: الإقليم، ومجموعة من الأفراد تُقيم على هذا الإقليم بصفة دائمة وسلطة حاكمة ذات سيادة تتولى شؤون إدارة هذا المجتمع وتسيطر على الإقليم.

ولهذا فإن معيار السيادة يُعد أحد أبرز ما تتميز به الشخصية المعنوية للدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي، وأن الدولة هي صاحبة الأمر والنهي، والسيادة كلٌ لا يتجزأ رغم تعدد السلطات العامة داخل الدولة الواحدة.

وسيتناول هذا الفصل ظاهرة السيادة من حيث تعريفها وتطور مفهومها التاريخي وخصائصها وأشكالها والنظريات التي تناولتها، ولذلك سيتم تقسيم الفصل إلى ستة مباحث يتناول الأول مفهوم السيادة، ويتناول الثاني التطور التاريخي لمفهوم السيادة، ويتناول الثالث نظريات السيادة، أما المبحث الرابع فيتناول مظاهر السيادة، ويعالج المبحث الخامس خصائص السيادة وأشكالها، وسيتم دراسة محددات السيادة في المبحث السادس.

المبحث الأول
مفهوم السيادة

السيادة مفهوم تتداخل فيه الأبعاد السياسية والقانونية، ورغم الاختلاف في تحديد المفهوم إلا أنه يعني السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وهو خاصية مُلازمة للدولة تُميزها عن غيرها من أشخاص القانون الدولي.

فالموسوعة الأمريكية تُعرّف السيادة بأنها: السلطة المُطلقة غير المحددة للدولة وهي بهذا تربط بين السيادة والقوة اللامتناهية التي يخضع لها الأفراد جميعهم[١].

ويُعرفها قاموس بنغوين للعلاقات الدولية بأنها: (الاستقلال في السياسة الخارجية والاختصاص الحصري في الشؤون الداخلية، فالسيادة الداخلية تُشير إلى سلطة عليا لصنع القرارات وتنفيذها في إقليم معين وسكان معينين، والسيادة الخارجية تشير إلى عدم وجود سلطة دولة عليا تعلو سلطة الدولة)[٢].

وتعرّفها موسوعة السياسة بأنها: "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة الدولة وميزتها الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام والأمن والمُحتَكِرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة، ولحق استخدامها لتطبيق القانون "[٣].

وتُعرفها الموسوعة البريطانية بأنها: السلطة المطلقة في صنع القرار في الدولة وفي عملية حفظ السلام والأمن[٤]، أما موسوعة (Webster News World) فتُعرفها بأنها: السلطة المطلقة على منطقة جغرافية معينة وأن حيازة السيادة هي الصفة المميزة للدولة عن غيرها[٥].

---

(١) The Encyclopedia Americana, p347.

(٢) قاموس بنغوين للعلاقات الدولية (تحرير) غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤، ص٦٩٠.

(٣) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣م، ص٣٥٦.

(٤) Britannia, University of Chicago, volume 11, 15 edition, USA, 1999, p26.

(٥) Webster News World Encyclopedia, Prentical Hall Publishers Ny, VSP, 1992, p472.

وعرّفها جان بودان (Jean Bodin) (١٥٣٠-١٥٩٦) بأنها: القدرة الفعلية للدولة على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل ورفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج وهي مرادفة للاستقلال وهي دائمة لا تفوض ولا تخضع للتقادم ولا يحد منها القانون[١]. ويرى أنها السلطة العليا المسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني ما عدا القيود التي يفرضها القانون الطبيعي والشرائع السماوية[٢].

أما توماس هوبز (Thomas Hobbes) فقد عرّفها بأنها: السلطة العليا التي تستطيع فرض النظام والسلطة، وذهب إلى أن الإنسان مصلحي وذاتي التفكير ولا يُحافظ على عهوده ولا يمتثل للقوانين إلا إذا انسجمت مع ميوله ومصالحه، ولهذا فإن احتمالية الصدام بين الفئات الاجتماعية تبقى قائمة، فنشأت الحاجة لوجود سلطة عليا تفرض القانون والنظام، وعليه فإن سلطة الدولة وسيادتها ضروريتان للبقاء والاستمرار[٣].

أما في الفكر السياسي الإسلامي فقد ارتبط مفهوم السيادة بشخصية الخليفة عن طريق البيعة فتجسدت السيادة في شخص الحاكم بموجب نظرية الحق الإلهي، فالحاكم هو المسؤول عن تطبيق القانون الإلهي أمام الله.

أما السيادة من المنظور الماركسي فإنها مرتبطة بأصل وجود الدولة، فالدولة في الفكر الماركسي ليست سوى أداة قمع طبقي تستخدمها الطبقة البرجوازية لقهر طبقة الأكثرية الكادحة، وحسب المفهوم الماركسي فإن الصراع الطبقي بين الأكثرية الكادحة والأقلية البرجوازية سيؤدي لإقامة دولة البروليتاريا القائمة على الأسس الاشتراكية تمهيداً لخلق المجتمع الشيوعي وإلغاء وجود الدولة ثم إلغاء ظاهرة السيادة[٤].

---

(١) سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة رشيد البراوي. ج٣، دار المعارف للنشر، القاهرة، ١٩٧١م، ص٥٤٨-٥٥٦.

(٢) الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، ١٩٩٣م، ص٣٥٧.

(٣) البزاز، حسن، عولمة السيادة، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للنشر، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٥.

(٤) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ص٣٥٧-٣٥٨.

وللسيادة مظهران:

- السيادة الداخلية: بمعنى أن تمتلك الدولة السلطة الشرعية المطلقة والحصرية على جميع الأفراد والجماعات داخل إقليمها[1]، وحرية الدولة في إدارة شؤونها دون تدخل خارجي، وحرية الدولة في تنظيم حكوماتها بالشكل الذي تراه مناسباً واعتماد الدستور الذي يتفق مع حاجاتها، وهو ما يعبر عنه الاستقلال الداخلي بمعنى أن الدولة هي صاحبة السيطرة المطلقة داخل إقليمها وتمارس سلطانها من غير تدخل من أي قوى خارجية.
- السيادة الخارجية: أي أن الدولة صاحبة السلطة المطلقة بإدارة علاقاتها الخارجية من غير الخضوع لأي سلطة[2]. وهذا لا يعني التحرر من القيود التي تطرحها قواعد القانون الدولي العام الذي تقره جميع الدول وتلتزم به[3].

وقد أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنه ليس لأية دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، وعليه فقد عُدّت الأعمال التالية مخالفة لميثاق الأمم المتحدة:

- استعمال إجراءات اقتصادية وسياسية، أو من طبيعة أخرى لإكراه دولة ما على ممارسة أعمال خارجة عن إرادتها.
- استعمال القوة لحرمان الشعوب من "هويتها القومية" وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أنه "يمتنع أعضاء المنظمة في علاقاتهم الدولية من اللجوء للقوة أو التهديد ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة".

(١) عباس، عبدالهادي، سيادة الدولة، مجلة المعرفة، عدد ٤٠٢، ١٩٩٧م، ص٤٥.
(٢) العطية، عصام، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م، ط٢، ص٢١١.
(٣) علوان، عبدالكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م، ص١١-١٢.

- التدخل في الصراعات الداخلية لدولة ما وهذا يرتبط بحرية الدولة أو الجماعة داخل الدولة في اختيار النظام السياسي والاقتصادي الذي يتناسب مع هذه الجماعة.

- حق الشعوب في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فللدولة أن تختار نظام الحكم الذي يلائمها وأن تضع لنفسها الدستور والقوانين والأنظمة التي تتوافق مع مصالحها، ولها أن تغير نظامها وحكومتها من غير أي تدخل من قوة أجنبية.

كما أن الاستقلال السياسي يعدّ ناقصاً وعديم الجدوى إذا لم يقترن بالاستقلال الاقتصادي، فلا معنى للسيادة والاستقلال بغير استقلال وحرية اقتصادية، وقد نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧/١٨٣ تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٤ على "حق السيادة الدائمة للشعوب والأمم على ثرواتها ومصادرها الطبيعية، ويجب أن تستغل هذه الثروات والموارد في سبيل تنمية هذه الشعوب وتطويرها ورفاهيتها"، فالاستقلال الاقتصادي يعدّ شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقلال والسيادة، فلا معنى للاستقلال والسيادة إذا لم تكن الدولة تتمتع بحرية واستقلال حقيقي في التصرف بشؤونها الاقتصادية وسن القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تتناسب والظروف الموضوعة لهذه الدولة، وعليه فإن أي إملاء خارجي في اتباع نهج اقتصادي معين يعدّ عملاً من أعمال التدخل في سيادة هذه الدولة وعليه تعد سيادة أي دولة ناقصة إذا خضعت لإملاءات خارجية، في الشؤون الاقتصادية وإدارة موارد هذه الدولة[١].

مما سبق يمكن القول بأن مفهوم السيادة وإن تم عرضه بطرق مختلفة إلا أن مجمل هذه التعريفات اتفقت على أن السيادة هي السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وأنها الميزة الأساسية التي تميز الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي، كما أنه يرتبط بمفهوم الحرية باعتبار أن الدولة التي تملك الحرية غير المشروطة وغير المقيدة بشؤونها الداخلية والخارجية كافةً هي دولة صاحبة سيادة.

---

(١) عباس، عبدالهادي، السيادة، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط١، ١٩٩٤م، ص١١٥-١١٨.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لمفهوم السيادة

المطلب الأول: السيادة في العصور القديمة:

ظهرت فكرة السيادة بمفهومها الفلسفي بالتزامن مع ظهور الدولــة القوميــة، وكـانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتفاعل داخل المجتمع الأوروبي، وهنا كـان دور المفكر والفيلسوف للتعبير عن هذه التغيرات، فالتنظير الفكري المجرد ليس شيئاً معزولاً عـن الواقع بقدر ما هو تعبير عنه وانعكاس له، فعندما أنهت معاهدة ويستفاليا (Westphalia) عـام (١٦٤٨م) الحروب الدينية في أوروبا كان ذلك بداية بلورة الدولة – الأمة وما رافقـها مـن مفاهيم ملازمة لها مثل السيادة الذي عبّر عنه الفلاسفة نظرياً قبل أن يتجسد سياسياً[١].

وهذا لا يعني أن السيادة فكرة ومفهوماً لم تظهر إلا في هذا التاريخ، إذ إن هذه النظرية تعود إلى أرسطو (Aristotle) (٣٨٤ق.م-٣٢٢ق.م) الذي كتب في السلطة العليا للدولـة ورأى أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل[٢]. ويعود الفضل في تحديـد مفـهوم السيادة لعالم السياسة الفرنسي جان بودان (١٥٩٦) الذي عرفها بأنها: "سلطة الأمر والإكـراه من غير أن تكون مأمورة أو مُكرهة من أي كان على الأرض"[٣]. وقد تطور مفهوم السـيادة وفق التطور التاريخي للدولة.

فالإغريق الذين كانوا سباقين لإقامة مجتمع سياسي مُنظم مهدت فلسفتهم لإقامة نوع من الديمقراطية، كما شهدت المدن الإغريقية مظاهر متعددة لهذه الديمقراطية وصـاغت قانونـاً لحسم الخلافات عن طريق التحكيم، كما أدرك فلاسفة الإغريق السيادة بمفاهيم مختلفة حيـث عرّفها أرسطو بأنها: سلطة عليا داخل الدولة مرتبطة بالجماعة، أما أفلاطون فقد جعل السيادة مجسدة بشخص الحاكم ورأى آخرون أن السيادة للقانون وليس لشخص الحاكم[٤].

---

(١) المحنة، فلاح كاظم، العولمة والجدل الدائر حولها، الـوراق للنشـر والتوزيـع، عمـان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م، ص٨٨-٨٩.

(٢) عباس، عبدالهادي، السيادة، ص١٦.

(٣) حداد، ريمون، وقليبي، الشاذلي، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدوليـة، نظام أم فوضى في ظل العولمة، دار الحقيقة، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٥٥.

(٤) عبدالحي، عمر، الفكر السياسي في العصور القديمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر والتوزيـع، بيروت، ٢٠٠١م، ص٦٢.

أما الرومان فقد نظروا للسيادة رديفاً للحرية والاستقلال، وظلت سلطة الدولة مطلقة، فالدولة كانت هي المالك الحقيقي لجميع الأراضي، وليس للأفراد سوى امتيازات مؤقتة على هذه الأراضي وهذه الامتيازات عُرضة للإلغاء في أي وقت، ولا تختلف نظرة الرومان عن النظرة الإغريقية للدولة باعتبارها كيان مقدس لا يجوز محاسبته أو مساءلته ولذلك فسلطان الدولة مطلق غير مقيد وليس له حدود، فالدولة هي صاحبة الحق المطلق في ممارسة الحكم دون الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم، حيث لم يتمتع الأفراد بالحرية الفردية ولا بحرية العقيدة، ولم يكن للنساء والعبيد أي حقوق، واقتصرت الحرية والديمقراطية على المواطنين الأحرار فقط[1].

المطلب الثاني: السيادة في العصور الوسطى:

لم يكن مفهوم الدولة في العصور الوسطى معروفاً كما هو اليوم، لهذا لم يكن معنى السيادة قد تبلور بعد، فالنظام الإقطاعي كان النظام السائد الذي يقوم على الولاء الشخصي للسيد الإقطاعي، وكان الصراع محتدماً بين الكنيسة والإمبراطورية الرومانية حول السلطة العليا ولمن تكون؟ فرأى البعض أن الكنيسة هي صاحبة هذه السلطة بينما رأى آخرون أن الإمبراطورية هي صاحبة هذا الحق، ورأى فريق ثالث أن السلطة العليا يجب أن تتوزع بينهما بشكل متساوٍ ولا يجوز لأي منهما التدخل في شؤون الأخرى، وكان الاعتقاد السائد بأن سلطة الدولة وسيادتها تنبثق عن الإله، وظن الحكام أنهم يستمدون سلطانهم وسيادتهم من الله مباشرة[2].

وشهدت فكرة السيادة تحولاً في هذا العصر على يد القديس توماس الاكويني (Thomas Aquinas) (١٢٢٥م-١٢٧٤م) إذ كان يرى أن هدف الحكومة العام هو تأمين الخير العام للناس، ويجب أن تكون الحكومة الزمنية خاضعة للكنيسة لتحقيق الخير العام والخلاص

(١) عبدالحي، عمر، الفكر السياسي في العصور القديمة، ص٦٢.
(٢) عباس، عبدالهادي، السيادة، ص١٨.

النهائي الذي هو خلاص الإنسان من شرور الأرض[1]، ونادى ببطلان فكرة السلطان المطلق وبضرورة الالتزام بالقواعد العليا للقانون الإلهي[2].

وعليه فإن فكرة السيادة في العصور الوسطى كان يُنظر لها على أنها سلطة مستمدة من الله مباشرة.

أما مفهوم السيادة في ظل الدولة الإسلامية، فلم يكن هذا الاصطلاح معروفاً بالمعنى الدقيق، إلا إنْ فكرة السيادة اصطبغت بالبعد الديني وأن مبدأ سيادة الأمة يقابله مبدأ الشورى والمبايعة القائم على مبايعة أهل الحل والعقد[3]، وفي العصر الأموي اتجهت الخلافة الإسلامية اتجاهاً زمنياً، إذ تحولت من الشورى والبيعة إلى الوراثة حيث يرث الابن أباه وهكذا[4]، وتضمن مفهوم الخليفة والبيعة وضع السيادة في مؤسسة الخلافة، وتضمنت المفاهيم الدينية تجسيداً للسيادة بشخص الحاكم أو الخليفة وفق نظرية الحق الإلهي بحيث يكون الحاكم مسؤولاً عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية أمام الله، ورغم التقلبات والتغيرات التي اعترت مفهوم السيادة في عصر الدولة الإسلامية إلا أنها كانت تُستمد من أسس ثابتة هي القرآن الكريم والسنة النبوية[5].

المطلب الثالث: السيادة في العصر الحديث

أخذت فكرة السيادة المطلقة بالتلاشي وحلت محلها فكرة السيادة المقيدة، حيث تطورت فكرة السيادة باتجاه مفهوم جديد ينسجم ومبادئ القانون الطبيعي. وتطورت فكرة السيادة باتجاه جديد يأخذ بعين الاعتبار تطور المجتمع الدولي، وتخلصت السيادة من التصاقها بشخص الحاكم إلى ارتباطها بالإرادة العامة للمجتمع ونُظر لها باعتبارها تعبير عن مجموع الإرادات داخل الدولة، بوصفها الشخص المعنوي وصاحب الحق الخاص بها، وهي تمثل أعلى

---

(١) الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، ص٦٨.
(٢) مارسيلو بريللو، وجورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت/ ١٩٨٦م، ص١٠٨.
(٣) عباس، عبدالهادي، السيادة، ص٢٠.
(٤) الجرف، طعيمة، نظرية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٣٦٣-٣٧٠.
(٥) الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، ص٣٥٦.

الإرادات التي تُمارسها الدولة بوساطة أجهزتها المختلفة وهي المُعبر الشرعي الوحيد عنـــها، فالسيادة هنا ليست متجسدة بشخص الحاكم وليست مستمدة من الحق الإلهي المقـــدس، وإنمـــا نابعة من المجتمع مباشرة وهو وحده صاحب الحق فيها وتمارسها الدولة بوســـاطة القوانيـــن والأنظمة[1].

وفي القرن الثامن عشر تطور مفهوم السيادة على يد "جان جاك روسو" (١٧٧٨م) فـــي كتابه "العقد الاجتماعي" إذ يرى أنّ مجموع إرادات الأفراد تشكل إرادة الجماعة وهـــذه الإرادة يُعبر عنها بنشوء الدولة التي هي صاحبة السيادة داخل المجتمع[2].

(١) أبو جابر، فايز صالح، الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥م، ص٥٤-٤٧.
(٢) بركات نظام وآخرون، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشـــر والتوزيـــع، عمـــان-الأردن، ١٩٨٩م، ص١٠٨.

المبحث الثالث
نظريات السيادة

المطلب الأول: نظريات السيادة المرتبطة بتفسير نشأة الدولة:

يرتبط مفهوم السيادة ارتباطاً وثيقاً بالدولة، إذ يعد أحد أهم ما يميز الدولة والصفة الملازمة لها وهو ما يميزها عن سائر أشخاص القانون الدولي، وبناءً عليه فسوف نتناول النظريات التي فسّرت نشأة الدولة:

أولاً: النظريات الدينية (الثيوقراطية):

ترى هذه النظرية أن نشأة الدولة وسلطتها السياسية والسيادية يعود إلى قوة فوق قوى البشر وإرادتهم وهي قوة الله وإرادته، وبما أن الله هو خالق الدولة فإن السلطة فيها هي سلطته، فالدولة ليست مؤسسة اجتماعية إنسانية سياسية وإنما هي مؤسسة فوق طبيعية، ونظرت للحاكم على أنه من طبيعة إلهية وهو إله على الأرض، ثم تدرجت هذه النظريات لترى أن الحاكم مختار من الله اختياراً مباشراً لممارسة السلطة باسمه، وتُعد هذه النظريات من أقدم نظريات الفكر السياسي التي جاءت لتبرير نشأة الدولة والسلطة، وأهم هذه النظريات يمكن إجمالها بما يلي[1]:

أ. <u>نظرية تأليه الحاكم (الطبيعة الإلهية للحاكم)</u>

كان الحكام يعدون أنفسهم من طبيعة غير طبيعة البشر كما في الهند القديمة والصين ومصر وفارس إذ كان الحاكم يُعد إما إلهاً أو ابناً للإله، ولذلك فإن سلطانه مقدس وسلطاته مطلقة وأوامره هي أوامر الله، وترتب على ذلك عدم القدرة على معارضته أو النظر لتصرفاته نظره انتقادية لأن مخالفته تعد مخالفة للإله.

---

(١) محفوظ، عبدالمنعم، والخطيب، نعمان أحمد، مبادئ في النظم السياسية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ١٩٨٧م، ط١، ص٥٩.

ب. نظرية الحق الإلهي المباشر المقدس:

تعد هذه النظرية الحكام من البشر إلا أنهم مفوضون من الله ويحكمون الناس باسمه وبتفويض منه، وتذهب هذه النظرية إلى أن الله خالق الكون ولا يحب لعباده الفوضى، لهذا فقد اختار لهم بإرادته حكاماً أسند لهم وفوضهم حكم رعاياه باسمه، وعليه فقد وجب على الرعية الطاعة لأنهم لا يحكمون باسمهم وإنما يحكمون باسم الله وبمشيئته وإرادته. ولهذا لا يحق للأفراد مساءلة الحاكم عن أفعاله لأنهم يحكمون بأوامر مباشرة من الله. وإرادة الحاكم هي إرادة مطلقة لأنها تمثل إرادة الله.

ج. نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

ترى هذه النظرية أن الحاكم يستمد سلطته من الله إلا أنه يمارسها بموجب رضا الشعب وبإشراف السلطة الدينية، وعليه فإن الحاكم لا يُعد شرعياً إلاّ إذا رضيت عنه وباركته الكنيسة، ولذلك يعد مطلق السلطان وإنما يمكن مساءلته أمام الكنيسة وعليه فإن هذه النظرية نزعت الصفة الإلهية عن الحاكم باعتباره بشر قابل للمساءلة والحساب، بعكس النظريات السابقة التي كانت ترى أن سلطة الحاكم مطلقة وغير قابلة للنقد لأنها إرادة الله وسلطانه.

ظلت هذه النظرية سائدة حتى بداية عصر النهضة إذ دخل الفكر السياسي مرحلة جديدة وأصبح يُنظر الدولة والسلطة باعتبارها إرادة إنسانية.

ثانياً: النظريات التعاقدية "الديمقراطية":

هذه النظريات تفسر نشأة الدولة والسلطة تفسيراً تعاقدياً وأهم هذه النظريات هي[1]:

أ. نظرية توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩):

يرى هوبز أن الناس كانوا يعيشون قبل الدولة في حالة صراع عنيف لا يأمن أحدهم على نفسه، وكان لكل واحد الحق في مواجهة الآخرين طالما أن له القدرة على ذلك، وكان المنطق السائد هو البقاء للأقوى، وأراد الناس الخروج من هذه الحالة والبحث عن السلام

(١) محفوظ، عبدالمنعم، مبادئ في النظم السياسية، ص٦٠-٦١.

والأمن، وللخروج من حالة الخوف والرعب التي كان يعيشها الناس فقد اتفقوا على أن يتنازل كل واحد منهم عن إرادته وحقوقه لطرف آخر دون أن يتعهد الطرف الآخر بشيء قط ولذلك فإن هذا الشخص يتمتع بسلطات مطلقة غير مقيدة ولا يمكن محاسبته.

ب. نظرية جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤):

يرى جون لوك أن حالة الفطرة عند الإنسان كانت حالة يسودها التضامن والمساواة وكان الجميع يعيشون في ظل القانون الطبيعي يتمتع كل منهم بالأمن والحرية والمساواة إلا أنهم رغبوا بحياة أفضل ولتحقيق هذا الهدف وهذه الرغبة رأى المجتمع أن ينتقل من المجتمع الطبيعي إلى مجتمع منظم، أي الانتقال من مجتمع طبيعي إلى مجتمع سياسي، وكانت الوسيلة لهذا الانتقال هي العقد الاجتماعي إذ يختار الناس من يمثل السلطة فالعقد يكون بين أفراد المجتمع من جهة والشخص الذي يقع عليه الاختيار من جهة أخرى، يتنازل الأفراد بموجب هذا العقد عن جزء من حقوقهم مقابل أن يلتزم الطرف الآخر بالمحافظة على حقوقهم وأمنهم وسلامتهم وإقامة العدل بينهم، بمعنى أن سلطة الحاكم في هذه الحالة ليست مطلقة وإنما مقيدة بشروط العقد[١].

ج. نظرية جان جاك رسو (١٧١٢-١٧٧٨):

يرى روسو أن الإنسان خُلق حراً صالحاً إلا أن المجتمع أفسده، فالإنسان ولد حراً إلا أنه مكبل بالأغلال والأفراد متساوون في الحقوق والواجبات، ومع تطور الحياة وظهور المدنية وتقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة ظهرت التناقضات داخل المجتمع، واتفق الأفراد على التنازل للمجموع العام عن حقوقهم في السيادة فامتزجت إرادات الأفراد وأنتجت ما يسمى بالإرادة العامة، وهي المظهر الوحيد للسيادة[٢]، وهي مطلقة لا يحدها حد، وهي غير قابلة للتجزئة ولا يمكن التنازل عنها ودائمة ولا يمكن إتلافها[٣].

---

(١) سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسية، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٩، ط١، ص٢٠١-٢٠٢.

(٢) غالي، بطرس، وعيسى محمود خيري، المدخل في العلوم السياسية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٧م، ص١١٨-١٢٢.

(٣) روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ترجمة نوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، د.ت، ص٦٣-٦٥.

فقد أجمع فلاسفة العقد الاجتماعي وإن اختلفوا في تحديد أطراف العقد الاجتماعي على أن الأفراد كانوا يعيشون حياة تسودها الفوضى وعدم الاستقرار وبموجب العقد تلاقت إراداتهم على الانتقال إلى حياة تضمن لهم عيشاً آمناً مستقراً يتمتع كل منهم بحقوقه وحريته.

ثالثاً: النظريات غير التعاقدية:

أ. نظرية التطور العائلي:

تعد هذه النظرية الأسرة الخلية الاجتماعية الأولى في مراحل التطور التاريخي نحو الدولة، وتبدأ الأسرة بالأب والأم، وبدأت هذه الأسر بالتكاثر فكونت العشيرة ومن ثم القبيلة التي كانت السلطة فيها لشيخ القبيلة أو زعيمها، وتقوم الروابط بين مجموعة الأسر على رابطة الدم، وكان من الطبيعي أن تستقر هذه الأسر في منطقة أو إقليم معين وتقوم بينها علاقات تعاون لأن الإنسان غير قادر على تلبية حاجاته بمفرده وبمعزل عن المجتمع نظراً لتعدد هذه الحاجات. وتستقر القبيلة في إقليم معين تكوّن مدينة أو قرية، وتستقر مجموعة القبائل داخل الإقليم وتكون السلطة بأيدي شيوخ هذه القبائل، وعندها لابد لهؤلاء الشيوخ من اختيار من يمثلهم ليكون زعيماً لهم. وهكذا تكون الدولة حسب هذه النظرية عبارة عن تطور سلطة الأب وامتدادها داخل الأسرة[1].

ب. نظرية القوة:

تقوم هذه النظرية على أساس خضوع الضعيف للقوي، وأن الجماعات الإنسانية كانت تعيش في صراع دائم، وطالما أن هناك صراعاً فهذا يعني وجود غالب ومغلوب، أي ضعيف وقوي ونتيجة لهذه الصراعات والانتصارات كانت تتوحد جماعات وتقوم المدن السياسية أو الدول[2].

---

(١) غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، المدخل في علم السياسية، ص١٨٠-١٨٢.
(٢) البنا، محمود عاطف، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٨٥م، ص٦٦.

وتعد هذه النظرية من النظريات المفسّرة لنشأة الدولة إلا أنها استخدمت في تفسير سلطة الدولة وتسويغ مشروعيتها إذ لا يوجد سلطة دون قوة، وعليه تؤكد هذه النظريـــة أن ســيادة الدولة وسلطانها لا يتمان إلا بالقوة، فالدولة ذات السيادة تنشأ عندما يستطيع فــرد أو فئــة أو جماعة فرض إرادته وسلطته على سائر الأفراد الذين يخضعون لسلطة الطرف الأقوى والذي يمثل السلطة الحاكمة[١]. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة لا يمكن أن تكون تامة السيادة ما لم يكن هناك قوة فعلية تتمتع بها وتمكنها من فرض سيادتها الداخلية والخارجية[٢].

ج. نظرية التطور التاريخي:

هي واحدة من النظريات التي فسرت نشأة الدولة علـــى أســاس التطــور التــاريخي للمجتمعات وتقوم هذه النظرية على ثلاثة أسس رئيسية هي: علاقة الــدم، والديــن والوعــي السياسي.

فالعائلة هي أول روابط المجتمع ومن تعدد العائلات تنشأ القبائل ومن مجموع القبـــائل تتكون الدولة، وقد لعب الدين أحد العوامل الأساسية في تكوين هذه المجتمعات، إذ كان يسيطر على أفكار الأفراد وعاداتهم، وإلى جانب علاقة الدم، والدين، يأتي الوعي السياسي كأحد أهــم العوامل التي تربط بين الأفراد عن طريق التنظيم السياسي تحت مظلة الدولة[٣].

د. النظرية الماركسية:

تستمد هذه النظرية جذورها من النظرية الماركسية – اللينينية للدولة، فالدولة حسب هذه النظرية هي وليدة الصراع الطبقي، وقد نشأت تاريخياً بسبب ظهور الملكية الفردية وانقســـام المجتمع إلى طبقات، وهي تعبر عن سيطرة طبقة أو طبقات اجتماعية بسبب قوتها الاقتصادية على باقي الطبقات، وهي ظاهرة عابرة تزول بزوال الصراع الطبقي، ففي المجتمع الشـيوعي تزول الطبقية وتزول معها الدولة[٤].

---

(١) عبدالوهاب، محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٣٤-٣٥.
(٢) بركات، نظام، والرواف، عثمان، والحلوة، محمد، مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشـــر والتوزيـــع، عمان، ١٩٨٩م، ص١٦٢-١٦٣.
(٣) غالي، بطرس، المدخل في علم السياسة، ص١٨٠-١٨١.
(٤) أندروفنسنت، نظريات الدولة، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، دال الجيـــل، بـيروت، ١٩٩٧م، ص١٩٦.

والدولة حسب هذه النظرية ما هي إلاّ أداة قمع طبقي لابد من زوالـــها فـــي المرحلـــة الشيوعية، ولبلوغ هذه المرحلة لابد من المرور بمرحلة ديكتاتورية البروليتاريا، وهي المرحلة التي تتحول فيها الدولة من دولة البرجوازية إلى دولة البروليتاريا، وواجب البروليتاريا بعـــد استيلائها على السلطة قمع الطبقة البرجوازية بهدف الوصول إلى مجتمع متجانس ووضع حـد نهائي للصراع الطبقي[١].

المطلب الثاني: نظريات السيادة حسب مصدرها:

هناك العديد من النظريات التي تناولت السيادة وأبرز هذه النظريات هي:

أ. نظرية سيادة الشعب:

برزت هذه النظرية بوضوح في القرن الثامن عشر لمقاومة النظام المطلق في فرنســـا آنذاك، وكي تعزز مساواة الأفراد فيما بينهم لتدحض أي مبرر للسيطرة الفردية.

ويرى أتباع هذه النظرية أن السيادة للشعب وليس لشخص[٢]، إلا أنها تختلف عن نظرية سيادة الأمة في أنها ترى أن السيادة تكون على أفراد الشعب المكونيـــن للدولـــة، والمقصـــود بالشعب هنا هو المفهوم السياسي وليس المفهوم الاجتماعي بمعنى أن من تقع عليهم السيادة هم الأفراد الذين يتمتعون بحقوق سياسية فقط وليس كامل أفراد الشعب، وعليه فإن السيادة هنـــا تُعبّر عن إرادة الأغلبية وليس إرادة الأمة بكاملها، وأن صاحب السيادة هم الأغلبية بالمفـــهوم السياسي وليس بالمفهوم الاجتماعي وأنها تعبر عن حـــاضر الأمـــة فقـــط ولا تعـــبر عـــن مستقبلها[٣].

---

(١) سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعـــة والنشـــر، بـــيروت، لبنـــان، ١٩٨٩م، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٢) الأسود، صادق، علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي، بغداد، د.ت، ص٢٩٩.

(٣) عبدالوهاب، محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقيـــة، بـــيروت، لبنـــان، ٢٠٠٤م، ص٨٥-٩٠.

ب. نظرية سيادة القانون:

يرى أتباع هذه النظرية أن السيادة تعود للدولة شخصية قانونية حقوقية، والسيادة بصفتها ظاهرة قانونية تعود للدولة شخصياً معنوياً وتمارس هذه السيادة من أجهزة محددة للدولة، هذه الأجهزة يتم تحديدها وفق القواعد الدستورية المعمول بها في كل دولة[1].

ج. نظرية تعدد السيادة:

يرى أتباع هذه النظرية أن الدولة الحديثة مكونة من هيئات اجتماعية مختلفة وأن الحكومة ليست إلا هيئة من هذه الهيئات، وأن هذه الهيئات تعيش مستقلة عن الدولة وأن لها حياة ووظائف وحقوقاً خاصة بها، وعليه فإن هذه الهيئات لها حق التشريع الخاص بها رغم أن الحكومة هي السلطة الرئيسية في التشريع، فلا يمكن القول أن الحكومة هي المالك الحصري والوحيد المحتكر الأساسي للسيادة المطلقة[2].

د. نظرية سيادة الأمة:

تنسب هذه النظرية للفيلسوف جان جاك روسو[3] الذي يرى أن السيادة لا تعود إلى فرد أو مجموعة أفراد كالملوك والحكام بل ترجع للأمة وحدة مستقلة مجردة عن الأفراد إلا أنها ترمز إليهم، فهي مملوكة للأمة شخصاً معنوياً وعليه لا يستطيع شخص أو مجموعة أشخاص الادعاء بامتلاكها أو التصرف فيها[4].

وبما أن الأمة كلٌ واحد لا يتجزأ فإن السيادة كائن جماعي لا يمكن تجسيده بشخص أو بهيئة، والأمة لا يُقصد بها الجيل الحاضر وإنما تشمل الأجيال السابقة واللاحقة، فالسيادة بهذا المعنى هي ملك للأمة باعتبارها شخصاً مستقلاً عن الأفراد المكونين لها، فالأمة تتمتع

---

(١) عباس: عبدالهادي، سيادة الدولة، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة، سوريا، دمشق، عدد ٤٠٢، ١٩٩٧م، ص٦٢-٦٣.

(٢) غالي، بطرس، وعيسى، محمد وخيري، المدخل في علم السياسة، ص١٩١.

(٣) روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ص٥٢.

(٤) عبدالوهاب، محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٧٥-٨٠.

بشخصية معنوية مستقلة ومن يباشر مظاهر هذه السيادة يكون بمثابة وكيل عن الأمة وهو بهذا المعنى ليس صاحب السيادة لأنها ملك لشخص معنوي وهو الأمة[1].

هـ. نظرية بودان في السيادة:

يعرف جان بودان (Jean Bodin) ١٥٩٦م السيادة بأنها سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحد منها القانون، ويرى أن السيادة دائمة تمييزاً لها عن أية صفة للسلطة تكون محددة بمدة زمنية معينة، وهي لا تفوض أو تفوض بغير شرط أو قيد، ولا يمكن التصرف بها ولا تخضع للتقادم، ولا يحد منها القانون، والصفة الأصيلة للسيادة هي سلطة وضع القوانين للمواطنين بوصفهم جماعة.

ويرى بودان أن السيادة هي الصفة الأساسية التي تميز الدولة عن غيرها من التجمعات الأخرى ومن هنا بدأ بتعريف المواطنة بأنها الخضوع لعاهل، فالخضوع هو الذي يجعل من جماعة معينة مواطنين في دولة، فقد تختلف اللغة والدين والعُرف إلا أن ما يميزهم بصفتهم مواطنين هو الخضوع والانصياع لعاهل، ويطلق بودان على المجتمع الذي تتشابه فيه اللغة والدين والعرف اسم مدينة، وهذا يتطابق مع مفهوم الأمة، وهو بدوره يختلف عن الدولة، فالدولة لا توجد إلا حيث يخضع المواطنون لحكم مشترك[2]، ويكون لها سلطة أبرز ما يميزها أنها دائمة ومطلقة، دائمة بدوام حياة الذي يملكها، ومطلقة فليس لها شرط آخر سوى ما يأمر به قانون الله أو قانون الطبيعة، إن على السادة وأصحاب السلطة أن لا يكونوا أبداً خاضعين لأوامر الغير، وأن يكونوا قادرين على سن قوانين للرعية ونقض القوانين غير المفيدة واستبدال الأخرى بها، تبعاً لرغبة صاحب السيادة[3] من غير أن يكون الأمير السيد أو الملك بحاجة لموافقة أي كان؛ لأنه إذا كان عليه أن يأخذ موافقة سلطة أخرى غيره أعلى منه أو أدنى فإنه عندئذ يكون تابعاً ولذلك فإن هذا ينفي عنه صفة الاستقلال التام والمطلق.

---

(١) عجيلة، عاصم، أحمد وعبدالوهاب، محمد رفعت، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، الطبعة الخامسة، ص٥٥.
(٢) سباين، جورج، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص٥٥٥.
(٣) شوفالييه، جان جاك، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص٢٨٦.

أما سائر صفات السيادة فإنها متضمنة في سن القوانين ونقضها، فسلطة إعلان الحرب والسلم، وتعيين كبار الموظفين وإصدار الأحكام النهائية، وحق العقد وصك النقود وفرض الضرائب والرسوم فإن هذه الصفات كلها يمكن إجمالها تحت الصفة الرئيسية وهي سلطة سن القوانين.

ويرى بودان أن الدولة قد تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية هي الملكية عندما يمتلك فرد واحد السيادة أو الأرستقراطية عندما تمتلك فئة قليلة السلطة والحكم، وبالتالي السيادة وسن القوانين، والديمقراطية عندما يمتلك الشعب سلطة سن القوانين ونقضها[1].

ظل مفهوم السيادة كما تصوره بودان سائداً مدة طويلة من الزمن حيث يرى بأن الملك أو الأمير هو مالك السيادة وحائزها الشرعي، واستمر الجدل حول أحقية السيادة، ولمن تكون حتى كانت الثورة الفرنسية عام ١٨٩٧م وجعل منظروها السيادة للأمة ولا تكون السيادة لغيرها.

و. نظرية جون أوستن في السيادة:

يعد جون أوستن (John Osten) (١٧٩٠-١٨٥٩) من رواد النظرية الكلاسيكية في السيادة وأهم الكتاب الإنجليز في فلسفة القانون في القرن التاسع عشر، حيث حدد السيادة على أساس أن الدولة هي نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي للقوة، وسلطة الدولة وسيادتها غير محدودة وصاحب السيادة هو الذي يصدر القانون وله واجب الطاعة والانصياع من الأفراد وهي غير قابلة للتجزئة، لأن تقسيم السيادة يعني فرض القيود عليها وثم الحد منها كما ينفي عنها صفة الإطلاق[2].

مما سبق نرى أن أهم ما يميز السيادة أنها مطلقة غير محددة، وغير قابلة للتجزئة ولا تخضع لأي قوة سواء داخلية أو خارجية، ونرى أن أوستن تجاهل فكرة الإرادة العامة لسائر المواطنين وهو ما يتناقض ومبادئ الديمقراطية.

---

(١) شوفالييه، جان، جاك، تاريخ الفكر السياسي، ص٢٨٦-٢٨٧.
(٢) عباس، عبدالهادي، السيادة، ص٢٤-٢٧.

المبحث الرابع
خصائص وأشكال السيادة

تتخذ السيادة مجموعة من الخصائص والأشكال هي:

المطلب الأول: خصائص السيادة:

- مطلقة: أي أنها السلطة التي لا تعلوها سلطة ولا يوجد لها حدود في سن القوانين داخل إقليم الدولة، وهي أعلى صفة للدولة وأنه ليس هناك داخل الدولة ولا خارجها هيئة تتمتع بسلطات أعلى منها ولا يحد هذه السيادة إلا الحدود القانونية التي يضعها القانون الدولي العام.
- شاملة: أي أنها تطبق على المواطنين كافة داخل إقليم الدولة، ولا يُستثنى من هذا الشمول سوى ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات.
- دائمة: أي أنها تدوم بدوام الدولة وتزول بزوالها.
- غير قابلة للتجزئة: أي أنه لا يوجد داخل الدولة سوى سيادة واحدة، وما دامت مطلقة، وتمثل الإرادة العامة وتشمل الإقليم الجغرافي للدولة فلا يمكن تجزئتها[1].
- غير قابلة للتنازل: أي أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها لأنها عندئذ تفقد ذاتها، وبما أنها ليست سوى ممارسة الإرادة العامة فإنها لا تستطيع التنازل عن ذاتها الذي هو كائن جماعي ليس لأحد حق الادعاء بالتنازل عنه[2].

المطلب الثاني: أشكال السيادة:

- السيادة القانونية: بمعنى أن صاحب السيادة هو الشخص أو الهيئة التي يمنحها القانون حق ممارسة السيادة وإصدار الأوامر والنواهي في الدولة، وفي كل دولة جهاز خاص لإصدار القوانين وهذا الجهاز هو صاحب السيادة القانونية وهي بهذه الصفة عائدة للدولة على أنها شخص معنوي[3].

---

(١) عباس، عبدالهادي، السيادة، ص٦٥.
(٢) روسو، جان جاك، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت، لبنان، د.ت، ص٦٣-٦٥.
(٣) غالي، بطرس، وعيسى، محمود خيري، المدخل في علم السياسة، ص١٨٥.

وتتمثل السيادة القانونية في أنها السلطة العليا لتشريع القوانين ويوجد في كل دولة شخص أو مجموعة أشخاص يمتلكون السلطة العليا التي تمكنهم من إصدار الأوامر والنواهي، وهؤلاء هم أصحاب السيادة القانونية وعلى سائر الأفراد الإذعان لهذه الأوامر والانقياد لها.

- السيادة السياسية: وهي القوى التي تقوم بتنفيذ القانون، وهذه القوى تأتي في الأنظمة الديمقراطية عن طريق الانتخابات. بمعنى سيادة أولئك الذين لهم حق الانتخابات وهم الذين يتم بواسطتهم اختيار صاحب السيادة القانونية، فالسيادة القانونية هي الأداة التي تنفذ إرادة السيادة السياسية والحكومات الصالحة هي التي تطور وتوثق العلاقة بين السيادتين.
- السيادة التامة والسيادة الناقصة: الدولة تامة السيادة هي الدولة التي لا تخضع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لأي هيمنة من دولة أخرى، وهي الدولة المستقلة تماماً داخلياً وخارجياً. وهذا لا يعني أن الدولة تامة السيادة غير خاضعة لمبادئ القانون الدولي العام بل هي مطلقة السيادة بما وفقاً للقانون الدولي[1]. أما الدولة ناقصة السيادة فهي التي تخضع في شؤونها الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى كالدول التابعة أو المحمية أو المستعمرة أو الخاضعة للانتداب.

فالدولة تامة السيادة تتمتع بمظاهر سيادتها كلها داخل إقليمها وفي محيطها من غير أن يكون لأي جهة أخرى حق التدخل في شؤونها، وهذا هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن يتمتع به أعضاء المجموعة الدولية كافة.

أما الدولة ناقصة السيادة فهي التي ليس لها كامل الحرية في ممارسة سيادتها لارتباطها بدولة أخرى أو خضوعها لها بأي صورة من صور التبعية[2].

---

(١) علوان، عبدالكريم، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الأول، المبادئ العامة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م، ص١٥٥.

(٢) العطية، عصام، القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٢م، ط٣، ص٢٥٠-٢٥٢.

- السيادة الإقليمية والسيادة الشخصية:

تعني السيادة الشخصية: سيادة الدولة على رعاياها حيثما كانوا حتى لو كانوا مقيمين خارج أراضيها، أما السيادة الإقليمية فتعني سيادة الدولة على كل من يقيم على إقليمها حتى لو كان يتمتع بجنسية دولة أخرى[1].

- السيادة القومية:

ظهرت الدولة القومية الحديثة في أوروبا بعد معاهدة وستفاليا (١٦٤٨م) (Westphalia) التي أنهت حرب الثلاثين عاماً الدينية في القارة الأوروبية وهذه المعاهدة هي التي أقرت مبدأ سيادة الدولة على أنها سلطة مطلقة للدولة على إقليمها بمعنى حق ممارسة وظائفها وصلاحياتها واختصاصاتها داخل حدودها القومية بغير تدخل من أي دولة أخرى، وقد أقرت هذه المعاهدة مبدأ السيادة في العلاقات الدولية مبدأ يكفل المساواة والتكافؤ بين الدول ويمنع تدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى.

ويرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة التي تعني "مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض، بوحدة الأهل والأرض والعادات واللغة ووحدة الشعور"، وقد اختلفت المدارس الفكرية والفلسفية في تحديد الأساس الذي تقوم عليه الأمة فالنظرية الإيطالية والألمانية عدتا اللغة العامل الأهم والأبرز في نشوء الأمة، أما النظرية الفرنسية فتجعل الإرادة والمشيئة العامل الأهم، ثم النظرية الماركسية التي تجعل الأساس في تكوين الأمم العامل الاقتصادي، والقومية العربية التي يَعدُّ روادها اللغة والتاريخ المشترك أساسي تكوين الأمة[2]، أما عناصر الدولة القومية فتقوم على الشعب والإقليم والحكومة، أو السلطة التي تمارس سيادتها على إقليمها وتعد الدولة القومية وحدة التحليل الرئيسة في العلاقات الدولية.

---

(١) كامل، تامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م، ص٦٧.

(٢) بركات، سليم، الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الأرسوزي، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط١، ١٩٨٩م، ص١٦.

هذا المفهوم لمبدأ السيادة الذي أقرته معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام (١٦٤٨م) هيمن على العلاقات الدولية في القرنين: الثامن عشر والتاسع عشر، وانتشر ليشمل سائر دول العالم وجاءت معاهدة (مونتافيدو) (Montevideo) عام ١٩٣٣م المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها والتي أكدت على اعتبار الدول جميعها متساوية وتتمتع بالحقوق والواجبات والأهلية لممارسة هذه الحقوق، وأنه لا يحق لأية دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، ومن ثم تبنّى ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م هذا المفهوم وحدد المبادئ التي على منظمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل بموجبها لتحقيق مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي لأية دولة، كما أقرت مبدأ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أراضي دولة أخرى وسلامتها، وبموجب هذا الميثاق فإن جميع الدول الأعضاء في المنظمة متساوون في الحقوق والواجبات ولهم الحق في المشاركة والتصويت على قدم المساواة بين جميع الدول[1].

لم يطرأ على مفهوم السيادة كما أقرته معاهدة وستفاليا أي تغيير يذكر إلا أن مجال السيادة وحدودها خضع للتطور والتغير عبر الزمن، ففي القرنين الثامن والتاسع عشر -عصر انبعاث الدولة القومية- لم تقبل الدول بأي تقييد لسيادتها فمارست سلطاتها بصورة مطلقة من غير قيد داخل حدودها الإقليمية إلا أن هذا الموقف بدأ بالتغير بعد النصف الثاني من القرن العشرين، فالدول بدأت تقبل بعض القيود والحدود على سيادتها الداخلية والخارجية فخضعت بعض صلاحياتها السيادية للقيود التي تفرضها التزامات الدولة بحكم المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية أو بموجب قرارات المنظمات الدولية أو الإقليمية، ونتيجة لذلك لم تعد السيادة التي تتمتع بها الدولة مطلقة، فنشوء المنظمات الدولية بأنواعها كافة: العالمية والإقليمية، وتطور العلاقات الدولية والمتغيرات المصاحبة للعولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والدور الذي بدأت تلعبه الشركات متعددة الجنسية حتمت تكييف مبدأ السيادة بما يتناسب وهذه المتغيرات ولذلك تم تقييد الحقوق والصلاحيات السيادية للدولة بما يحقق مصالح المجتمع الدولي، وعليه لم يعد التدخل في الشؤون الداخلية للدولة أمراً غير مشروع.

---

(١) الكيالي، عبدالوهاب، الموسوعة السياسية، ص٧٧-٧٨.

- **السيادة الاقتصادية:**

تعني السيادة الاقتصادية: حرية الدولة المطلقة في التصرف بجميع أنشطتها الاقتصادية واستغلال مواردها على النحو الذي يحقق مصالحها.

وقد أكدت هذا المفهوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٣٢٠١ عام ١٩٧٤ الذي نص على ضرورة تأسيس نظام اقتصادي لكل دولة على مواردها الطبيعية ولا يجوز إخضاع أية دولة لضغوط سياسية أو اقتصادية أو غيرها تحول دون الممارسة الحرة والكاملة لهذا الحق الذي لا يبطُل ولا يُتنازل عنه.

ويعد ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤م ميثاقاً اقتصادياً يهدف لتنمية الدول النامية وضابطاً للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تحكم التعامل الدولي في المجال الاقتصادي، ويؤكد على حق السيادة الاقتصادية الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية وحق التملك لهذه الموارد والثروات والحق باستعمالها والتصرف بها[1].

كما يسعى الميثاق لتحسين وضعي الدول النامية التي عانت من الإجحاف وعدم التكافؤ، لهذا هدف الميثاق لتحقيق التوازن في هذه العلاقات لتأسيس علاقات قائمة على تحقيق التوازن والعدل والمساواة واحترام السيادة لجميع الدول.

وتعد السيادة الاقتصادية ضرورة للتحرر والاستقلال السياسي، إذ إن الاستقلال السياسي يبقى فارغ المحتوى وبلا مضمون إذا لم يقترن بالتحرر الاقتصادي وحرية الدولة في السيطرة على مواردها وثرواتها الطبيعية وحريتها بإقامة علاقاتها الاقتصادية وفق مصالحها العليا. وعليه يمكن أن نجعل التبعية الاقتصادية انتقاصاً من السيادة.

وتتسم العلاقات الدولية والاقتصادية القائمة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث بالتبعية لصالح الأولى وفي النصف الثاني من القرن العشرين وهي المرحلة التي بدأت هذه

---

(١) كاشير، عبدالقادر، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٥م، ص١٣-٢٣.

الدول بتحقيق استقلالها السياسي والسيادي مستندة في ذلك إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على احترام سيادة أعضاء المجتمع الدولي واستقلالهم[1].

هذا الاستقلال السياسي لهذه الدول يبقى فارغ المضمون إذا لم يقترن بالتحرر الاقتصادي وتحقيق السيادة الاقتصادية لها على مواردها وثرواتها الطبيعية وبشكل يضمن لها الحرية التامة في اختيار النظام الاقتصادي الذي يتلاءم ومصالحها وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه فقد سعت هذه الدول لتحقيق استقلالها الاقتصادي والمطالبة بحقوقها الكاملة في مجال التنمية والمشاركة الفعلية المتكافئة والعادلة في المجال الدولي مستندة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في المجال الاقتصادي الذي يتمثل بالسيادة الكاملة والدائمة على الثروات والموارد الطبيعية وحق التصرف في النشاطات الداخلية المتعلقة بسيادتها الوطنية انسجاماً مع حق الشعوب في تقرير مصيرها كما نص عليه القرار رقم (١٥١٤) الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠م بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذي أصبح فيما بعد قاعدة قانونية ضمن قواعد القانون الدولي استناداً إلى المواد (١، ٢، ٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة ففي الوقت الذي حققت هذه الدول استقلالها السياسي كان الجزء الأكبر من مواردها وثرواتها الطبيعية مسيطر عليها من الدول المستعمرة نتيجة لربطها بعقود طويلة المدى والتي كانت تعطي للشركات الاحتكارية الأجنبية الحق في استغلال هذه الموارد والثروات مما شكل أحد أبرز العوائق في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لهذه البلدان، هذا الحق في استغلال الموارد والثروات لهذه البلدان أكدت عليه قرارات الجمعية للأمم المتحدة خاصة القرار رقم ٦٢٦ الصادر عام ١٩٥٢م الذي ربط هدف المنظمة المتمثل بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وبين حق التنمية الاقتصادية للبلدان الأقل نمواً باعتبار تحقيق التنمية شرطاً لتحقيق هدف هذه المنظمة، وإن حق هذه الشعوب بتحقيق السيادة الاقتصادية على مواردها لا يقل أهمية عن حقها بالاستقلال السياسي وتحقيق

(١) الشريف، عزيزة، مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية، غرفة تجارة وصناعة دبي، أيار ٢٠٠٤م، ص١٨٠-١٨٨.

سيادتها الكاملة على مواردها وثرواتها، وكان هذا هو الأساس القانوني الدولي الذي دعم مطالب هذه الدول لتحقيق سيادتها الكاملة وكان ذلك واضحاً في قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ الصادر عام ١٩٦٦م بشأن المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(١).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول النامية تناضل لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وكان أول ما بدأت به هذه الدول السعي لإنهاء الاستعمار والحصول على حق تقرير المصير وتحقيق سيادتها الكاملة بالتساوي مع سائر الدول في ممارسة السيادة على إقليمها بغير تدخل من أي قوى خارجية.

ثم بدأت هذه الدول بإنهاء نظم الاستثمارات الأجنبية وتأميم الشركات القائمة على أراضيها حيث كانت الموارد والثروات الطبيعية لهذه الدول تستغل وتستثمر من شركات أجنبية ومنذ أن بدأت حركات التأميم بدأ ظهور الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول ودخلت هذه الدول في معاملات التجارة الدولية مع الدول الكبرى بموجب صفقات أبرمتها هذه الدول بإرادتها تتضمن مراكز قانونية متكافئة بين أطراف هذه الاتفاقيات(٢).

وفي عام ١٩٧٤م وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الميثاق الخاص بالحقوق الاقتصادية وواجبات الدول والذي ينص على حق السيادة على المصادر الطبيعية، وحق الدول المشاركة في التجارة العالمية وحق نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وحق المعاملة التفضيلية للدول النامية.

كان لهذا التطور في علاقة الدول النامية بالدول الصناعية انعكاسات لصالح سيادة الدول النامية على ممتلكاتها وثرواتها الطبيعية مما أدى إلى رد فعل سلبي من جانب مستثمري الدول الصناعية تمثل بعدم الإقبال على القيام بمشروعات استثمارية في البلدان النامية لسببين رئيسين:

---

(١) كاشير، عبدالقادر، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، ص٢٤.
(٢) الشريف، عزيزة، مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ص١٨١-١٨٢.

١. خوف المستثمرين من أن تستعمل الدول النامية حقها في المصادرة والتأميم مما يعرض هذه الاستثمارات للخطر.

٢. الخوف من خضوع النزاعات التي قد تنشأ بين مالكي هذه الاستثمارات والدول النامية للقوانين المحلية.

وفي إطار سعي الدول النامية وتحقيق تنمية اقتصادية لاستغلال ثرواتها الطبيعة اختفى ما كان يعرف بالنظام القانوني لعقود الامتياز التي كانت تمنح المستثمر الأجنبي امتيازات مجحفة ومستغلّة للدول النامية وثرواتها ولجأت هذه الدول للتمسك باستقلالها وسيادتها الكاملة على ثرواتها الطبيعية، ونظراً لعدم توفر القدرة الفنية الحديثة والخبرة اللازمة لاستغلال هذه الثروات الوطنية لجأت هذه الدول للشركات العالمية وخصوصاً البترولية لتقوم هذه الشركات بالبحث والاستخراج وإنتاج هذه الثروة نظراً لحاجتها الماسة لاستغلال هذه الثروات لتنمية اقتصاداتها الوطنية وتلبية لحاجاتها المتزايدة للعملات الصعبة وأبرمت هذه العقود مع المستثمرين الأجانب باستبعاد مبدأ السيادة المطلقة ومن ثم التعامل مع هؤلاء المستثمرين على أنهم طرف مساوٍ مما يعني خضوع الدولة في حالة النزاع إلى عقود التحكيم الدولي وليس لقانونها الوطني كما تضمنت هذه العقود شروط تنص على تسوية المنازعات عن طريق التحكيم من غير أن تتمسك بضمانات السيادة المطلقة وإجراء التحكيم في حال النزاع على قدم المساواة مع الشريك الأجنبي[1].

مما سبق نرى أن الدول النامية تنازلت عن حقها السيادي في المصادرة والتأميم احتراماً لتعهداتها والتزاماتها ومن العقود المبرمة مما يعني تراجع هذه الدول عن حقها في السيادة المطلقة لتحقيق مصالحها الاقتصادية.

ورغم أن التطورات الاقتصادية الدولية قلصت من السلطات والوظائف التقليدية للدولة إلا أنها لم تأت على السيادة بل أبقت عليها أداة ضرورية لتنظيم العلاقات بين الدول، إلا أن

---

(١) الشريف، عزيزة، مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ص١٨٣.

الدولة لم تعد مطلقة اليد في شؤونها الداخلية بل أصبحت محكومة ومقيدة بضوابط وشــــروط تضمن عدم تعارض إدارتها الداخلية مع التزاماتها الدولية، هذه الضوابط جاءت من المعاهدات الدولية الخاصة بعلاقة الدول مع رعاياها خصوصاً تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والحريــــات العامة والسياسات المالية والاقتصادية والإدارية للدول وبخاصة المتعلقة منها بالتزامات الدولة مع الجهات والمنظمات الدولية ذات العلاقة كالبنك وصندوق النقد الدوليين ومنظمة التجــــارة الدولية.

المبحث الخامس
محددات السيادة

رغم أن السيادة توصف بأنها مطلقة وغير مقيدة، إذ إن التقييد يتناقض مع مبدأ الإطلاق إلا أن هناك مجموعة من القواعد والقوانين الدولية التي يجب على الدولة أن تلتزم وتتقيد بها بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي، فهل تشكل القواعد الدولية والمعاهدات وقواعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول والتحالفات الثنائية والمتعددة قيوداً على السيادة؟ فمن هذه العلاقات والالتزامات التي تتقيد بها الدولة تبدأ الدولة بفقدان جزء من سيادتها[1]، بناءً على هذه النظرية فإنه ليس هناك فوق الأرض دولة تتمتع بسيادة مطلقة، فهي مقيدة خارجياً بمعاهدات ومواثيق دولية، وهناك من يرى أن هذا الالتزام من الدولة بالمعاهدات والقواعد القانونية الدولية لا يُعد انتقاصاً من سيادتها كون هذا التقيد بالقانون الدولي يهدف لتحقيق السلم والأمن والتعاون الدولي والذي يعبر عن إرادة المجتمع الدولي[2] وعليه فإنه يمكن القول أن هناك مجموعة من القيود والمحددات التي تساهم بالحد من السيادة وإسقاط صفة الإطلاق عنها وهذه المحددات هي:

١. القانون الطبيعي:

تستند هذه النظرية إلى وجود قانون طبيعي يكمن في الروابط الاجتماعية، والعقل الإنساني هو الذي يكتشف هذا القانون، وبناءً عليه يقوم بصياغة القانون الوضعي، وكلما كان القانون الوضعي أقرب للقانون الطبيعي كان أقرب للكمال.

وفكرة القانون الطبيعي فكرة قديمة تعود لعهد القانون الروماني إلا أنها تجددت في القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين إثر ما ساد من أفكار عن السيادة المطلقة للدولة فبرزت الحاجة لفكرة القانون الطبيعي للدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم ضد طغيان الدولة[3].

---

(١) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ص٣٥٦.

(٢) أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، الإسكندرية، مصر، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥م، ص١٢٢-١٢٣.

(٣) البنا، محمد عاطف، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، ط٢، ١٩٨٥م، دار الفكر العربي، د.م، ص١٠٨-١٢٩.

وخلاصة القول إن الدولة ليست مطلقة الحرية في صياغة القواعد القانونية، فالقانون الطبيعي يحدد هذه السيادة ويقيد السيادة حتى سيادة الشعب بوصفه المثل الأعلى الذي يذود عن حرية الإنسان وكرامته.

٢. الحقوق الفردية[1]:

تستند هذه النظرية إلى أن للفرد حقوقاً طبيعية ولدت معه، وهذه الحقوق يتمتع بها الفرد قبل أن ينتقل لحياة الجماعة بموجب العقد الاجتماعي، والفرد عندما انتقل لحياة الجماعة لم يتنازل عن حقوقه بل لجأ للجماعة لحماية هذه الحقوق وصيانتها، وبما أن السلطة وجدت لهذا الهدف فهي ملزمة باحترام حقوق الأفراد الطبيعية.

إذن فالسيادة ليست مطلقة وإنما مقيدة بمراعاة حقوق الأفراد وهي لم توجد إلا لحماية هذه الحقوق، وعليه تشكل الحقوق الفردية محدداً من محددات السيادة.

٣. التحديد الذاتي للسيادة:

تقوم هذه النظرية على أن الدولة هي التي تضع القانون ثم تتقيد به بإرادتها، صحيح أن الدولة تملك حق تغيير أو تعديل القانون إلا أنها تبقى ملتزمة به ما دام معمولاً به، فالسلطة هي التي تضع القانون وتتقيد به فكأنها سعت لتقييد نفسها به، الأمر الذي يعد أحد محددات السيادة المطلقة للدولة.

٤. القانون الموضوعي:

تقوم هذه النظرية على أن الدولة مقيدة بتصرفاتها بقواعد القانون الموضوعي الناشئ عن مقتضيات التضامن الاجتماعي، فالإنسان ينخرط بالجماعة لشعوره بالحاجة للحياة الجماعية وينشأ بين الأفراد شعور بالتضامن الاجتماعي، وهذا التضامن هو الذي أنشأ الدولة وهو الذي يفسر مشروعية السلطة السياسية والقانونية فيها، فممارسة الدولة لسلطاتها لا تكون مشروعة إلا إذا كانت منسجمة مع مقتضيات هذا التضامن، والتضامن الاجتماعي هو أساس القاعدة القانونية.

---

(١) البنا، محمد عاطف، النظم السياسية، ص١١٠-١٢٥.

وعليه فإن التضامن الاجتماعي يشكل أحد محددات السيادة للدولة والسلطة السياسية فيها وهذا التضامن يعد قيداً محدداً لممارسة السلطة لسيادتها مما ينفي عنها صفة الإطلاق.

٥. القانون الدولي:

تعد قواعد القانون الدولي أحد أهم محددات السيادة المطلقة وأبرزها، إذ تفــرض هــذه القواعد على الدول مجموعة من القوانين عليها الدول الالتزام بها[1].

٦. عضوية الدولة في المجتمع الدولي:

تشكل عضوية الدولة في المجتمع الدولي أحد القيود المحددة للسيادة مثل قيود منظمــــة الأمم المتحدة التي تفرض على جميع الدول الأعضاء لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

٧. دخول الدولة في المعاهدات:

يشكل دخول الدولة في معاهدات ثنائية أو متعددة قيداً على حريتها وإعاقة لحركتــها، إذ يجب عليها الالتزام بنصوص هذه المعاهدات والتقيد بها، وهذا يشكل محدداً آخر من محــددات السيادة المطلقة.

٨. وجود الدول الكبرى:

يأتي هذا القيد نتيجة الوضع المتميز الذي أعطي للدول الكــبرى (الولايــات المتحــدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، والصين وروسيا) حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمــن الدولي وهو ما يعرف بحق النقض "الفيتو" وهو ما يعطى لهذه الـــدول الحــق فــي التحكــم بمجريات العلاقات الدولية وقواعدها وهذا الامتياز أعطي لبعض الدول في اتخاذ القرارات في بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث ترتبط القوة التصويتيــة

(١) عباس، عبدالهادي، السيادة، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٤م، ص٤٢-٤٦.

للدولة بحجم ما تساهم به الدولة من ميزانية البنك الدولي، أي أن القوة التصويتية بحجم ما تساهم به الدولة من رأس مال البنك وهو ما يعطي للدول الغنية ميزة لا تتمتع به الدول الفقيرة وهذا يتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة الذي نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في فقرتها الأولى[1].

ثم إن فكرة المساواة بين الدول ليست إلا مسألة شكلية مما يعني أن بعض الدول ليست ذات سيادة تامة وليست محصنة من التدخل في شؤونها الداخلية من قوى إقليمية أو دولية، الأمر الذي يتنافى ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي نصت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) البزاز، حسن، عولمة السيادة، ص٤٢.

المبحث السادس

الدول النامية

مفهوم الدول النامية:

تعرف الدول النامية بأنها تلك الدول التي لم تصل إلى مرحلة التطور الاقتصادي الذي يتميز بنمو التصنيع وبلوغ الدخل القومي مستوى يمكن من توفير الادخار المحلي المطلوب لتحويل الاستثمار لعمليات النمو المستقبلية، وهي الدول التي رزحت تحت السيطرة الاستعمارية، وما تزال تحت الهيمنة الإمبريالية التي تسيطر على السوق العالمية، والمحلية لهذه الدول، بحيث أصبح اقتصادها ملحق وتطورها مرهون ببرامج الاقتصاد الإمبريالي، وهي دول ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتسعى لتنمية مواردها الاقتصادية وزيادة طاقتها الإنتاجية لتجاوز حالة التخلف الاقتصادي، وقد استطاع الاستعمار القديم تجزئة وتفتيت الكيان السياسي والاجتماعي لهذه الدول مما أضعف قدرتها المستقبلية على النمو واللحاق بركب الدول المتقدمة[١].

ويطلق على هذه الدول اصطلاح العالم الثالث وهي الدول التي شكلت ظاهرة اقتصادية اجتماعية، سياسية متميزة خلال الحرب الباردة، وهذه الدول تمتلك مصادر الثروة الخام خاصة مصادر الطاقة وتسيطر الشركات الاحتكارية الأجنبية على هذه المصادر، وتسمى هذه الدول أحياناً "بلدان تمر بمرحلة التنمية" و "بلدان متخلفة" و "أقطار أقل تقدماً" وكل هذه المفاهيم والاصطلاحات تدل على معنى واحد يُميز هذه الدول ذات السمات المتشابهة عن باقي الدول المتقدمة أو الأكثر تقدماً[٢].

ويعرف البنك الدولي الدول النامية حسب المعيار الاقتصادي والذي يستند إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الدول التي يتراوح نصيب الفرد فيها بين (٧٤٥-٩٢٠٦ دولارات)[٣].

---

(١) الكيالي، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، ج٢، ص٧٠١-٧٠٢.

(٢) ديكتسون، ج.ب، جغرافية العالم الثالث، ترجمة، عيسى علي إبراهيم وفايز محمد العيسوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج.م.ع، ١٩٩٤م، ص٩.

(٣) Word bank, world bank development indications: 2003, p 14-16.

ويتميز اقتصاد هذه الدول بارتفاع حجم المديونية حيث اندفعت للاستدانة الخارجية للتعويض عن النقص الحاد في مدخراتها الوطنية، فخلال الفترة بين عامي ١٩٧٠م-٢٠٠١م ارتفع حجم الديون لهذه الدول على النحو التالي:

١٩٧٠م - ٦٢ بليون دولار.

١٩٨٠م - ٤٨١ بليون دولار.

١٩٩٠م - ١٥٣٩ بليون دولار.

١٩٩٦م - ٢٠٣٨,٨ بليون دولار.

٢٠٠١م أكثر من ٢,٥ ترليون دولار.

وقد سددت هذه الدول خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠م - ٢٠٠١م أكثر من (٤٥٠٠) بليون دولار ورغم ذلك فقد ارتفعت مديونية هذه الدول إلى أكثر من ترليونيّ دولار كما تشير الأرقام السابقة، مما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية في هذه الدول فأعلنت عجزها عن سداد أعباء هذه الديون وظهر هذا العجز في كل من السودان، مصر، المكسيك، الأرجنتين، تركيا، حيث أصبحت أعباء خدمة الدين تشكل ما نسبته حوالي ٦٧% من ميزان المدفوعات كما الحال في تونس، و٥٥% في مصر الأمر الذي ساهم في زيادة تبعية هذه الدول الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية للدول الرأسمالية الدائنة[1].

وقد استغلت الدول الرأسمالية الدائنة أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول ووظفتها لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والمتمثلة بما يلي:

١. التدخل في شؤون الدول المدينة والتأثير على قرارها الوطني.

٢. فرض مزيد من الشروط الاقتصادية والسياسية على الدول المدينة.

٣. تعميق تبعية هذه الدول للنظام الرأسمالي العالمي[2].

مما سبق يمكن القول أن الديون الخارجية للدول النامية ساهمت في تدخل الدول الدائنة في الشؤون الداخلية لهذه الدول، مما منعها من انتهاج سياسة اقتصادية مستقلة، وشكلت هذه المديونية المدخل الذي دخلت منه المؤسسات الاقتصادية الدولية للتدخل في الشأن الداخلي لها، وهي ما سيتم بحثه في الفصل التالي.

---

(١) الحمداني، عودة، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة، بحث منشور على موقع www.rezgar.com/debat/show.art.asp

(٢) الحمداني، عودة، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة، بحث منشور على الموقع www.rezgar.com/debat/show.art.asp.

الفصل الثالث

علاقة العولمة بالسيادة

مقدمة :

لم تعد الدولة اللاعب الأساسي في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتجلى ذلك بوضوح في العقد الأخير من القرن العشرين إذ أخذت مؤسسات العولمة الاقتصادية تلعب دوراً أكبر وربما يفوق دور بعض الدول ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد والبنك والدوليين ومنظمة التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية، وقد ساعد على ذلك انهيار دول الكتلة الشرقية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم سياسياً واقتصادياً، مما ساعد على ظهور مقولات بنهاية التاريخ والجغرافيا والأيدلوجيا، وعلى تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية وما صاحَبها من توظيف للمؤسسات الاقتصادية الدولية لخدمة مبادئ الليبرالية الجديدة في تحرير التجارة وإزالة العوائق والحواجز الاقتصادية وغير الاقتصادية أمام تدفق السلع والخدمات متخطية الحدود السياسية والسيادية للدولة، وزيادة وتعميق الاعتماد المتبادل عبر الحدود، وكف يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي.

ولم يقتصر دور هذه المؤسسات على زيادة الاعتماد المتبادل وتحرير التجارة بل أصبحت تتدخل في الشأن الداخلي للدول، وأصبحت تملي عليها سياسات وبرامج اقتصادية الأمر الذي كان يعد سابقاً من صميم السيادة الوطنية لهذه الدول.

وعليه فسوف يتناول هذا الفصل أثر عمل مؤسسات العولمة الاقتصادية متمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية، وآليات عمل هذه المؤسسات وأثرها على سيادة الدول النامية.

المبحث الأول

إطار نظري لتحليل العلاقة بين العولمة والسيادة

أدت المتغيرات العالمية في مجالات العولمة إلى إفراز تحولات خطيرة تحيط بالمفهوم التقليدي للدولة والأمة معاً، فالعولمة وما يتبعها من انعكاسات سياسية اقتصادية، ثقافية اجتماعية ضربت مفهوم الدولة في الصميم فانهارت الحدود ومعطيات السيادة وأدت إلى مضاعفات تسير باتجاهين متناقضين، أحدهما توحيد العالم من جهة، وتفتيته من جهة أخرى، فالتوحد المتسارع لاقتصاديات العالم وأسواقه عرّض كيانات سياسية في معظم أرجاء العالم بما فيها كبريات الدول إلى خطر التحلل والتفكك والتجزئة بسبب عجز الدولة عن حماية مواطنيها من تحكم الاقتصاد العالمي بحاضرها ومستقبلها، هذا التفكك والتحلل سيؤدي إلى تعزيز الكيانات والهويات الإقليمية الجديدة حيث ستطالب هذه الكيانات الصغيرة التي قد تنشأ بالانضمام لهذه الكيانات الإقليمية[1]، وفي الدول النامية فإن عملية دمج أو إدماج دولة في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى تفكك هذه الدول.

هذه المتغيرات كان لها انعكاسات على الدولة وأسسها وعناصرها التقليدية التي عرفت بها الدولة وأبرزها عنصر السيادة، فالسيادة للدولة هي كالحرية للفرد، وبما أن الدولة هي صاحبة السيادة بمفهومها التقليدي وهي الإرادة العليا التي لا تعلوها إرادة، فهل ما زالت الدولة مطلقة السيادة في ظل أوضاع العولمة الاقتصادية بمؤسساتها المختلفة؟

إذا كانت الإجابة بالنفي فهذا يعني أن الدولة فقدت حريتها أو فقدت سيادتها أو على أقل تقدير تحولت هذه السيادة من سيادة كاملة مطلقة إلى سيادة ناقصة محدودة بهذه الأوضاع والمتغيرات التي عصفت بالعالم في السنوات الأخيرة.

---

(١) الشريف، عزيزة، مدى التزام الدول بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة الصناعة والتجارة، أيار، ٢٠٠٤م، ص١٧٤.

وإذا كان مفهوم العولمة يشير إلى التداخل الواضح للاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك من غير اعتبار للحدود السياسية للدول ذات السيادة، ودون الحاجة لإجراءات حكومية، إذا كانت العولمة تعني كل هذا، فما هو مصير السيادة بمفهومها التقليدي والذي ميز الدولة عن غيرها من أشخاص القانون الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وهناك ثلاث تيارات رئيسية تناولت علاقة العولمة بالسيادة وهذه التيارات هي:

التيار الأول: يعتبر أنه لم يعد هناك مبرراً لتطبيق السيادة المطلقة في الحالات التي تمارس فيها الدولة دوراً سياسياً حكومياً وتدخل فيها الدولة في معاملات تجارية واقتصادية، هذا التحول الذي حدث في نهايات القرن العشرين كان السبب الرئيسي في التنازل عن السيادة المطلقة وتبني نظرية السيادة المقيدة لتشجيع الدولة في أداء دورها في النظام الاقتصادي العالمي، ويرى أتباع هذا التيار أن الجغرافيا السياسية التي كانت تحكم وتُنظِّم العلاقات الاقتصادية الدولية تراجعت لصالح علاقات جديدة قائمة رفع القيود أو حرية التجارة وإزالة كافة القيود والحواجز أمام تدفق السلع والخدمات وتخلي الدولة عن أداء دورها الاقتصادي لصالح القطاع الخاص[1].

في ظل هذه الأوضاع الجديدة ظهر ما يُسمى بنظام التحكيم التجاري الدولي كقضاء خاص ينافس قضاء الدولة بشأن الفصل في المنازعات الناشئة عن عقود التجارة الدولية هذا النوع الجديد من القضاء يعتبر أداة لنزع عقود التجارة الدولية من سلطة القوانين الوطنية لصالح نظام التحكيم التجاري الدولي الأمر الذي ساهم بالانتقال من مرحلة السيادة المطلقة للدولة إلى مرحلة السيادة المقيدة.

التيار الثاني: يرى أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق المحددات الداخلية بمعنى أن الأحداث العالمية تنعكس على القرار السياسي للدولة أكثر من الأحداث المحلية فذهب أتباع هذا التيار إلى أن تحول العلاقات الاقتصادية الدولة من خلال تنامي المصالح

---

(١) أحمد، عزت السيد، انهيار مزاعم العولمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠م، ص١٠٥.

المشتركة ذات البعد العالمي سيقلل النزعة الحربية التي كانت تُعد الوظيفة التقليدية للدولة، لصالح التوجه نحو الاعتماد المتبادل، ومع ازدياد المصالح المشتركة فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية سوف يزداد نشاطها وتأثيرها على حساب الدولة[1]، بمعنى أن هذه المؤسسات (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات متعددة الجنسية) بدأت تمارس نشاطها وتتدخل في الشأن الداخلي للدول، مما يُعد خرقاً لسيادتها الوطنية.

التيار الثالث: يرى هذا التيار أن الدولة في ظل العولمة الاقتصادية قد تغير دورها الوظيفي، وهذا التغير مرّ بمراحل تاريخية مختلفة، وفي كل مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي العالمي كان النظام الرأسمالي يعاني من أزمة، وكان يبتدع آليات جديدة للخروج من أزمته.

ففي بداية القرن العشرين تعرضت الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية التي كانت تدعو لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لهزات وأزمات كان أبرزها الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩م مما دفع باتجاه إعادة النظر في المسلمات الاقتصادية التي كانت تقوم عليها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فكان لابد من إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية. وفي الثلث الأخير من القرن العشرين أعيد النظر بهذه الأفكار باتجاه كف يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص[2].

(١) عبدالحي، وليد، تأثير العولمة على الدولة القومية في العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، تحرير، محمد الأرناؤوط، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، ٢٠٠٠م، ص٩٩.

(٢) عبيد، سعودي علي، التطور التاريخي لوظيفة الدولة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد السادس، العدد ١١، يونيو، ٢٠٠٣م، ص٣٩.

المبحث الثاني
أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية على السيادة

شهد النظامان العالميان: الاقتصادي والسياسي في بداية العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً جوهرياً بالتحول نحو النظام أحادي القطبية مما أدى إلى هيمنة النظام الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وكان هذا الانهيار لدول المنظومة الاشتراكية فرصة تاريخية نادرة للرأسمالية كي تملأ الفراغ الذي خلفه هذا السقوط، فسارعت في منتصف التسعينات من القرن العشرين للسيطرة سياسياً واقتصادياً على العالم حيث تم إنشاء منظمة التجارة العالمية ليصبح العالم محكوماً بمثلث قيادي اقتصادي يضم كلاً من (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، وكان من أبرز نتائج هذا التحول الضغوط التي مورست على الدول النامية لإعادة هيكلة اقتصادياتها باتجاه الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية، فاتجهت التشريعات القانونية والاقتصادية الداخلية لهذه الدول باتجاه تنازل الدولة عن ملكيتها وإدارتها للمشروعات الاقتصادية من قوانين الخصخصة وقوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي داخل حدودها وما صاحب ذلك من تعديل التشريعات الداخلية لهذه الدول كي تنسجم والوضع الجديد.

المطلب الأول: أثر صندوق النقد والبنك الدوليين على السيادة:

عانى النظام الاقتصادي الرأسمالي في بداية ثمانينات القرن العشرين من وجود كساد أدى إلى انخفاض في أسعار صادرات الدول النامية من السلع الأولية والمواد الخام وغيرها، وكان هذا الانخفاض ناتج عن الإجراءات الحمائية التي تتخذها الدول المتقدمة لمواجهة صادرات الدول النامية، في حين أن واردات الدول النامية لم ينخفض سعرها خصوصاً البترول حيث أدى ارتفاع سعره إلى الإضرار باقتصاديات الدول النامية المستوردة له، فلجأت هذه الدول إلى الاعتماد على التسهيلات المصرفية الخاصة من البنوك التجارية الأجنبية بأسعار فائدة مرتفعة[1].

---

(١) عوض الله، صفوت عبدالسلام، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، القاهرة، مصر، دار النهضة، ١٩٩٣م، ص٧٢.

ونتيجة لهذه الأزمة التي بدأ يعاني منها النظام الرأسمالي اندلع صـراع فكـري بيـن الاقتصاديين حول طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين على الدول الرأسـمالية أن تسير على هداها لمواجهة هذه الهزات.

ونظراً لعمق الأزمة الاقتصادية آنذاك (أزمة الكساد التضخمي وانهيار قاعدة بريتـون وودز للذهب) وفشل الجهاز النظري للكينزية في تفسير ما حدث أو طرح حلول عاجلة بديلة، فقد انتصر التيار النيوليبرالي ممثلاً في نجاح مارجريت تاتشر في بريطانيـا عـام ١٩٧٩م، ونجاح رونالد ريجان في أمريكا أوائل الثمانينيات، وجاء الليبراليون الجدد بمنهاج جديد لإدارة الرأسمالية على صعيدها المحلي والعالمي، فعلى الصعيد المحلي قال الليبراليون الجـدد: إن الرأسمالية نظاماً اقتصادياً اجتماعياً لا تنطوي على عيوب أساسية أو أنها معرضة لأزمـات خطيرة، فهي قادرة على تصحيح نفسها بنفسها وقادرة على التكيف مع أزماتها، وتجاوزها إذا ما روعيت حرية السوق واستطاع المجتمع حماية هذه الحرية، وتحجيم دور الدولة وتدخلـها في النشاط الاقتصادي، بل ذهب بهم التطرف إلى الاعتقاد من جديد بفكرة "اليد الخفية" التـي تحدث عنها آدم سميث وتحقق الانسجام والتوافق بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة، واعتقد الليبراليون الجدد أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في قصور العرض وليـس فـي قصـور الطلب، ومن هنا يجب العمل على إنعاش قوى العرض، ولكي يتحقق ذلك يجـب أن يتوافـر للمستثمرين الأمان والحرية المطلقة، والأموال اللازمة لنشاطهم والعمل على زيادة بواعثـهم للإنتاج والاستثمار من تقليل ضرائب الدخل المفروضة علـى أرباحـهم العاليـة وتخفيـض الضرائب على الثروة ورأس المال، وأن يباع القطاع العام لهم، وأن تنتقل كثير من الأنشـطة التي كانت تقوم بها الحكومة إلى القطاع الخاص (التعليم، الصحة)، وأن ترفع الدولة يدها عـن جهاز الأسعار، وتتخلى الحكومات عن أهداف التوظيف الكامل ودولـة الرفـاه (الضمانـات الاجتماعية وإعانات البطالة ودعم المواد الغذائية للفقراء) وكل ما هو مطلوب من الدولـة أن تلعب دور الحارس لقواعد هذه اللعبة وأن تضع سياسة نقدية منضبطة[١].

---

(١) نورينا، هيرتس، السيطرة الصامتة، الرأسمالية العالمة وموت الديموقراطية، ترجمـة صدقـي حطـاب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد (٣٣٦)، فـبراير ٢٠٠٧م، ص٢٧-٣٢.

وعلى الصعيد العالمي رحب الليبراليون الجدد بتقويم أسعار الصرف وبإلغاء القيود على موازين المدفوعات والتحويلات الخارجية وبضرورة تشجيع حركات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية مع خلق مناخ موات لها في البلاد التي تذهب إليها، ومنذ بداية السبعينات تسربت الليبرالية الجديدة إلى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وراحت تتعامل مع الدول النامية الفقيرة من منطق التكيف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي وإضعاف دور الدولة وترك آليات السوق تعمل بحرية، ووضعت هذه المنظمات "مشروعاً" لإعادة الانضباط الاقتصادي داخل هذه الدول وتجديد علاقاتها مع السوق الرأسمالي العالمي، وهو المشروع الذي يصاغ بشكل عام ومن غير أن يفرق بين دولة وأخرى تحت عناوين "برامج التثبيت والتكيف الهيكلي" خاصة بعد وقوع البلدان النامية في المديونية الخارجية، والتي نتجت عن محاولة الرأسمالية العالمية مواجهة أزمتها عن طريق تطبيق نوع من الكينزية العالمية خلال المرحلة من ١٩٧٣-١٩٨٢ حينما راحت تضخ كميات هائلة من القروض إلى بلاد الدول النامية عن طريق تدوير الفوائض المالية والسيولة المتراكمة في السوق الأوروبية لتمويل عجز موازين مدفوعات هذه الدول وتمكينها من تمويل وارداتها من الدول الرأسمالية الصناعية[١].

وقد خففت هذه الكينزية العالمية إلى حد ما من حدة الكساد التضخمي في المراكز الرأسمالية، لكنها سرعان ما أدت إلى اندلاع أزمة مديونية عالمية، أصبحت تهدد بانهيار نظام الائتمان الدولي وحركات رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل، وأدت إلى حدوث اضطراب كبير في علاقة الشمال بالجنوب مما أدى إلى سعي الرأسمالية العالمية لعلاج الأزمة من خلال برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على نحو يمكنها من استمرار نقل الفائض الاقتصادي من هذه الدول.

---

(١) زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٦٢-٦٣.

وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لمعظم الدول النامية، حيث بلغ معدل الديون بالمقاربة مع الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول أكثر من ٢٠%، وبلغ مجموع هذه الديون أكثر من (٤٢٨) مليار دولار[1].

في ظل هذه الظروف الاقتصادية للدول النامية أدخل البنك الدولي ضمن نشاطاته برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وتمثلت وجهة نظر البنك في أن على هذه الدول اتخاذ إجراءات للسياسات الاقتصادية بهدف التعامل مع هذه المشكلة، وحتى تتمكن من تحقيق معدلات نمو في المستقبل ينبغي عليها استخدام رؤوس الأموال المتاحة بشكل أكثر فعالية وزيادة مدخراتها المحلية، ورفع الإنتاج الداخلي، وبدأت المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) التدخل في الشأن الداخلي للدول النامية من خلال:

أ. المديونية الخارجية:

نظراً للارتباط الوثيق بين سياسات التكيف وإعادة الهيكلة التي يفرضها البنك الدولي وبين مديونية الدول النامية فإنه لا يمكن دراسة ظاهرة العولمة وأثرها على السيادة من غير إلقاء نظره على أزمة المديونية لهذه الدول، فالمديونية وأزمة القروض التي عانت منها هذه الدول كانت بمثابة المدخل الذي دخلت منه هذه المؤسسات الدولية إلى السياسات الداخلية لهذه الدول.

في بداية العقد السابع من القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٧١م اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرار وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتعويم الدولار من غير استشارة البنك الدولي، ومنذ ذلك التاريخ تغيرت القواعد التي تحكم مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، واضطربت أسواق النقد الدولية، ثم اتخذت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية سياسات حمائية ورفعت سعر الفائدة، كل هذا تزامن مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والصناعية والاستهلاكية ارتفاعاً حاداً مما أدى إلى تفاقم أزمة القروض للدول النامية على نحو غير مسبوق.

---

(١) عوض الله، صفوت عبدالسلام، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين، ص٧٤.

لقد أدى تراكم رأس المال في النظام الرأسمالي إلى فوائض مالية ضخمة، هذه الفوائض لم يكن من المجدي استثمارها داخل هذه الدول بسبب تدني معدلات الربح، لهذا لم تجد هذه الفوائض مجالات إنتاجية في الدول الرأسمالية، فبدأت تبحث لها عن مجالات خارجية، من هنا بدأت الاقتصادات الرأسمالية تستخدم هذه الفوائض لإحكام هيمنتها وسيطرتها على الدول النامية بتقديم القروض لهذه الدول، وهذه القروض قادت إلى نتيجتين مهمتين(١):

الأولى: التخفيف من أزمة الكساد في الاقتصاد الرأسمالي والتخلص من الفوائض المالية الضخمة، إذ إن الجزء الأكبر من هذه القروض كان مشروطاً بشراء سلع وخدمات من الدول الدائنة، وبهذا ساعدت هذه القروض في التخفيف من حدة البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد في تلك الدول.

الثانية: زيادة إحكام سيطرة الدول الدائنة على البلاد المدينة ودمجها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

وعليه فقد كانت القروض الدولية وسيلة للتخفيف من أزمة الكساد الاقتصادي الرأسمالي ووسيلة لنهب مقدرات الدول المدينة، إلا أنه وفي بداية الثمانينات من القرن الماضي وبالتحديد عام ١٩٨٢م انفجرت أزمة الديون في ثلاثة من كبار الدول النامية هي: المكسيك والأرجنتين والبرازيل حيث توقفت هذه الدول عن دفع أعباء ديونها الخارجية التي أصبحت تهدد أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسبب زيادة أسعار الفائدة وتدهور شروط التبادل الدولي، حيث بلغ حجم هذه الديون في ذلك الوقت حوالي (٥٥١) مليار دولار وبلغ معدل خدمة الدين للدول النامية (مدفوعات الفوائد والأقساط نسبة مئوية من حصيلة الصادرات) حوالي ٢١% وبلغ إجمالي الدين المستحق على هذه الدول نسبة مئوية من صادرات هذه الدول حوالي ١١٧% ونسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي ٢٦%(٢)، في ظل

---

(١) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة-مصر، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١، ١٩٨٧، ص١٩-٢٣.

(٢) عوض الله، صفوت عبدالسلام، السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، ص٤.

هذه الأرضية الاقتصادية المأزومة لجأت المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، لتقديم قروض جديدة لهذه الدول وإعادة جدولة بعض ديونها الخارجية[1].

وعملية جدولة الديون لا تتم إلا إذا وافقت الدولة المدينة على تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي المتمثلة بما يلي:

١. تخفيض قيمة العملة للدولة المدينة.

٢. إلغاء الرقابة على الصرف والسماح بالتعامل بالنقد الأجنبي.

٣. إلغاء كافة القيود المتعلقة بسياسة الاستيراد وإجراءات تشجيع الصادرات والسماح للقطاعين العام والخاص بالاستيراد.

٤. تحرير التجارة ورفع كافة القيود أمام تدفق السلع والخدمات.

وفي تسعينات القرن العشرين تعرضت العديد من الدول النامية لأزمات اقتصادية وأبرز هذه الأزمات هي، أزمة المكسيك عام ١٩٩٥م، وأزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م التي بدأت بتنفيذ سياسات ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين بالتحرر والخصخصة، فبدأ المستثمرون الأجانب بتوظيف أموالهم بكثافة داخل هذه الدول مما أدى لزياد الناتج المحلي وانخفاض معدل التضخم، إلا أن هذه الاستثمارات كانت بغالبها قصيرة الأمد وتسعى للحصول على الربح السريع عبر مضاربات مالية في سوق الأسهم والسندات والأوراق المالية، بمعنى أنها كانت استثمارات وهمية أكثر منها حقيقية ورغم تزايد عمليات التصدير فإن فاتورة الواردات تصاعدت بسرعة مما أدى لعجز في الحساب الجاري لهذه الدول وفي هذه الأثناء ارتفعت معدلات الفائدة في الاقتصاد الأمريكي مما أدى لهروب الاستثمارات من هذه الدول باتجاه السوق الأمريكية فهبطت قيمة العملة الوطنية لهذه الدول مقابل الدولار، فلجأت الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذها من الأزمة[2].

وكانت أسباب هذه الأزمات متشابهة، حيث أدت السياسات المالية المتبعة إلى زيادة حجم القروض الخارجية قصيرة الأجل، ففي تايلاند مثلاً بلغ حجم المديونية عام ١٩٩٦م

(١) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة، مصر، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١، ١٩٨٧م، ص١٣.

(٢) كفالجيث، سنغ، عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠١م، ص٧٧-١٠٠.

حوالي (٤٦) مليار دولار وبمعدلات فائدة مرتفعة، وفي المكسيك أدت بها هذه السياسة المالية إلى اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لإنقاذها من أزمتها فوافق الصندوق على تقديم (٣٠) مليار دولار، والولايات المتحدة وافقت على تقديم قرض بقيمة (٢٠) مليار دولار مقابل أن تقدم المكسيك صادراتها من النفط لمدة خمس سنوات[1].

كما أن سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق من الرقابة المالية أدت إلى هروب رؤوس الأموال والاستثمارات المالية من هذه الدول مما أدى لانهيار العملات الوطنية لهذه الدول، وتشير الدراسات إلى أن نسبة نجاح برامج البنك الدولي أقل من (٣٣%) في مجموع الحالات[2].

أما فيما يتعلق بمديونية الدول العربية خلال الأعوام (١٩٩٥م – ٢٠٠٥م) فقد انخفضت من (١٥٩,١) مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى (١٤٩,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٥م.

وخلال هذه السنوات العشر شهدت المديونية العربية تراجعاً في بعض السنوات وارتفاعاً في أخرى حيث انخفض إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة عام ١٩٩٦م إلى (١٥٨) مليار دولار وفي عام ١٩٩٧م تراجع إلى (١٤٨,٢) مليار دولار وعام ١٩٩٨م ارتفع إلى (١٥٤) مليار دولار عام ١٩٩٩م انخفض إلى (١٥١,٢) مليار دولار، وواصل إجمالي الدين انخفاضه عام ٢٠٠٠م، ٢٠٠١ إلى (١٢٩,١) مليار دولار و (١٢٨,٢) على التوالي.

أما في عام ٢٠٠٢م فقد ارتفع إلى (١٣٨,٥) مليار دولار، وعام (٢٠٠٣م) ارتفع إلى (١٤٧,٩) مليار دولار وفي عام ٢٠٠٤م ارتفع إلى (١٥٤,٣) مليار دولار وانخفض عام ٢٠٠٥م إلى (١٤٩,٢) مليار دولار بنسبة انخفاض ٣,٣% ويعزى سبب تراجع حجم الديون في السنوات التي تراجع فيها إلى قيام بعضها بالسداد المبكر لبعض القروض المتعاقد عليها خصوصاً الدول ذات المديونية المرتفعة، وتراجع قيمة المديونية الخارجية المقيمة بالدولار الأمريكي كون جزء من هذا الدين هو بعملات أخرى انخفض سعر صرفها مقابل الدولار[3].

---

(١) كفالجيث، سنغ، عولمة المال، ص٧٧-١٠٠.

(٢) ألكسندر شكولنيكوف وجون سوليفان، شروط الإقراض الدولي بحث منشور على موقع www.marHoum.com/press5/144

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١م، إصدار صندوق النقد العربي، ص٢٧٨، ٢٩٥م.

أما عن إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة فرادى بين عامي (١٩٩٥م-٢٠٠٧م) فقد ارتفع حجم الدين ستة دول عربية من مجموع الدول العربية المدينة والبالغ ثلاثة عش دولة، حيث ارتفع حجم الدين في كل من الأردن، حيث ارتفع حجم الدين من (٦,٢) مليار دولار إلى (٧,١) وفي تونس (١٠,٩) إلى (١٩,٠٤) وفي جيبوتي (٢٦٥) مليون دولار وعمان من (٣,١) مليار دولار إلى (٤,٣) مليار دولار، ولبنان من (١,٣) مليار دولار إلى (١٩,١) مليار دولار[1].

وانخفضت قيمة الدين الخارجي في كل من الجزائر وسورية ومصر والمغرب، موريتانيا واليمن.

مما سبق يمكن القول أن الدول العربية ما تزال ترزح تحت مديونية عالية لصالح الدول الدائنة مما يعني أنها ستبقى عرضة للتدخلات الخارجية من المؤسسات الاقتصادية الدولية.

ولم يقتصر تدخل المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) على إعادة جدولة ديون الدول المدينة بل بدأت تتدخل في إدارة معظم السياسات الاقتصادية لهذه الدول وتوجيهها ومحاولة تشخيص هذه السياسات وفق الرؤية الخاصة بهذه المؤسسات، ومن ثم فرض الحلول وتقديم التوصيات والمقترحات لعلاج هذه المشكلات الاقتصادية، وذلك بما يسمى برامج التثبيت أو التكيف الهيكلي لاقتصاديات هذه الدول.

ب. سياسات التكيف وإعادة الهيكلة.

تتميز الدول النامية بعدد من الخصائص والمميزات التي تتسم بها اقتصادياتها رغم وجود قدر من عدم التجانس بين هذه الدول من حيث هياكلها الاقتصادية واختلاف كل منها عن الأخرى، والخصوصية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتميز بها كل دولة، إلاّ أن هناك عدداً من الصفات المشتركة لها الدول يمكن إيجازها بما يأتي:

١. تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية.

٢. اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية حيث يتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة لصالح قطاع الخدمات.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦م، إصدار صندوق النقد العربي، ص١٦٢.

٣. التخصص في إنتاج المنتوجات الأولية وتصديرها.

٤. تواضع مساهمة هذه الدول في التجارة الدولية إذ لا تتعدى هذه المساهمة نسبة ٢٣% من التجارة الدولية.

٥. انخفاض أسعار منتوجات هذه الدول خاصة أن معظم هذه المنتجات هي مواد أولية، مما أدى إلى زيادة عجز موازناتها.

٦. تدهور مستوى المعيشة للسكان مقارنة بالدولة المتقدمة إذ تقدر هذه النسبة بـ ١٢/١[1].

إن جوهر برامج التثبيت وإعادة الهيكلة التي يفرضها البنك وصندوق النقد الدوليين على الدول النامية التي تعاني من مديونية عالية يتمثل بإجراء تخفيض على القيمة الخارجية لسعر صرف العملة الوطنية. ويُعد هذا التخفيض -من وجهة نظر البنك- حجر الأساس في برامج التثبيت وإعادة الهيكلة تمهيداً لإعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على مساعدة الصندوق والبنك الدوليين[2].

وقد تمكن الصندوق خلال النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين من عقد ٩٤ برنامج تكيف مع ٦٤ دولة نامية وبتكلفة تقدر بحوالي ٢٢ مليار دولار[3]، ويقصد ببرامج التكيف الهيكلي إقراض مرتبط بمشروع لدعم برامج التغيرات السياسية والمؤسسية اللازمة لتعديل هيكل اقتصادها حتى يمكن أن تحافظ الدولة على معدل نمو وسلامة ميزان مدفوعاتها في الأجل المتوسط[4].

وتعرف قروض التكيف الهيكلي بأنها القروض الموجهة إلى موازين مدفوعات الدول التي تعاني من أزمة في المديونية الخارجية، وتكون مستعدة للبدء ببرنامج للتكييف الهيكلي

---

(١) سميرة أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م، ص٢٣-٣٠.

(٢) عوض الله، صفوت عبدالسلام، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، القاهرة، مصر، دار النهضة، ١٩٩٣م، ص١١.

(٣) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، ص١٧٨.

(٤) ميكالوبولوس، كونستانتين، إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٤، العدد يونيو، ١٩٨٧م، ص٧.

والتوصل مع البنك إلى اتفاق حول التغيرات الهيكلية المطلوبة، وتكون مدة هذه القروض من خمس إلى سبع سنوات(١).

ومنذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تعرضت اقتصادات الدول النامية لمجموعة من الصدمات الخارجية أثرت بشكل سلبي على أدائها، فلجأت إلى تبني برامج صندوق النقد والبنك الدوليين وسياساتهما ووصفاتهما، واقترن التزام تلك الدول بتطبيق سياسات وبرامج الصندوق وبرامجه بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ عانت اقتصادات هذه الدول من ركود اقتصادي انعكس على تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدهوره، وانتشار الفقر والبطالة، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة عجز الموازنة وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات الفائدة، إضافة إلى الكم الهائل من الديون الذي يثقل كاهل هذه الدول(٢).

في ظل هذه الظروف تلجأ الدول النامية إلى سياسات صندوق النقد الدولي وهذه السياسات تتسم بالشمولية حيث لا تميز بين دولة وأخرى، وأن هذه السياسات والبرامج ذات أبعاد وانعكاسات سياسية، واقتصادية، وأيديولوجية، فالبعد الاقتصادي لهذه البرامج يستند إلى الليبرالية الاقتصادية التي ترى في النظام الرأسمالي نظاماً اقتصادياً اجتماعياً يمثل أفضل النظم لخروج هذه الدول من أزماتها الاقتصادية، وإذا كان هناك خلل في هذه السياسات فإنه يعود إلى العوامل التي تحول دون عمل قوانين السوق الحرة، والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، فعند توفر حرية السوق وآليات العرض والطلب وانحصار مهمة الدولة في حماية هذه الحرية فإن النظام يمكن أن يسير بسهولة ويسر، أما البعد الأيديولوجي لهذه البرامج فيستند إلى الفلسفة الفردية النفعية التي تؤكد على الحقوق الفردية في مجال الملكية والاستثمار والتجارة والعمل، وعليه فإنها تقف ضد كل أشكال تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي.

---

(١) عوض الله، صفوت عبدالسلام، السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين، القاهرة، مصر، دار النهضة، ١٩٩٣م، ص٨٤.

(٢) سميرة، أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص١٣٥-١٣٨.

أما البعد السياسي لهذه البرامج فيستند إلى الديمقراطية الليبرالية بنموذجها الغربي، وقد أدت تجارب الدول النامية في التعامل مع هذه المؤسسات الدولية والتي تعد المرتكزات الأساسية للعولمة الاقتصادية إلى تأثيرات سياسية واجتماعية سلبية على هذه الدول، فعند قبول الدولة بتطبيق هذه البرامج تجد نفسها قد تخلت عن كثير من أدوات السياسية الاقتصادية التي كانت تدير بها النشاط الاقتصادي، ثم إنها تجبر على التخلي عن الكثير من أهدافها الاجتماعية، ويتم عبر هذه البرامج عملية إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي مما يسلب من الدولة جزءاً من فائضها الاقتصادي الذي يدعّم استقلالها وسيادتها على مواردها الطبيعية، ويتضح هذا من سياسات خفض الضرائب على رؤوس الأموال والامتيازات والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تعطى للمستثمر الأجنبي مما يعد تهميشاً لسيادة الدولة الوطنية وحريتها في التصرف بمواردها الاقتصادية وتحجيماً لمبدأ من مبادئ السيادة المطلقة بوصفها سلطة عليا لا تعلوها سلطة. ثم إن إعادة توزيع الثروة تأخذ شكل بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص المتمثل بالشركات متعددة الجنسية، خصوصاً أن عملية البيع هذه تشمل القطاعات الإنتاجية والخدمية الناجحة والتي تقدم خدمة أساسية للمواطنين[1].

إن الهدف من هذه القروض هو إحداث تغييرات وإصلاحات اقتصادية سياسية لخلق بيئة مناسبة لتتمكن المشاريع من تحقيق أهدافها[2]، ويؤكد البنك الدولي أن قروض التكييف الهيكلي تعدّ شكلاً من أشكال المساعدة التي يقدمها للدول، ولجأ إلى هذا النوع من القروض في بداية الثمانينات من القرن العشرين وأصبح على الدول أن تتبنى عمليات التكيف لتتجاوز مصاعبها الاقتصادية وتولدت قناعة لدى البنك بأن القروض التي يقدمها لن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا حدثت تغيرات جوهرية في السياسة الاقتصادية للدول المدينة، وأول هذه

---

(١) زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٩٠-٩٢.

(٢) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١، ١٩٨٧م، ص٢٠٤.

التغيرات وأهمها كف يد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي[1]. وتحرير التجارة، وتشجيع الصادرات، وتخفيض قيمة العملية وإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية وخصخصة الأنشطة الاقتصادية وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب[2].

والدول المدينة ما هي إلا توابع للنظام الرأسمالي العالمي وعليها مقابل المساعدة التي يقدمها البنك ألاّ تتبع سياسة اقتصادية مستقلة عن هذا النظام وإنما عليها أن تتكيف بما ينسجم والتغيرات والاختلالات والاضطرابات التي يشهدها هذا النظام، وإن هذه السياسات والبرامج تخول البنك التدخل في الشأن الداخلي للدولة وتوجيه سياستها الاقتصادية بما يتوافق والأيدلوجية الليبرالية التي تسعى لتنازل الدولة عن التدخل في الشان الاقتصادي ثم تسهميش سيادتها الاقتصادية[3]، وعليه فإنه لا يمكن فصل الأهداف الاقتصادية للبنك عن الأهداف السياسية التي يسعى لتحقيقها بوصفه أحد أهم المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية للعولمة الاقتصادية وأبرزها.

ومن وجهة نظر البنك أنه لا يمكن تحقيق النمو في أي دولة بمعزل عن إخضاع توجهات السياسة الاقتصادية في هذه الدولة لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، بحيث تعمل هذه القروض على توفير التمويل السريع للإنفاق المترتب على دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة الدولة على الالتزام بسداد ديونها الخارجية ويمكن إجمال الأهداف التي تسعى برامج التصحيح لتحقيقها بما يأتي:

١. تحرير الأسعار ودعم عدم تدخل الدولة فيها.
٢. إلغاء أي شكل من أشكال الدعم مهما كان نوعه.
٣. خصخصة المؤسسات الحكومية الإنتاجية والمعنية بعمليات الإنتاج المباشر.

---

(١) بيار، شيريل، البنك الدولي دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م، ص٢٧.

(٢) دارام جاي، دكينيثادي الكانترا، أزمة الثمانينات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي،، نظرة عامة في صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، تحرير، دارام جاي، ترجمة مبارك علي عثمان، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٩.

(٣) عقل، مفلح، سياسات الإصلاح في الدول النامية "الأردن نموذجاً" في الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، تحرير خالد الوزني، مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان – الأردن، ط١، ١٩٩٩م، ص٧١.

٤. تحرير التجارة الخارجية وتوفير شروط المنافسة.

٥. التخلي عن سياسة الحماية.

وقد استطاع البنك بهذه الشروط التي يفرضها التدخل في الشأن الداخلي للدولة كـالتدخل في الادخار، والاستثمار، والموازنة العامة وأولويات الاستثمار[1]، فاستطاع إخضـاع هـذه الدول وإعادة احتوائها بما يتفق ومصالح الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد العالمي.

كما يستخدم البنك قروض برامج التصحيح وإعادة الهيكلة وسـيلة لإجـراء دراسـات لمختلف مناحي الحياة الاقتصادية لهذه الدول مما أوجد لديه قاعدة معلومات دقيقة وشاملة قد لا تكون متوفرة لدى الدولة نفسها[2].

أما صندوق النقد الدولي فقد تنامى دوره وصلاحياته منذ تأسيسه، حتى بدا يفرض رقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء في حال حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وحدث التطـور الأهم في عمل هاتين المؤسستين إثر صدور قرارات مجلس الإدارة لعام ١٩٧٩م والتي أكدت على توسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسـات الاقتصاديـة والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برامج وسياسات "التثبيت والتكيـف الهيكلي"، ومنحت أزمة المديونية في الثمانينات صندوق النقد والبنك الدوليين الفرصة المواتية لتطبيق برامجه وسياساته، وجرى الربط بين إعادة جدولة الديون ومنح قروض ومسـاعدات جديدة وبين تطبيق برامج التكيف الهيكلي، وانتقل البنك والصندوق من مرحلة التنسـيق إلـى مرحلة رسم السياسات والتوجهات وفرض قواعد وإجراءات محددة في السياسة الاقتصاديـة الداخلية والخارجية[3].

كانت المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بحسب ميثاق بريتون وودز ١٩٤٥- العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف، ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة النقص المؤقت فـي

---

(١) زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية، ص٢٠٩.

(٢) العابدي، زكي، التاريخ السري للبنك الدولية، ترجمة سيناء للنشر، مراجعة ريشار جاكمون، تحرير: على حامد، سيناء للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص١٠.

(٣) راشد، عبدالمجيد، آليات نظام العولمة، بحث منشور على موقـع www.amin.org/look/amin/article.tpl بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٦م.

العملات الأجنبية لعلاج العجز الطارئ في ميزان المدفوعات إلا أن هذه المـــهمات تطـــورت على نحو جديد حيث أصبح يحل محل الحكومات في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الحكم، وأصبح إحداث تغيرات أساسية في مستويات الأسعار والتكاليف وتوزيع الدخل القومي شرطاً لتقديم المساعدة رغم أن كل ذلك يعدُّ تدخلاً في صميم السيادة الوطنية للدولة، ثم أن الصندوق يفرض سياساته ذات الطابع الانكماشي على الدول النامية دون أن يكون محـــل مساءلة فيما لو فشلت تلك السياسات في تحقيق الأهداف التي يعلنها. إلا أن واقـــع الأمـــر أن "صندوق النقد الدولي" فقد الكثير من فعاليته خلال التسعينيات وتآكلت العديد من أدواته في ظل عمليات العولمة المالية وتنامي دور الشركات المالية العملاقة التي تقوم بالسيطرة على حركـة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وبأعمال الوساطة المالية لمصالح الدول والشركات الكبرى فـــي العالم، سواء في مجال إصدار الأسهم والسندات "العامة والخاصة" أو تعويم القـــروض فـــي السوق العالمية وغيرها من أنشطة الخدمات المالية، مما أدى إلى صعـــود قـــوة رأس المـــال المالي وسيطرته على معظم القطاعات الاقتصاديـــة، الزراعيـــة، والصناعيـــة، والتجاريـــة، والخدمية، وهو ما أدى إلى مزيد من التوسع والسيطرة على اقتصاديات العالم، فـأصبح "رأس المال المالي" هو القوة الرئيسية المسيطرة على الاقتصاد العـــالمي. واتجـــهت الكثـــير مـــن المؤسسات المالية والمصرفية العالمية نحو الاندماج والتوحد بحيث تشـــكل تكتـلات ماليـــة عملاقة.

إن الاتجاه نحو التوحد والتمركز الذي أصبح يجمع أصحاب رؤوس الأموال يشكل قـــوة اقتصادية مالية تمارس ضغطاً على صانعي القرار السياسي والاقتصادي فـــي العـــالم، فـــهم يهددون بهروب رؤوس أموالهم ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم المتمثلة بمنحهم تنـــازلات ضريبية، وتقديم البنية التحتية، وخصخصة المشروعات العامة، وإلغاء التشريعات التي كـــانت تحقق مكاسب للعمال والطبقة الوسطى[1]، مثل قوانين الحد الأدنى للأجور وقوانين الضمـــان

---

(١) بيتر مارتين، هانز، وشومان هارالد، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة، عدنـــان عباس علي، مراجعة رمزي زكي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويـــت، سلسـلة عـــالم المعرفة، عدد ٢٣٨، اكتوبر ١٩٩٨م، ص١٠.

الاجتماعي والتأمين الصحي، والتعليم وإعانات البطالة، وحث الحكومات على التحرير المالي، وفتح أسواق المال في الأسواق الناشئة أمام تحركات الاستثمارات المالية. وما يتبع ذلك من فتح أسواق السلع والخدمات والبورصات في أرجاء العالم كافة أمام الشركات دولية النشاط والشركات المالية الكبرى وأمام تحركات رؤوس الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص سيادة الدولة في مجال إدارة شؤونها الاقتصادية والمالية إلى أضيق الحدود، وكذلك فإن تجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع الاقتصادي العالمي وجد طريقه بعد تطبيق اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ وإنشاء منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥، فقد دخل النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة في تطوره(١).

إن إحدى سمات العولمة هي انتصار الليبرالية الجديدة، وعلى الرغم من أنها صيغت من منظور حكومتيّ تاتشر وريجان على دولة الرعاية الاجتماعية في المركز، إلاّ أن تأثير هذه النقلة الأيديولوجية كان أكثر فداحة على الدول النامية حيث انطوت عمليات خفض الدعم عن المؤسسات الاجتماعية والصحية إلى نتائج سلبية لملايين الناس، وفي ظل الديون الضخمة، وجهاز الدولة الذي يستشري فيه الفساد وانتهاء مسيرة النمو الاقتصادي ذات المعدلات العالية -في السبعينيات والثمانينيات-، وجدت أغلب الدول النامية نفسها في مأزق لهذا كانت سياسات "الإصلاح الهيكلي" بوصفها شرطاً ضرورياً للحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي، فيأتي فريق من خبراء الصندوق ليزور الدولة الطالبة للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله، ثم يفرض عليها تنفيذ سياسته "النيوليبرالية" بحيث يصبح الاقتصاد المحلي مفتوحاً أمام السوق العالمية، وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيض ميزانية الدولة بتقليص الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية وتُفرض على الدولة سياسة تقشفية برفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وعليها أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية على هذه السياسات التقشفية، وهذه التبعية

---

(١) راشد، عبدالمجيد، آليات نظام العولمة، بحث منشور على موقع www.amin.org/look/amin/article.tpl بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧م.

الجديدة تضع هذه الدول تحت سيطرة هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية في ظل نوع من الإمبريالية الجديدة، المفرغة من صيغة الاحتلال العسكري، فعلى سبيل المثال في المدة ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩١م، تدفقت أموال قيمتها حوالي ٢٠٠ مليار دولار من أمريكا اللاتينية إلى الخزانات المالية في دول المركز أي ٥٣٤ دولاراً من كل فرد من شمال المكسيك إلى جنوب تشيلي.

المطلب الثاني: أثر منظمة التجارة العالمية على السيادة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من انقسام العالم إلى معسكرين الرأسمالي والاشتراكي، الأول تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وتتبنى الأسس الفكرية والأيديولوجية للاقتصادي الإنجليزي آدم سميث (١٧٢٣م) الذي نادى بكف يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص، والاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي -السابق، والذي يتبنى النظرية الأيديولوجية الاشتراكية في الاقتصاد والاعتقاد بأن النظام الاشتراكي والملكية العامة لوسائل الإنتاج هي السبيل للتطور السليم للمجتمعات البشرية[1].

بقي هذا التناقض قائماً بين المعسكرين حتى بداية العقد التاسع من القرن العشرين عندما انهار المعسكر الشرقي وتفتت الاتحاد السوفييتي إلى مجموعة من الدول، وكان هذا الانهيار فرصة تاريخية ثمينة للمعسكر الرأسمالي كي يُعمم نموذجه في الاقتصاد والسياسة على سائر أنحاء العالم. وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية إلاّ أن هذا الإنشاء لم يكن وليد الساعة وإنما جاء بعد جولات عديدة من المفاوضات بدأت في هافانا عام ١٩٤٧م.

في عام ١٩٤٦ أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناءً على اقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة برعاية الأمم المتحدة، وعقد هذا المؤتمر في هافانا عام ١٩٤٧م، تم فيه وضع القواعد الأساسية للسياسة التجارية الدولية

---

(١) المجذوب، أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية، من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢٠.

والاقتراح بإنشاء منظمة للتجارة الدولية، وكان من المقرر إنشاء هذه المنظمة بالتزامن مع إنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت هذا الاقتراح خشية من أن تحد هذه المنظمة من صلاحيات الكونجرس الأمريكي في اتخاذ القرارات ذات الطابع الاقتصادي، إضافة إلى أن إنشاء مثل هذه المنظمة في ظل الأمم المتحدة سوف يضم أنظمة سياسية تتبع سياسات اقتصاديات وتجارية متناقضة أي بين دول تدعو لحرية التجارة وتحجيم دور الدولة في الشأن الاقتصادي ودول تتبع سياسة اقتصادية وتجارية أحد أهم أركانها الملكية العامة لوسائل الإنتاج والمشاريع الاقتصادية والتجارية وتدعو للاقتصاد الموجه من قبل الدولة، مما شكل عائقاً أمام إنشاء منظمة التجارة الدولية لأن إنشاء هذه المنظمة سيجعل أحد المعسكرين خاضعاً للآخر[1].

والمفارقة هنا أن مؤتمر هافانا عقد بمبادرة أمريكية إلاّ أنها عادت وسحبت موافقتها على الميثاق ورفضت رسمياً التصديق على الوثيقة خصوصاً الجزء المتعلق منها بإنشاء منظمة التجارة الدولية حتى لا تنتقص هذه الوثيقة من سيادة الولايات المتحدة على تجارتها الخارجية، مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في هذه الوثيقة تقييداً لسيادتها المطلقة في السيطرة على مواردها الاقتصادية فرفضت المصادقة عليها.

وحتى تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية الانضمام لمنظمة تجارية عالمية لا تكون لها السيطرة والهيمنة فيها على سائر دول العالم، سعت لعقد مؤتمر دولي خارج إطار الأمم المتحدة، فكانت اتفاقية الجات "الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة" عام ١٩٤٧م، والتي جاء إنشاؤها لأسباب عديدة أبرزها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لم يكن يحقق طموح الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم خصوصاً وأن الدول الأعضاء فيه متساوية في التصويت، ولا يتمتع فيه أي عضو بحق النقض، ثم إن سيطرة غالبية الدولة على التجارة الداخلية والخارجية بما لا ينسجم والمصالح التجارية للولايات المتحدة، سيما وأن

---

(١) الفتلاوي، سهيل، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٢-١٥.

الدول النامية كانت تميل لتأييد الكتلة الاشتراكية، لهذا بدأت الولايات المتحدة بالحد من سلطة المجلس من ناحية والبحث عن مؤسسة دولية قادرة على فرض هيمنة النظام الرأسمالي بزعامتها، ولهذا سعت وتمكنت من إفشال القرارات التي تم التوصل إليها في مؤتمر هافانا، وبدأت في البحث عن وسيلة تستطيع بموجبها تنفيذ سياستها التجارية، فاقتبست الوثيقة الختامية للدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة وأُدخلت عليها بعض التعديلات لتكون منسجمة مع سياستها التجارية وفق النظام الرأسمالي وفتح الأسواق أمام تدفق السلع والخدمات وإعطائها حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسميت هذه الاتفاقية باتفاقية الجات لعام ١٩٤٧م[١].

واستمرت هذه الاتفاقية "الجات" في عملها منذ عام ١٩٤٧م وعُقد في إطارها ثماني جولات لتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات كان آخرها جولة أوروجواي التي انتهت عام ١٩٩٤م وتمخضت عن ميلاد منظمة التجارة العالمية، لتشكل بالإضافة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي[٢].

وهذا ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية المنظمة على أنه "بالنظر إلى تحقيق انسجام أكبر في صنع السياسات الاقتصادية الشاملة فإن منظمة التجارة العالمية سوف تتعاون، كما ينبغي، مع صندوق النقد الدولي والبنك لإعادة الإعمار والتنمية"، وتشير المادة الرابعة من البند (١٦) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى أن "كل عضو سوف يحقق المطابقة لقوانينه وقواعده وإجراءاته الإدارية مع التزاماته كما تم التصديق عليها في الاتفاقيات الملحقة"[٣]، وهكذا تشكلت المؤسسات الثلاث "صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية"، على وجه الخصوص، القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي، وهي تنتمي لمدرسة فكرية واحدة هي "الليبرالية الجديدة" وتقع تحت سيطرة القوى الكبرى الفاعلة على الصعيد الدولي[٤].

---

(١) الفتلاوي، سهيل حسن، منظمة التجارة الدولية، ص٦٠٥.

(٢) المهدي، عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، د.م. ٢٠٠١م، ص٨.

(٣) الفقرة ٤ من المادة (١٦) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

(٤) المجذوب، أسامة، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٨٥.

وعليه يمكن القول بأن منظمة التجارة الدولية هي الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي الدولي وأحد أهم آليات العولمة الاقتصادية وأبرزها إلى جانب البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

وتنص مواثيق المنظمة على أنه إذا تعارضت اتفاقية المنظمة مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء فإن العبرة تكون بما ورد في الاتفاقية حيث أوجبت اتفاقية المنظمة أن تقوم كل دولة عضو فيها بتعديل قوانينها ولوائحها وإجراءاتها بما يتفق مع اتفاقية منظمة التجارة الدولية والاتفاقيات الملحقة بها، وجاء هذا صراحة في الفقرة (٤) من المادة (١٦) من اتفاقية المنظمة حيث نصت على: "أن يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه ولوائحه وإجراءاته الجارية مع التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقيات الملحقة"[١] ثم إن المنظمة لها الحق في مراقبة القوانين والأنظمة للدول الأعضاء حتى لا تتناقض هذه القوانين مع قواعد المنظمة، الأمر الذي يُعد تدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي للدول وهو ما يتناقض مع مبدأ السيادة الوطنية للدولة.

والعضوية في المنظمة اختيارية إلا أنه من الناحية العملية لا تستطيع أي دولة أن تبقى خارج إطارها لأن أكثر من ٩٠% من التجارة الدولية يأتي من الدول الأعضاء وعليه فإن البقاء خارج المنظمة يعد أمراً في غاية الصعوبة لأية دولة، ثم إن قواعد الحماية التجارية تقضي بفرض عقوبات على الدول المخالفة تصل لحد الحصار التجاري، وهذا يعني أنه بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية يمكن أن تتخذ ضد الدول النامية إجراءات تمس السيادة الوطنية لهذه الدول وتمنعها من حماية اقتصادياتها وتعرضها لخسائر كبيرة وتسلب حقها بحماية تجارتها الخاصة، وهو ما يتعارض مع مبدأ السيادة الاقتصادية للدول على مواردها وثرواتها الطبيعية.

أما فيما يتعلق بوقف الدعم عن الشركات الوطنية، وإزالة القيود الجمركية من المستوردات فإن هذا سيؤدي إلى الإضرار بالصناعات الوطنية خصوصاً أن معظم الصناعات في الدول النامية هي صناعات ناشئة وغير قادرة على المنافسة على المنتوجات الخارجية

---

(١) الفقرة ٤ من المادة (١٦) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

والمستوردة ومن ثم فإن إزالة الحواجز الجمركية ورفع الدعم عن المنتوجات الوطنية سوف يؤدي إلى الإضرار بها؛ لأن شروط المنافسة ليست متكافئة بينها وبين المنتوجات المستوردة وعليه فسوف يؤدي هذا إلى تدمير هذه المنتوجات وانسحابها من سوق المنافسة لصالح المستوردات الأجنبية، مما يؤدي إلى إغراق أسواق الدولة النامية بمنتوجات الدول الصناعية الأكثر جودة والأقل سعراً الأمر الذي يؤدي للتأثير سلباً على الصناعات الوطنية الناشئة لهذه الدول.

إن تقليص الدعم الحكومي من السلع الضرورية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع خصوصاً الأدوية والمنتجات الطبية والدوائية كما أن قوانين الحماية الفكرية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية سيؤدي لاحتكار إنتاج هذه السلع في الدول الصناعية الكبرى خاصة وأن الغالبية الساحقة من براءات اختراع هذه الأدوية تعود لشركات أمريكية.

ثم إن تخفيض الرسوم الجمركية ألحق خسارة بالدول الفقيرة تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار سنوياً، مما سينعكس مباشرة على الأوضاع المعيشية للمواطن وخصوصاً الطبقة الوسطى والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم قدرة الصناعة المحلية على المنافسة، مما سيؤدي لانسحابها من سوق الإنتاج وتسريح العاملين في هذه القطاعات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من ارتفاع في نسبة البطالة.

<u>الآثار المترتبة على انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية.</u>

يمكن إيجاز هذه الآثار والانعكاسات بما يأتي:

١. إزالة الحواجز المعيقة للتجارة مما يؤدي لزيادة حجم التبادل التجاري الدولي وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية، بمعنى تنشيط الاقتصاد العالمي، وزيادة الطلب على صادرات الدول النامية، وهو ما يعود على هذه البلدان ببعض المكاسب الاقتصادية.

٢. تحسين الفرص أمام صادرات البلدان النامية للنفاذ لأسواق الدول الصناعية خصوصاً في السلع التي تمتلك فيها هذه البلدان ميزة نسبية.

٣.زيادة المنافسة سيدفع الصناعات الوطنية للدول النامية ويحفزها لرفع مستوى إنتاجها كي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية[١].

ويمكن مناقشة هذه الافتراضات على النحو الآتي:

إن حرية التجارة لن تؤدي إلى نتائج إيجابية للدول النامية، فتحرير التجارة ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية أدى إلى زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء وفي هذا المجال فقد بين تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م أن (٢٠٠) شخص من أغنى أغنياء العالم يملكون ثروة تتجاوز دخل ما نسبته ٤١% من سكان العالم وأن الأصول التي يملكها أغنى (٣) أشخاص فقط تتجاوز قيمة الناتج القومي لجميع البلدان الأقل نمواً، وهؤلاء الـ (٢٠٠) شخص يعيش منهم (١٤٣) شخصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والبلدان الصناعية والباقون موزعون على دول شرق أوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا. وإن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم[٢].

كما أن صناعات الدول النامية ومنتجاتها غير قادرة على المنافسة من حيث الجودة والسعر، فهذه الصناعات في معظمها ناشئة وأن رفع الدعم عن هذه الصناعات والشركات الوطنية -كما تقضي بذلك شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية- سيؤدي إلى إفلاس هذه الشركات والمصانع الوطنية وانسحابها من سوق الإنتاج، وما يتبع ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية مثل البطالة والفقر الذي سينتج عن إفلاس هذه المؤسسات الاقتصادية وتوقفها عن الإنتاج[٣].

إن رفع الدعم عن المحاصيل الزراعية سيؤدي لارتفاع فاتورة الغذاء نتيجة وقف الدعم من الدول المصدرة له مما سيحمل الدول النامية تكاليف إضافية خاصة وأن معظم هذه الدول مستوردة للغذاء، وحسب تقديرات منظمة الغذاء التابعة للأمم المتحدة فإن ارتفاع سعر القمح ما

---

(١) العفوري، عبدالواحد، العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٥٢-١٥٣.

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م.

(٣) الحمش، منير الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٣م، ص٦١-٦٥.

بين عاميّ ١٩٩٥-١٩٩٦م قد كلّف ميزانيات الدول الفقيرة المستوردة له مبلغ (٣) مليارات دولار إضافية، وأن أكثر من نصف إنتاج القمح عام ١٩٩٨م البالغة (٢٠٠٠) مليون طن من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية[١].

وانسجاماً مع تعهدات الدول النامية وتوقيعها على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يتعين على هذه الدول أن تجعل سياساتها الاقتصادية التجارية الخارجية متلائمة ومنسجمة مع السياسية الاقتصادية العالمية، ومن ثم لا تستطيع هذه الدول أن تتخذ قراراتها الاقتصادية بشكل مستقل وبما يتلاءم ومصالح الوطنية، مما يعني أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول ستكون مرتبطة مع التوجهات والسياسات الاقتصادية الرأسمالية وأن سياسات هذه الدول الداخلية ستكون خاضعة للقواعد والأحكام العالمية التي تعبر عن مصالح الدول الرأسمالية.

ثم إن المنافسة غير المتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى سيكون حتماً لصالح الأخيرة، فالدول النامية بإمكانياتها الاقتصادية المتواضعة لن تكون قادرة على منافسة الدول الرأسمالية الصناعية، مما يؤدي لإلحاق الضرر بالشركات الوطنية وتشجيعها وإخراجها من دائرة المنافسة ثم إنه وعند إزالة الحواجز الجمركية وانسحاب الشركات الوطنية من المنافسة فإن الدول النامية ستتعقد جزءاً مهماً من مواردها الاقتصادية، الأمر الذي يتعارض صراحة ومبدأ السيادة الاقتصادية للدولة على مواردها.

مما سبق يمكن القول إن الدول الصناعية الكبرى هي التي أنشأت منظمة التجارة العالمية، وهي التي تتحكم بها وتتبع الأيديولوجية السياسة الاقتصادية الرأسمالية القائمة على مبدأ الحرية الفردية والحرية التجارية، وتسعى لتطبيق هذا النموذج الاقتصادي على سائر دول العالم، وأن هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية تعبر وعن مصالح هذه الدول، أي أن هذه الدول استحوذت على مصادر الاقتصاد العالمي واحتكرت موارده وأسواقه بوساطة هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأرغمت الدول المنضوية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية على عدم

---

(١) البيومي، محمد عبدالرحيم، الواقع الاقتصادي للدول النامية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة التجارة الصناعية، دبي، أيار/٢٠٠٤م، ص٢٣٠١.

تقديم أي نوع من الدعم لشركاتها وصناعاتها الوطنية، مما يجعل هذه الشركات غير قادرة على منافسة الشركات الأجنبية خصوصاً أن الشركات الأجنبية قد بلغت درجة من النضج والتوسع بحيث أنها ليست بحاجة إلى دعم دولها لها، بعكس الشركات الوطنية في الدول النامية التي ما تزال في طور النمو وهي أحوج إلى دعم دولها وحكوماتها.

كما إن المؤسسات الاقتصادية الدولية التي ترتكز العولمة الاقتصادية عليها قد أعطيت حق التدخل في الشأن الداخلي للدول، وذلك بمبدأ الشفافية الذي يعطي هذه المؤسسات حق مراقبة القوانين والأنظمة الداخلية في الدولة للتأكد من مدى انسجامها واتفاقيات وأهداف وقواعد منظمة التجارة الدولية، الأمر الذي يعد خرقاً صريحاً وتهميشاً للسيادة الوطنية لهذه الدول على مواردها وثرواتها.

وإلى جانب هذه المنظمات الثلاث الأكثر فاعلية، أصبح هنالك العديد من المنظمات الدولية النشطة وذات التأثير والفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمات غير حكومية مثل نادي روما ونادي باريس ومنتدى دافسوس والعشرات من المؤسسات والمعاهد البحثية التي قامت وتقوم بنشر مفاهيم وأيديولوجيا موحدة تشكل تياراً فكرياً وسياسياً ضاغطاً على الباحثين وصانعي القرار. فعلى سبيل المثال يعد منتدى "دافوس" الاقتصادي العالمي بمثابة منظمة دولية جديدة للعولمة ويجمع اللقاء السنوي لهذه المنظمة الدولية وزراء وأعضاء برلمانات ورؤساء شركات دولية عابرة للقارات وشخصيات علمية وفكرية، بهدف تنسيق خطط واستراتيجيات لدفع مسيرة العولمة في ضوء ما يستجد من متغيرات، وطوال الأعوام من ١٩٩١م-٢٠٠٠م كانت موضوعاتها اللقاء السنوي تدور أساساً حول الترويج لمسيرة العولمة وآلياتها وكيفية يمكن ضمان استمرارها[1].

وهكذا توحي العولمة الاقتصادية بأن العالم الذي تشكل في التسعينيات قد أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية، فالنظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في

---

(١) راشد، عبدالمجيد، آليات نظام العولمة، بحث منشور على موقع www.amin.org/look/amin/article.tpl ، بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧م.

بعضها، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها، وأن النظام الاقتصادي العالمي هو اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على الاقتصادات المحلية، أما الأسواق التجارية والمالية العالمية فإنها لم تعد موحدة أكثر من أي وقت مضى، بل أصبحت تعني بروز تقسيم دولي جديد للعمل العالمي الذي لم يعد يخضع اليوم للرقابة التقليدية للدولة، ولم يعد يؤمن بتدخلها الدول في نشاطاته، وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي، وقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية وعن الاقتصادات الوطنية التي كانت قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساسية، والتي تتحكم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كل ذلك كان يتم برعاية الدولة وعبر تحكمها الكامل في النشاط الاقتصادي، والذي بدأ يتراجع في ظل عولمة الاقتصاد وبروز الشركات والمؤسسات المعولمة.

إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية العابرة للقومية هو جوهر العولمة الاقتصادية، وهو محور الاهتمام العالمي، كما أن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، والعولمة الاقتصادية تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي، وكذلك تصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصادات المحلية، لذلك تشكل العولمة الاقتصادية نقلة نوعية في التاريخ الاقتصادي العالمي، ليس فقط على صعيد ربط الاقتصادات المختلفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطاً، وحجم التجارة العالمية، والاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسساته وبنيته هذا النظام[١].

---

(١) راشد، عبدالمجيد، آليات نظام العولمة، بحث منشور على موقع www.amin.org/look/amin/article.tpl بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧م.

كذلك فإن تطبيق "برامج التثبيت والتكيف الهيكلي" في عدد كبير من الدول المدينة يسهم في عولمة السياسات الاقتصادية الكلية الموضوعة تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد والبنك الدوليين، اللذين يعملان باسم مصالح كبرى، هي مصالح أعضاء نادي باريس (الدائنين الرسميين – الدول ومؤسساتها) ونادي لندن (الدائنين الخاصين – المصارف والشركات الخاصة) والدول الثماني الكبرى (G8) هذا الشكل الجديد من السيطرة بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية هو ما بات يعرف بـ "نظام العولمة الاقتصادية"[1].

وعليه يمكن القول أن نظام العولمة في بعده الاقتصادي، قائم على مبادئ نقيضة للنظام القديم للاقتصاد الدولي متمثلة في تداخل اقتصادات المركز الرأسمالية التي فقدت استقلالها الذاتي وأصبحت جزءاً في بنية اقتصادية عالمية مندمجة تشكل المؤسسات الدولية بقيادة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين العنصر الحاسم والرئيسي فيها عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها والتي قامت بوضعها مجموعة الدول الصناعية المتقدمة والتي تعنى بشكل واضح تصاعد البعد الدولي للرأسمالية على النحو الذي تتآكل عنده الحدود الجغرافية والسيادية للدول مع تزايد درجة الارتباط والتشابك بين اقتصادات العالم المختلفة.

---

(١) راشد، عبدالمجيد، آليات نظام العولمة، بحث منشور على موقع www.amin.org/look/amin/article.tpl بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧م.

المبحث الثالث
أثر الخصخصة على السيادة

تعرف الخصخصة بأنها "تحويل ملكية الأصول والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وهي "أداة تستطيع الحكومة بوساطتها توفير المال وتقديم خدمات أفضل" وتعرف بأنها السياسات التي تشجع القطاع الخاص على المشاركة في الخدمة العامة وإنشاء البنية التحتية والتخفيف من حالة الاحتكار للمشروعات المملوكة للحكومية.

وتعرف بأنها الانتقال بالنشاط الاقتصادي من القطاع العام للقطاع الخاص مع التغيير في أشكال الملكية لهذا النشاط.

وتعرف بأنها تخفيف دور الدولة وزيادة دور القطاع الخاص في ملكية وإدارة الأنشطة المختلفة[1].

مما سبق يمكن القول بأن مفهوم الخصخصة يعني تخلي الدولة أو القطاع العام عن ملكية المشاريع الاقتصادية والخدمية المختلفة للقطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي مما يؤدي لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة.

أما عن دوافع الخصخصة، فيمكن إيجازها بما يلي:

١. التوجه نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي وإزالة الحواجز أمام السلع والخدمات.
٢. تراجع قدرة الحكومات على التوسع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة ومجاراة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنتاجية.
٣. تخفيض العجز في الميزانية والتي رافقها ضغوط صندوق النقد الدولي لتبني سياسات لتخفيض هذا العجز ومنها الاتجاه نحو الخصخصة.
٤. جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة مثل المياه والاتصالات، والنقل ...الخ[2].

---

(١) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤م، ص٨-٩.
(٢) العطية، عبدالحسين، الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، عمان، الأردن، دار الشروق، للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، ص٨٥.

وتهدف الخصخصة لتحقيق من أهداف عديدة أهمها:

١. جذب الاستثمارات الأجنبية من استقطاب هذه الاستثمارات لشراء حصص في المؤسسات العامة مما يؤدي لمساهمة هذه الاستثمارات في توسيع القاعدة الإنتاجية.

٢. تفرغ الحكومة للأنشطة الأساسية، حيث يؤدي انسحاب الحكومة من إدارة النشاطات الاقتصادية لتفرغها لزيادة نشاطها ورفع كفاءة الأنشطة الأساسية مثل التعليم، والصحة.

٣. تعزيز المالية العامة وزيادة الإيرادات العامة حيث تستثمر الحكومات عوائد الخصخصة في تسديد الديون العامة مما يؤدي لتخفيض نسبة هذه الديون وتخفيف الضغط على المالية العامة[١].

وظهر مفهوم الخصخصة لأول مرة في قواميس اللغة في بداية الثمانينات من القرن العشرين وبالتحديد سنة ١٩٨٣م. إلاَّ أن التطبيق الفعلي لها بدأ قبل هذا التاريخ في اليابان في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، حيث كانت الحكومة تقوم بإنشاء المشاريع الاقتصادية المختلفة ثم تعرضها للبيع للأفراد والمؤسسات، بعد أن تبدأ هذه المشاريع بالإنتاج وتحقيق الأرباح، وتعد هذه التجربة في الخصخصة من التجارب الرائدة ويعود الفضل لها في تنمية الصناعة الوطنية وتوسيع قاعدة القطاع الخاص وإشراكها في العملية الإنتاجية[٢].

أما التجربة الثانية في الخصخصة فقد كانت في بريطانيا، ففي الأعوام ما بين (١٩٥١-١٩٥٥) قام المحافظون بإعادة الصناعات المؤممة للقطاع الخاص، وقام حزب العمال عام ١٩٦٤م بإعادة تأميمها مرة أخرى، أي نقل ملكيتها من القطاع الخاص للقطاع العام[٣]، وفي نهاية العقد السابع من القرن العشرين وبالتحديد عام ١٩٧٩م عندما عاد حزب المحافظين للحكم لجأ إلى خصخصة المشروعات الاقتصادية الصناعية، والخدمية.

---

(١) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص٦-١١.

(٢) العطية، عبدالحسين، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١م، ص٩٨.

(٣) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص٣٧.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت الخصخصة في الثمانينات من القرن العشرين حيث تمثلت هذه السياسة في تقليص الدور الحكومي في الإشراف على المشروعات الاقتصادية بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة وتخفيض النفقات الحكومية والحد من دور القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية(١).

وفي بداية التسعينات من القرن العشرين وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي أخذ الاتجاه نحو الخصخصة يزداد بشكل واسع وشمل هذا التوسع في الخصخصة البلدان المتقدمة والنامية، وقد تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين تشجيع هذه السياسة في الاقتصادية في البلدان النامية وأصبحت الخصخصة أحد العناصر الأساسية التي يجب على البلدان النامية من أجل التعامل مع هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتستند الخصخصة على تبني نظام السوق والحرية الاقتصادية وكف يد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وبيع ممتلكات القطاع العام للقطاع الخاص، وفتح الأسواق الوطنية للسلع والخدمات الأجنبية والسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار داخل الاقتصاديات الوطنية للدولة وتحويل جزء من ديون هذه الدول إلى استثمارات في الأصول الوطنية(٢).

وتلعب مؤسسات العولمة الاقتصادية دوراً مهماً في عملية الخصخصة في الدول النامية فقد ساهم البنك الدولي في دعم سياسات الخصخصة وذلك في أربعة مراحل هي(٣):

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة في الفترة بين عامي (١٩٤٦-١٩٦٠م) حيث كانت سياسة البنك الإقراضية متميزة لصالح قوى السوق.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة في فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين حيث ركز البنك نشاطاته في هذه الفترة على تشجيع نشاط الدولة في الاقتصاديات النامية.

المرحلة الثالثة: سادت هذه الفترة خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين حيث أبدى البنك عدم رضاه عن أداء السياسات الاقتصادية للدول النامية وبدأ يبحث عن بديل.

---

(١) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص٤٩-٥٣.
(٢) العطية، عبدالحسين، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، ص٩٩-١٠٠.
(٣) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص١١-١٣.

المرحلة الرابعة: بدأت في التسعينات من القرن العشرين حيث وجد البنك في الخصخصة بديلاً عن فشل السياسات الحكومية والمؤسسات العامة.

ساهم البنك الدولي في تشجيع الخصخصة في الدول النامية بهدف إحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في إدارة الأنشطة الاقتصادية نظراً لقناعة البنك بأنها هي الحل لمشكلة فشل المؤسسات العامة، ويتعامل البنك الدولي مع الخصخصة على أنها أهم بنود برامج الإصلاح الاقتصادي للدول النامية.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن عدد عمليات الخصخصة في العالم ازداد في المرحلة ما بين (١٩٨٨-١٩٩٥م) ففي عام ١٩٨٨م كان عدد الدول التي اتبعت سياسة الخصخصة (١٣) دولة. وبعد عام ١٩٩٥م تشير هذه الإحصاءات إلى أن هنالك (٨٨) دولة باعت بمبلغ حوالي (١٧) مليار دولار من أصولها، وكانت دول أمريكا اللاتينية الأكثر تطبيقاً للخصخصة حيث بلغ مجموع مبيعاتها (٥٤) مليار دولار، وجاءت دول شرق آسيا في المرتبة الثانية حيث بلغت مبيعاتها حوالي (٨) مليارات دولار أما دول أوروبا الغربية ووسط آسيا فقد بلغت مبيعاتها من الخصخصة حوالي (٢٠) مليار دولار[1].

ويرى صندوق النقد الدولي أنه في كثير من الدول النامية هناك ربط بين استخدام قروض الحكومة وخلق التسهيلات وبين عدم الاستقرار النقدي والضغوط التضخمية والديون الخارجية وأزمة ميزان المدفوعات، وقد اعتمد الصندوق أسلوب إعادة الإصلاح وتحسين هيكل الحوافز وميكانيكية الرقابة، ومنذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين انتهج الصندوق أسلوباً جديداً لإصلاح المؤسسات العامة وذلك بتسهيل الإصلاح الهيكلي، ومن ضمن هذه الإجراءات والسياسات عملية إعادة الإصلاح وخصخصة المؤسسات العامة، وتركز اهتمام الصندوق من الخصخصة على تعديل موازين المدفوعات في الدول المعنية.

وعليه يمكننا القول إن الخصخصة في البلدان النامية جاءت ردّ فعل لسياسات الدول الرأسمالية الصناعية واستجابة لتوجيهات المنظمات الاقتصادية الدولية وليست استجابة لتطورات اقتصادية نابعة من الواقع الاقتصادي لهذه الدول. حيث إن التطور الاقتصادي

(١) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص١١-١٥.

الرأسمالي في الدول الصناعية تطور بشكل موضوعي وأصبح القطاع الخاص ناضجاً بحيث يستطيع إدارة الأنشطة الاقتصادية عوضاً عن الدولة. ثم إن لكل دولة خصوصيتها الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية ويجب أخذ هذه الخصوصية بعين الاعتبار ودراسة الظروف الموضوعة لكل دولة على حدة، وهذا لا يعني أنه ليس للخصخصة جوانب إيجابية وأخرى سلبية.

الجوانب الإيجابية للخصخصة[1]:

١. جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الكفاءة الفنية.
٢. تطوير الأسواق المالية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال وجود قطاع عالي تنافسي.
٣. تفعيل دور المنافسة الحرة بين المشروعات المتماثلة مما يؤدي لزيادة الإنتاج وتحسين النوعية وتخفيض تكلفة الإنتاج ومنع الاحتكار.
٤. إعادة توزيع الدخل القومي في حال بيع المؤسسة أو المنشأة الاقتصادية للعاملين فيها.
٥. تساعد الخصخصة الحكومات كي تتفرغ لشؤون الإدارة العامة بعد أن تكون قد تخلت عن إدارة المشروعات الاقتصادية للقطاع الخاص.

الجوانب السلبية للخصخصة:

١. حرمان الحكومات من مصدر رئيسي من مصادر تمويل الميزانية خصوصاً في حال خصخصة المشاريع الاقتصادية ذات الإنتاجية والربحية العالية.
٢. قيام بعض الحكومات في الدول النامية ببيع المنشآت الاقتصادية التي تحقق أرباحاً عالية للمغتربين وجماعات الضغط السياسية الاقتصادية وأصحاب النفوذ المحيطين بالسلطة.

(١) العطية، عبدالحسين، الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، ص١٠٢-١١٠.

٣. إن تجربة القطاع الخاص في الدول النامية ما تزال تجربة متواضعة ولا يستطيع إدارة الأنشطة الاقتصادية الواسعة، فهو غير مهيأ وغير قادر على تحمل جميع المسؤوليات في قيادة الاقتصاد الوطني وإدارته.

٤. للخصخصة تكاليف اجتماعية اقتصادية مهمة خصوصاً البطالة إذ إنه في حال خصخصة أي مشروع يلجأ المستثمر إلى تسريح عدد كبير من العاملين فيه مما يؤدي لرفع نسبة العاطلين عن العمل وما لهذا الإجراء من انعكاسات اجتماعية خطيرة.

تجربة الدول النامية في الخصخصة:

هناك العديد من الدول النامية التي اتبعت سياسة الخصخصة مثل ماليزيا المكسيك وبولندا، وتشيلي، وتركيا، وغالبية الدول العربية(*)، وأن هذه الدول اتبعت هذه السياسة الاقتصادية بهدف تخفيض العجز في الموازنة وتصحيح الاختلالات الهيكلية والإدارية(١)، فقد ارتبطت ببرامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي يتبعها البنك وصندوق النقد الدوليين لعلاج المشاكل الاقتصادية وتقليص الإنفاق الحكومي والدعوة لبناء اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الدولي عبر تحرير التجارة ورفع القيود السياسية والسيادية أمام السلع والخدمات(٢). أما النتائج المتحققة من عمليات الخصخصة في الدول النامية فهي متباينة مختلفة بسبب اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية لكل دولة، فلكل دولة خصوصيتها وظروفها وعليه فإن عملية الخصخصة ليست وصفة صالحة لكل زمان ومكان لمعالجة المشاكل والاختلالات الاقتصادية والإدارية، بل لابد من تبني سياسات وآليات منسجمة مع الظروف الموضوعة لكل دولة بحيث تراعي هذه الحلول الخصوصية والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية لكل دولة.

(*) (الأردن، لبنان، السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، قطر، مصر، السودان، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، العراق، جيبوتي، اليمن).

(١) الفاعوري، رفعت، تجارب عربية في الخصخصة، ص١٩٠.

(٢) كامل، تامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، عمان، الأردن، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٧٨.

كما أن هذه الدول تتعرض لضغوط سياسية واقتصادية لإعادة هيكلة اقتصادياتها باتجاه الخصخصة وتحرير التجارة مما يجعل هذه الدول مضطرة لتعديل تشريعاتها الاقتصادية الداخلية بما ينسجم والوضع الجديد، الأمر الذي يعد تنازلاً من الدولة عن واحد من أهم صفاتها السيادية وأبرزها.

كما وتقلص الخصخصة من دور القطاع العام وأهميته في إدارة الاقتصاد الوطني لهذه الدولة مما يعد مخالفة دستورية في كثير من هذه الدول كما في الدستور المصري الذي تنص المادة (٢٤) منه على أن يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج، وتنص المادة (٣٠) منه على أن يقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية، وعلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج[1].

بناءً على ما تقدم يمكن القول إن الخصخصة كانت في كثير من هذه الدول تمثل خرقاً لسيادتها هذه الدول في السيطرة على مواردها وثرواتها علاوة على أنها تشكل كذلك انتهاكاً للنصوص الدستورية لها.

(١) الشريف، عزيزة، مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة التجارة والصناعة، دبي، أيار، ٢٠٠٤م، ص١٩٠.

المبحث الرابع
أثر الشركات متعددة الجنسيات على السيادة

تعد الشركات متعددة الجنسيات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي لما لها من تأثير كبير في حركة الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولا يمكن دراسة العولمة الاقتصادية وانعكاساتها المختلفة دون تناول دور هذه الشركات في العلاقات الاقتصادية الدولية نظراً لدورها في التأثير على هذه العلاقات حيث أصبحت تلعب دوراً أكثر أهمية من دور الحكومات والدول، وتجلى دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والمساهمة في تشكيل نظام التجارة الدولي.

وتعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها: الشركة الصناعية التي تنتج وتبيع إنتاجها في أكثر من دولة واحدة وتسيطر على تجمع كبير من المؤسسات الاقتصادية في دول مختلفة[1].

وتعرف بأنها مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية من مصانع ومنشآت ومكاتب تسويق في أكثر من دولة واحدة.

وتعرف بأنها مؤسسات اقتصادية تمارس التحكم المباشر في التصنيع والتوزيع والتشغيل في أكثر من دولة أجنبية[2].

وهي الشركة التي تمتلك معدات اقتصادية وتديرها في بلدين أو أكثر وتمتد سيطرتها الإدارية عبر الحدود القومية[3]، وتعرف بأنها: الشركة التي تتكون من عدد من الشركات الأجنبية التابعة لها وتقوم بالإنتاج والتسويق خارج حدود الدولة، وتقوم هذه الشركات بتصدير رأس المال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والفنية، وباستطاعتها السيطرة على الأسواق بسبب

---

(١) سعيد، محمد السيد، الشركات متعددة الجنسية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٩.

(٢) آدم، محمد، التكنولوجيا والاقتصاد، بحث منشور على موقع www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm. ، ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٣) غيبلين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٨٥.

ضخامة مواردها المالية وسيطرتها على التكنولوجيا المتطورة وامتلاكها أنماطاً متميزة في الإنتاج[1].

وتتخذ هذه الشركات أشكالاً وأحجاماً مختلفة وتتميز هذه الشركات بتوحيد الإنتاج والتسويق على المستوى الدولي بحيث يمر إنتاج السلعة الواحدة في أكثر من دولة، ويتم التسويق في دولة أخرى، وتتميز هذه الشركات بما يأتي[2]:

١. انتشار نشاطها في عشرات الدول بهدف الاستفادة من أي ميزة نسبية توفرها أي دولة، وغالباً ما تحصل هذه الشركات على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليه نشاطها، كما يتم انتقاء كوادرها حسب الكفاءة والإدارة بغض النظر عن الجنسية.

٢. تعدد النشاطات التي تعمل ضمنها فقد تعمل الشركة في قطاع الكهرباء، والصناعات الثقيلة والكيماويات والمصارف.

٣. تعتمد على التكنولوجيا وتساهم مساهمة فاعلة في عمليات البحث العلمي والتطوير جنباً إلى جنب مع الدولة في كثير من الحالات، ففي ألمانيا مثلاً، تعادل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير ما يعادل ٣٧,٢ مليار دولار تساهم الشركات بأكثر من ٦٠% من هذه النسبة. وفي اليابان تساهم هذه الشركات بأكثر من ٨٦% من نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وفي الولايات المتحدة تساهم هذه الأبحاث بحوالي ٥٨% .

٤. ازدياد النشاط المالي لهذه الشركات إذ ازدادت مساهمتها في تجارة الأسهم والسندات المالية والمضاربة في الأسواق المالية ويُقدر حجم التعامل اليومي لها مع الأسواق المالية بحوالي ترليون دولار.

---

(١) سبيرو، جون أدلمان، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، عمان، الشركة المركزية المتحدة، ١٩٨٧م، ص١١٤.

(٢) عزوز، عبدالقادر، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، بحث منشور على موقع www.jamahir.alwehda.gov.sy ٢٠٠٦/١٠/١٥م، ص٣.

٥. الانتشار الواسع لهذه الشركات وضخامة حجم إيراداتها وسيطرتها على أكثر من ثلثي التجارة الدولية في قطاعي السلع والخدمات بالإضافة إلى تحكمها بالإنتاج والتبادل والتوزيع والتسعير وانتقال رؤوس الأموال[١].

وتتوزع الشركات متعددة الجنسية جغرافياً في أنحاء العالم كافة إلا أنها ليست موزعة بالتساوي فمن بين أكبر (٥٠٠) شركة هناك (٤١٨) شركة منها تتخذ مقارها في ثلاث مناطق اقتصادية هي: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وتقدر الثروة في هذه المناطق بحوالي (٢٠) ترليون دولار أي أكثر من ٨٠% من الإنتاج القومي العالمي وتستأثر بأكثر من ٨٥% من إجمالي التجارة الدولية[٢].

وفي عام ١٩٩٨م بلغ إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى في العالم حوالي ١١,٤ ترليون دولار، أي ما نسبته ٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم البالغ ٢٥ ترليون دولار، وحوالي ١٤٩% من حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية البالغ ٧.٧ ترليون دولار، أما حجم إيرادات هذه الشركات مقارنة بالدول النامية فيساوي حوالي ١٩٤% البالغ حوالي ٥,٩ ترليون دولار[٣]. وتبلغ قيمة الأصول لهذه الشركات أكثر من ٣٤ ترليون دولار[٤].

وفي عام ٢٠٠١م تم رصد (٦٥) ألف شركة متعددة الجنسية تمتلك حوالي ٨٥٠ ألف فرع خارجي، وتسيطر على أكثر من (٦٠%) من التجارة العالمية تنتمي أغلب هذه الشركات لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[٥].

---

(١) الفتلاوي، سهيل حسن، منظمة التجارة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٦٤.

(٢) عزوز، عبدالقادر، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، ص٢.

(٣) بحث منشور على شبكة الإنترنت "دون مؤلف"، الشركات متعددة الجنسية www.elghad.org/program/2.doc ٢٠٠٦/١٠/٢٦م.

(٤) علي عبدالمنعم السيد، العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، عدد٨٣، ٢٠٠٣م، ص٧٠.

(٥) عواد، محمد، لماذا تخلفنا، بحث منشور على موقع www.egyptiangreens.com/docs/general/index.Phd، ٢٠٠٦/١٠/٢٠م.

ورغم أن هذه الشركات تحقق أرباحاً طائلة وهي في زيادة مستمرة من عام لآخر، ففي عام ١٩٩٤م كان مجمل أرباح الشركات الخمسمائة الكبرى حوالي (٢٨١٠) مليار دولار ارتفع عام ١٩٩٥م ليصل إلى (٣٢٣) مليار دولار، ورغم كل هذه المداخيل التي تحققها إلا أن نسبة التشغيل فيها منخفضة إذا ما قورنت بحجم الأرباح المتحققة فهي لا تستخدم سوى (٣٥) مليون عامل فقط[١].

وهذا التشغيل المتواضع ناتج عن الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة واهتمامها بالبحث والتطوير التقني المستمر مما يؤدي لإحلال التكنولوجيا محل الأيدي العاملة البشرية.

مما سبق يمكن القول إن أهمية الشركات متعددة الجنسية قد ازدادت، ويتضح ذلك من نشاطاتها المتعددة وسيطرتها المتزايدة على الاقتصاد العالمي حيث إن أكثر من ثلث التجارة الدولية تتم بين فروع هذه الشركات على شكل تجارة داخلية بينها، ثم إنها حققت تقدماً كبيراً في المجالات الاقتصادية المختلفة من إنتاج وتسويق، وتستخدم التكنولوجيا الحديثة والتقنية المتقدمة خصوصاً في مجالي الاتصالات والمواصلات، مما أعطى لها دوراً في فرض مصالحها التجارية على حساب مصالح الدول، فأصبحت ذات نفوذ كبيرة في التأثير على صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي بما ينسجم وأهدافها ومصالحها التجارية، ويبرز أثرها على الدولة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية التي تحصل عليها من الدول المختلفة.

ويرتبط عملها بشكل وثيق بكل من سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين المتمثلة بسياسات الإصلاح وإعادة الهيكلة والخصخصة حيث إنها هي المستفيد من هذه السياسات، فإلى جانب تخلي الدولة عن وظيفتها في الاقتصاد بدأت تتخلى تدريجياً عن سيادتها التقليدية واحتكارها للسلطة، فهي تتخلى عن دورها في الحياة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص الذي تمثله هذه الشركات بالإضافة إلى تعديل القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية في الدولة كي تكون منسجمة ومتوافقة مع هذه السياسات مما يعد تخلياً من جانب الدولة عن دورها ووظيفتها لصالح القطاع الخاص المتمثل بالشركات متعددة الجنسية[٢].

---

(١) عبدالله، إسماعيل صبري، الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، عدد٤، تموز، ١٩٩٧م، ص٥٨.
(٢) نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة، الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ص٢٢٨-٢٢٩.

ولا يقتصر أثر هذه الشركات على الإحلال محل الدولة في النشاط الاقتصادي بل يتعداه إلى ما هو أخطر من ذلك حيث تقف وراء بعض الحروب والانقلابات العسكرية في الدول النامية مما يهدد الاستقرار السياسي في هذه الدول، وفي هذا الإطار كشف الكونجرس الأمريكي عن دور الشركات الأمريكية في "تشيلي" بالتمهيد للانقلاب الذي أطاح بنظام الرئيس "سلفادور ألندي" وكان لها مساهمة فاعلة في الكثير من الانقلابات العسكرية التي عصفت بالكثير من الأنظمة الوطنية في الدول النامية، إلى جانب قيامها بتقديم الدعم المالي لبعض الأحزاب السياسية الحاكمة في هذه الدول لتحقيق مصالحها الاقتصادية[1].

---

(١) سعيد، محمد السيد، الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص١٣-١٤.

المبحث الخامس

أثر التكنولوجيا على السيادة

اكتسبت التكنولوجيا بشقيها المعلوماتية والاتصالية أهمية متزايدة في العلاقات الاقتصادية الدولية وهناك من يطلق على التطور التكنولوجي الثورة الثالثة أو الموجة التطورية الثالثة على أن الثورة الأولى كانت الثورة الزراعية والثانية الصناعية، ثم جاءت الثورة الثالثة أو المرحلة التطورية الثالثة وهي الثورة في مجالي الاتصالات والمواصلات وما أحدثته من تغير وتأثير على الاقتصاد العالمي[١].

ويقسم التطور التكنولوجي إلى ثلاثة أقسام:

١. الثورة المعلوماتية: وتتمثل بالانفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعرفة وتضاعف الإنتاج الفكري والمعرفي في مختلف المجالات وظهور الحاجة لتحقيق أقصى سيطرة ممكنة على أكبر قدر من المعلومات وإتاحتها للباحثين وصانعي القرار بأسرع وقت وأقل تكلفة باستخدام أساليب وبرامج معاصرة تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر[٢].

٢. الثورة في وسائل الاتصالات: المتمثلة بتكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي تعتمد على الأقمار الصناعية والألياف البصرية، وأبرز تجليات هذا النوع من التكنولوجيا هي:

أ. تكنولوجيا الهاتف والفاكس:

حيث حقق هذا النوع من التكنولوجيا إمكانيات واسعة للتواصل دون الالتزام بالحدود الجغرافية، وقد تطور الهاتف في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل لم يسبق له مثيل من قبل حيث أصبح ينقل الصورة مع الصوت بسرعة كبيرة وبتكلفة أقل من أي مكان على وجه الأرض، أما الفاكس (الناسخ) وهو جهاز ينقل النصوص المكتوبة والوثائق عبر خطوط

---

(١) كامل، تامر، التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م، ص٢٩٢.

(٢) كامل، تامر، تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٠٠/٢٠٠٠م، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ص٣٥.

الهاتف إلى أي مكان في العالم متخطياً الحدود والحواجز الجغرافية والسياسية[1] بشكل أضعف من قدرة الدولة على المراقبة والتحكم بحدودها الإقليمية.

ب. تكنولوجيا الراديو والتلفاز:

يعد البث الإذاعي أول تقنية معلومات إلكترونية جماهيرية كان لها تأثيرها وانعكاساتها على مختلف المجالات السياسية والثقافية، والتعبئة الجماهيرية[2]، أما التلفاز فكان له القوة الأكبر تأثيراً جماهيرياً لنقله الخبر مقروناً بالصورة.

ج. تكنولوجيا الحاسوب والإنترنت:

يعد الحاسوب أحد أهم الاختراعات التكنولوجية وأبرزها والتي كان لها آثارها على مختلف مناحي الحياة، ويرتبط الحاسوب بشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" التي تتميز عن مختلف الوسائل الأخرى بامتلاكها القدرة الفائقة على تجاوز الحدود الجغرافية وتخطيها فهي ليست بحاجة لبناء محطات إرسال أو أسلاك بث[3].

مما سبق يمكن القول إن الفضاء الإلكتروني للمعلومات قلص من اعتبارات الجغرافيا السياسية وأدى التقدم التكنولوجي في مجالي الاتصالات والمواصلات إلى تراجع أهمية الحدود السياسية والجغرافية والسيادية للدول، فالتكنولوجيا الحديثة تستخدم الفضاء الخارجي لنقل المعلومة من بلد لآخر وليس بوسع أية دولة أن تتحكم بهذه الكم الهائل واللامتناهي من المعلومات المنقولة عبر فضائها وحدودها بسرعة تفوق سرعة الضوء.

ثم إن هذه الثورة في حقلي المعلومات والاتصالات أدت إلى مضاعفة إمكانات التفاعل داخل النظام الدولي، فلم تعد تقتصر على الدول بل أصبحت قنوات الاتصال مباشرة بين المجتمعات من غير الحاجة للمرور بوسيط وليس للدولة القدرة على التحكم والمراقبة وعليه فقد أصبحت الدولة بوصفها وحدة التحليل الأساسية في النظام الدولي تفتقر لكثير من عناصر

---

(١) الحيلة، محمد محمود، التكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية، العين-الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط١، ٢٠٠١م، ص٤٩٣.

(٢) Perritt, Henry, Cyberspace and State Sovereignty, Journal of International Legal Studies, Summer, 1997, p155.

(٣) Perritt: Ceber Space and State Sovereignty, Ibid.

القوة التي تمتعت بها منذ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨م واصبح يظهر إلى جانب الدولة أشخاص آخرون تفوق قدرتهم قدرة الدولة وقوتها خصوصاً في مجال الاقتصاد الدولي وأهم هؤلاء الفاعلين وأبرزهم الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الدولي يفوق دور الدول في كثير من الحالات[1].

وقد أدى هذا التطور التكنولوجي في مجالي الاتصالات إلى حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال والتبادل بين بني البشر وإحداث قدر عالٍ من التوحد والتمركز على النطاق العالمي مما أفقد الدولة القدرة على التحكم في نوع المعلومات وكمها فالمتدفقة عبر حدودها.

مما سبق يمكن القول إن العلاقات الدولية في عصر المعلومات والاتصالات أصبحت تتسم بسيادة المعرفة والتقدم وتراجع دور الدولة السيادي التقليدي بالإقليم بمعنى الرقعة الجغرافية المكونة للدول فلم تعد حدودها محصنة كما كان سابقاً. نظراً لما نتج عن هذه الثورة من أساليب متعددة للاختراق تجاوزت أساليب الاختراق التقليدي، وأدت هذه التطورات إلى تراجع مفهوم السيادة الوطنية وفقدان الدولة سيطرتها على الحدود الجغرافية والسياسية.

هذا التطور الهائل أدى لتهميش السيادة بمفهومها التقليدي، فلم يَعُد بوسع الدولة أن تحتكر وسائل الإعلام، ولم يعد بمقدورها التحكم بالزخم والكم الهائل من المعلومات التي تتدفق لها من الخارج عبر وسائل لا حصر لها، هذا التداخل بين أجزاء العالم وترابطه يؤدي إلى خلق وضع جديد تلغى فيه الحدود الجغرافية للدولة ويُخترق فيه المجال الحيوي من الخارج، وأصبح بإمكان مواطني الداخل أن ينفذوا بهذه الوسائل متجاوزين الحواجز والحدود التقليدية.

---

(١) الجويلي، عمر، العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٣، ١٩٩٦م، ص٨٨.

الخلاصة والنتائج

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر الذي أحدثته العولمة الاقتصادية بمؤسساتها المختلفة على السيادة في الدول النامية، فالسيادة بمفهومها التقليدي بدأ يتعرض لكثير من التهميش والنقض، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: أن العولمة الاقتصادية لم تلغِ السيادة بشكل مطلق، بل ساهمت في تحديدها وتهميشها، فهي تشكل إضافة جديدة لمحددات السيادة، وأن السيادة لم تكن مطلقة فقط بل كانت محددة ومقيدة بمجموعة من المحددات، ثم جاءت العولمة الاقتصادية بمؤسساتها الرئيسية لتضيف محدداً آخر من محددات السيادة.

ثانياً: إن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل برز فاعلون جدد في هذه التفاعلات والعلاقات، ويأتي في مقدمة هؤلاء الفاعلين المؤسسات الاقتصادية الكبرى (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة الدولية والشركات متعددة الجنسية) وأصبحت هذه المؤسسات تتدخل في الشأن الداخلي للدول مما يُعد خرقاً لسيادتها. وقد ساعد على هذا الاختراق لسيادة الدول عدد من العوامل أبرزها:

- الاختراق الإعلامي والمعلوماتي للحدود السياسية والسيادية للدول، ففي عصر الأقمار الصناعية التي تدور حول الأرض والقادرة على تصوير باطنها ناهيك عن ظاهرها، لم يَعُد هناك مجال للحديث من السيادة بمفهومها التقليدي.
- التجارة الحرة والتجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد المتبادل جعلت ما يتعرض له بلد ما في العالم يؤثر على مختلف الأجزاء خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع.

ثالثاً: إن المؤسسات الاقتصادية الدولية "آليات العولمة الاقتصادية" من خلال تبنيها للفكر الليبرالي استطاعت أن تجد آليات جديدة للتكيف تتناسب مع الأزمات التي عانى منها النظام الاقتصادي الرأسمالي، من خلال السعي للحد من التدخل الحكومي في الشأن الاقتصادي، وتسريع وتيرة الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي. من خلال سياسات التكيف وإعادة الهيكلة والدفع باتجاه الخصخصة مما يؤكد أن هذه المؤسسات الاقتصادية تدفع باتجاه انتهاج سياسات اقتصادية تنسجم مع الأيديولوجية الليبرالية لهذه المؤسسات. وأصبحت هذه المؤسسات قادرة على التدخل في الشأن الداخلي لهذه الدول الأمر الذي يُعد تدخلاً في شؤونها الداخلية وتقويضاً لسيادتها الوطنية.

رابعاً: كانت الدولة -في الغرب- الحاضن للمنشآت الاقتصادية، فخاضت حروباً استعمارية لخدمة، شركاتها التجارية والصناعية، وبعد أن وصلت هذه الشركات من التطور والتقدم بحيث لم تعد بحاجة لدعم الدولة، جاءت الأسس التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة معبرة عن هذا المفهوم فراحت تنادي برفع الحواجز وإلغاء دور الدولة الاقتصادي، أما في الدول النامية فإن صناعاتها ومنشآتها الاقتصادية ما تزال في طور النمو وغير قادرة على المنافسة. ولهذا فإن تحرير التجارة سيؤدي لنتائج سلبية على هذه الدول.

خامساً: تراجع أهمية الجغرافيا السياسية لصالح الجغرافيا الاقتصادية بسبب سيطرة رأس المال وسطوته وهيمنة قوى الاقتصاد الحر القائمة على تحرير التجارة وإلغاء القيود الاقتصادية وغير الاقتصادية أمام تدفق السلع والخدمات، كل هذا ساهم في الحد من قدرة الدولة على التحكم بشؤونها الاقتصادية.

سادساً: إن التطور المتسارع في مجال الإعلام والاتصال ساهم في خرق السيادة، بحيث إن الدولة لم يعد بوسعها أن تحتكر وسائل الإعلام، ولم تعد صاحبة الحق المطلق في سن القوانين والتشريعات الناظمة للإعلام والتوجيه، ولم يعد بمقدور الدولة أن تمنع الزخم الهائل من المعلومات المتدفقة داخل الدولة بوسائل شتى.

هذا التداخل والترابط بين أجزاء العالم أدى إلى خلق وضع جديد تُلغى فيه الحدود الجغرافية للدولة ويخترق المجال الحيوي لها مما ساهم في الحد من قدرة الدولة على التحكم بحدودها.

سابعاً: لعبت المؤسسات الاقتصادية العالمية دوراً في تقويض السيادة، لما تمتلكه من قدرات وإمكانيات مالية ضخمة تفوق ميزانية واحدة منها منفردة ميزانيات عدة دول مجتمعة.

ثامناً: ساعدت العولمة الاقتصادية على تعميق الترابط بين مؤسسات، مثل مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات ذات الاهتمام بقضايا البيئة وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والطفل، ومؤسسات ما فوق الدولة كالمنظمات والمؤسسات الدولية خصوصاً الاقتصادية التي تسعى القوى الدافعة باتجاه العولمة إلى توظيف هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها وتعميم النظام الرأسمالي على مختلف أجزاء العالم بوساطة تحرير التجارة وكف يد الدولة عن التدخل في الشأن الاقتصادي وتقليص دورها الاجتماعي، دفعاً باتجاه ما تفرضه سياسات الليبرالية الجديدة المتمثلة ببرامج التثبيت والإصلاح الهيكلي للدول النامية وإعطاء دور أكبر للشركات متعددة الجنسية عن طريق الخصخصة، كل ذلك لدمج اقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الرأسمالي العالمي لتعميق تبعية الدول النامية وإعادة احتوائها وربطها بالنظام الرأسمالي، كل هذه السياسات أدت إلى تهميش سيادة الدولة وتحجيم دورها الاقتصادي والاجتماعي.

تاسعاً: إن نشوء المؤسسات الاقتصادية المعولمة كصندوق النقد والبنك الدوليين وتطور العلاقات بين الدول والمتغيرات المصاحبة للعولمة الاقتصادية وثورة التكنولوجيا في مختلف المجالات، أدت إلى تآكل السيادة، ومن ثم تقييد الحقوق والصلاحيات والوظائف السيادية للدولة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. أحمد، عزت السيد. ٢٠٠٠م. انهيار مزاعم العولمة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

٢. أدا، جاك. ١٩٩٨م. عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة، مطانيوس حبيب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١.

٣. إسماعيل صبري عبدالله. ١٩٩٧م. الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٢٢.

٤. إسماعيل محمد هاشم. ١٩٧٥م. مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية.

٥. الأسود، صادق. د.ت. علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد.

٦. أمين، سمير. ٢٠٠٤م. العولمة ومفهوم الدولة الوطنية، في الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة.

٧. ايفانز، غراهام، ونوينهام، جيفري. ٢٠٠٤م. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.

٨. اندروفنسنت. ١٩٩٧م. نظريات الدولة، ترجمة مالك أبو شهيوة، ومحمد خلف، دار الجيل، بيروت.

٩. بارتلسون، جنز. ٢٠٠١م. ثلاثة مفاهيم للعولمة، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، عدد (١٠٦).

١٠. الببلاوي، حازم. ٢٠٠٠م. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٥٧، الكويت.

١١. بركات، سليم. ١٩٨٩م. الفكر القومي وأسسه الفلسفية عند زكي الأرسوزي، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ط١.

١٢. بركات نظام وآخرون. ١٩٨٩م. مبادئ علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

١٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) العولمة أمم فقيرة وقوم فقراء، مجلة الاجتهاد، عدد ٣٨، ١٩٩٧م.

١٤. البزاز، حسن. ٢٠٠٢م. عولمة السيادة، حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

١٥. البنا، محمود عاطف. ١٩٨٥م. النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي، دمشق، ط٢.

١٦. بيار، شيريل. ١٩٩٤م. البنك الدولي، دراسة نقدية، ترجمة أحمد فؤاد بيلغ، سيناء للنشر، القاهرة، ط١.

١٧. بيتر مارتين، هانس، وشومان هارالد. ١٩٨٠م. فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة رمزي زكي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٣٨، الكويت.

١٨. بيضون، توفيق سعيد. ١٩٩٤م. الاقتصاد السياسي الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

١٩. البيومي، محمد عبدالرحيم. ٢٠٠٤م. الواقع الاقتصادي للدول النامية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، غرفة التجارة والصناعة، دبي.

٢٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ٢٠٠١م. إصدار صندوق النقد العربي.

٢١. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ٢٠٠٦م. إصدار صندوق النقد العربي.

٢٢. تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦م.

٢٣. تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩م.

٢٤. تورينا، هيرتس. ٢٠٠٧م. السيطرة الصامتة، الرأسمالية وموت الديمقراطية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد(٣٣٦).

٢٥. أبو جابر، فايز صالح. ١٩٨٥م. الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت.

٢٦. الجرف، طعيمة. ١٩٧٨م. نظرية الدولة، دار النهضة العربية، بيروت.

٢٧. الجويلي، عمر. ١٩٩٦م. العلاقات الدولية في عصر المعلومات، مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٢٣.

٢٨. جيدنز، أنطوني. ٢٠٠٢م. بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد٢٨٦، أكتوبر.

٢٩. حداد، ريمون، وقليبي، الشاذلي. ٢٠٠٠م. العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، دار الحقيقة، بيروت.

٣٠. الحسيني، عرفات تقي. ١٩٩٩م. التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

٣١. الحمش، منير. ٢٠٠٣م. الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

٣٢. حنفي، حسن، والعظم، صادق جلال. ٢٠٠٢م. ما العولمة؟ دار الفكر، دمشق، ط٢.

٣٣. الحيلة، محمد محمود. ٢٠٠١م. التكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية، العين-الإمارات، دار الكتاب الجامعي، ط١.

٣٤. دارام جاي. ١٩٩٣م. أزمة الثمانينات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي،، نظرة عامة في صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، تحرير، دارام جاي، ترجمة مبارك علي عثمان، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر.

٣٥. ديكتسون، ج.ب. ١٩٩٤م. جغرافية العالم الثالث، ترجمة عيسى علي إبراهيم، وفايز العيسوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٣٦. روبرتسون، رونالد. ١٩٩٨م. العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونور أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٣٧. روسو، جان جاك. د. ت. في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم، بيروت.

٣٨. الزبيدي، حسين لطيف كاظم. ٢٠٠٢م. العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب العالمي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

٣٩. زكي، رمزي. ١٩٨٧م. أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، القاهرة-مصر، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ط١.

٤٠. زكي، رمزي. ١٩٨٧م. التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١١٨، الكويت.

٤١. زكي، رمزي. ١٩٩٧م. الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٢٦.

٤٢. زكي، رمزي. ١٩٩٣م. الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سيناء للنشر، القاهرة، ط١.

٤٣. سباين، جورج. ١٩٧١م. تطور الفكر السياسي، ترجمة رشيد البراوي. ج٣، دار المعارف للنشر، القاهرة.

٤٤. سبيرو، جون أدلمان. ١٩٨٧م. سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، عمان، الشركة المركزية المتحدة.

٤٥. سعيد، محمد السيد. ١٩٧٨م. الشركات متعددة الجنسية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر.

٤٦. سفر، إسماعيل، ودليلة، عارف. ٢٠٠٠م. تاريخ الأفكار الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق.

٤٧. سليمان، عصام. ١٩٨٩م. مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٨. سميث، ستيف، وبيليس، جون. ٢٠٠٤م. عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بيليس وستيف سميث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.

٤٩. سميرة، أيوب. ٢٠٠٠م. صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

٥٠. الشريف، عزيزة. ٢٠٠٤م. مدى التزام الدولة بمطابقة التشريعات الوطنية مع أهـــداف اتفاقيات وسياسات منظمة التجارة العالمية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الجوانب القانونيـــة والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية، غرفة تجارة وصناعة دبي.

٥١. شقير، لبيب. د.ت. تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

٥٢. شوفالييه، جان جاك. ١٩٨٥م. تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عـــرب صـــاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

٥٣. صالحاني، عز الدين. ١٩٨٣م. صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

٥٤. العايدي، زكي. ١٩٩٢م. التاريخ السري للبنك الدولي، ترجمة سيناء للنشـــر، مراجعـــة ريشار جاكمون، تحرير علي حامد، سيناء للنشر، القاهرة، جمهورية مصـــر العربيـــة، ط١.

٥٥. العبادي، عبدالناصر نزال. ١٩٩٩م. منظمة التجارة العالمية واقتصادات الدول الناميـــة، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط١.

٥٦. عباس، عبدالهادي. ١٩٩٤م. السيادة، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشـــق، ســـورية، ط١.

٥٧. عباس، عبدالهادي. ١٩٩٧م. سيادة الدولة، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة، سوريا، دمشق، عدد ٤٠٢.

٥٨. عبدالرحمن، يسري أحمد. د.ت. تطور الفكر الاقتصادي، المكتب الجـــامعي الحديـــث، الإسكندرية.

٥٩. عبدالله، إسماعيل صبري. ١٩٩٧م. الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، عدد ٤.

٦٠. عبدالله، عبدالخالق. ٢٠٠٢م. عولمة السياسية والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٧٨، نيسان.

٦١. عبدالحي، عمر. ٢٠٠١م. الفكر السياسي في العصور القديمة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

٦٢. عبدالحي، وليد. ٢٠٠٢م. تأثير العولمة على الدولة القومية، في، العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة، تحرير: محمد الأرناؤوط، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٦٣. عبدالمطلب عبدالحميد. ٢٠٠٣م. الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٦٤. عبدالوهاب، محمد رفعت. ٢٠٠٤م. الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

٦٥. عبيد، سعودي علي. ٢٠٠٣م. التطور التاريخي لوظيفة الدولة الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، المجلد السادس، العدد ١١.

٦٦. عجام، ميثم صاحب، وعلي، محمد سعود. ٢٠٠٢م. التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد-الأردن.

٦٧. عجيلة، عاصم أحمد، وعبدالوهاب، محمد رفعت. ١٩٩٢م. النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٦٨. عرفة، محمد حسين مرتضى. ٢٠٠٣م. جذور العولمة، دار الطارق للدراسات والثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.

٦٩. العطية، عبدالحسين. ٢٠٠١م. الاقتصاديات النامية، أزمات وحلول، عمان، الأردن، دار الشروق، للنشر والتوزيع، ط١.

٧٠. العطية، عصام. ١٩٨٢م. القانون الدولي العام، مطبعة جامعة بغداد، ط٢.

٧١. العفوري، عبدالواحد. ٢٠٠٠م. العولمة والجات، التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر.

٧٢. عقل، مفلح. ١٩٩٩م. سياسات الإصلاح في الدول النامية "الأردن نموذجاً" في الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن، تحرير خالد الوزني، مؤسسة عبدالحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان – الأردن، ط١.

٧٣. علوان، عبدالكريم. ٢٠٠٦م. الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثاني، القانون الدولي المعاصر، دار الثقافة، للنشر والتوزيع، عمان.

٧٤. علي، عبدالمنعم السيد. ٢٠٠٣م. العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

٧٥. عوض الله، صفوت عبدالسلام. ١٩٩٣م. السياسات التكييفية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرها على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، القاهرة، مصر، دار النهضة.

٧٦. العيسوي، إبراهيم. ٢٠٠٠م. التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، مصر.

٧٧. غالي، بطرس. ١٩٨٧م. وعيسى، محمود خيري، المدخل في العلوم السياسية، مكتبة الإنجلو المصرية.

٧٨. غليون، برهان، وأمين، سمير. ١٩٩٩م. ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق.

٧٩. غيبلين، روبرت. ٢٠٠٤م. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر، مركز الخليج للأبحاث، ط١.

٨٠. الفاعوري، رفعت. ٢٠٠٤م. تجارب عربية في الخصخصة، القاهرة، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.

٨١. الفتلاوي، سهيل حسين. ٢٠٠٦م. منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٨٢. فريدمان، توماس. ٢٠٠٠م. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٨٣. قابل، محمد صفوت. ٢٠٠٤م. الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٨٤. قرم، جورج.. ١٩٧٧م. دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية، طرابلس، لبنان، معهد الاستثمار العربي، ط١.

٨٥. كاشير، عبدالقادر. ١٩٩٥م. نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٨٦. كاظم، محسن. ١٩٨٩م. تاريخ الفكر الاقتصادي، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.

٨٧. كامل، تامر. ٢٠٠٠م. التحولات العالمية ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن.

٨٨. كامل، تامر. ٢٠٠٠م. تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٠٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان.

٨٩. كفالجيث، سنك. ٢٠٠١م. عولمة المال، ترجمة رياض حسن، دار الفارابي، بيروت.

٩٠. الكيالي، عبدالوهاب. ١٩٩٣م. موسوعة السياسة، ج٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٩١. اللقماني، سمير. ٢٠٠٣م. منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار الحامد للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٩٢. مارسلو، بريللو. ١٩٨٦م. تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

٩٣. مبيض، عامر رشيد. ٢٠٠٠م. موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، دار المعارف للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق.

٩٤. المجذوب، أسامة. ١٩٩٦م. الجات، مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط١.

٩٥. محفوظ، عبدالمنعم، والخطيب، نعمان أحمد. ١٩٨٧م. مبادئ في النظم السياسية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١.

٩٦. المحنة، فلاح كاظم. ٢٠٠٢م. العولمة والجدل الدائر حولها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١.

٩٧. المسافر، محمود خالد. ٢٠٠٢م. العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد.

٩٨. مصطفى، هالة. ١٩٩٨م. العولمة، دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٤.

٩٩. المعموري، عبد علي كاظم. ٢٠٠١م. الخطاب الاقتصادي الرأسمالي من الميركانتيليه إلى العولمة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، عدد ٢٣.

١٠٠. المنوفي، كمال. ١٩٨٧. أصول النظم الساسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

١٠١. المهدي، عادل. ٢٠٠٣م. عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة الدولية، بيروت، د.م.

١٠٢. ميكالوبولوس، كونستانتين. يونيو ١٩٨٧م. إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٤.

١٠٣. النابلسي، محمد سعيد. د. ت. الاقتصاد السياسي، مطبعة جامعة دمشق، الجزء الأول.

١٠٤. أبو هيف، علي صادق. ١٩٩٥م. القانون الدولي العام، الإسكندرية، مصر، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط١.

١٠٥. ولعلو، فتح الله. ١٩٨١م. الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت.

المراجع الأجنبية:

1. Abhisit, Sen, the Impact of American Population Culture in the third world, Media Asia, vol. 20. 1993.
2. Anderson, James, the exaggerated death of the nation state, in James Anderson and allan coherence, a global world, 1995.
3. Britannia, University of Chicago, volume 11, 15 edition, USA, 1999.
4. Druker, Peter, Global Economy and the Nation-State, Foreign Affairs, vol. 76, No. 5, Sep. October 1997.
5. E.J. Hobsbowm, the Future of the State, Development and change, vol. 27, 1999.
6. Frieden, Jeffry A. and Lake, David, International Political Economy Perspectives on Global Power and Wealth, London, Routledge, 1995.
7. Helton, Robert. Globalization and the Nation – State, London, Macmillan press, 1998.
8. Jan. Sholte, Global Capitalism and the State, International Affairs, vol. 73, July 1997.
9. Mariam–Webster, Webster's Ninth New collegiate Dictionary, London Mariam-Webster, INC Publishers, 1990.
10. Perritt, Henry, Cyberspace and State Sovereignty, Journal of International Legal Studies, 155, summer, 1997.
11. The Encyclopedia Americana, 1986.
12. United Nation – UNCTAD, World Investment Report: Transnational Corporations and Export competitiveness, 2002.
13. Webster News World Encyclopedia, Prentical Hall Publishers Ny, VSP, 1992.
14. Yeung, Henry Wai – Chung, and Dicken, Peter, Economic Globalization and the Tropical World in the New Millennium.
15. World Bank World development Indicators, 2003.

موقع الإنترنت:

١. آدم، محمــــد، التكنولوجيـــا والاقتصـــاد، بحـــث منشــور علـــى موقع،.www.annabaa.org/nba44/taknolngi.htm ، ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

٢. الحمداني، عودة، المديونية الخارجية للبلدان النامية وأثرها على اقتصاديات البلدان المدينة على موقع، www.rezgar.com

٣. دور الشــركات فـــي الاقتصـــاد العـــالمي، موقـــع حـــزب الغـــد المصـــري، www.elghad.org/program/2.doc

٤. راشد، عبدالمجيد، آليات نظام العولمــة، www.amin.org/look/amin/article.tpl بتـــاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٦م.

٥. عزوز، عبدالقادر، الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي، بحث منشور على موقع www.jamahir.alwehda.gov.sy ١٥/١٠/٢٠٠٦م.

٦. عـــواد، محمــــد، لمـــاذا تخلفنـــا، بحـــث منشـــور علـــى موقـــع www.egyptiangreens.com/docs/general/index.Phd، ٢٠/١٠/٢٠٠٦م.

٧. موقع البنك الدولي على الإنترنت، www.worldbank.org

٨. موقع منظمة التجارة الدولية، www.WTO.org